الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجزائرية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر
- باتنة-

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية
قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا

الموضوع:

النمو الحضري
ومشكلة السكن والإسكان

دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي1020 مسكن

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة:
- سهام وناسي

إشراف الأستاذ:
د/ مصطفى عوفي

لجنة المناقشة

ميلود سفاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة فرحات عباس سطيف	رئيسا
مصطفى عوفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر باتنــة	مقررا
رشيد زرواتي	أستاذ التعليم العالي	جامعــة المسيلــة	عضوا
كمال بوقرة	أستــاذ محاضر	جامعــة الحاج لخضر باتنة	عضوا

السنة الجامعية: 2009/2008

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

"قال رب إشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي واجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخي أشدد به أزري وأشركه في أمري كي نسبحك كثيرا ونذكرك كثيرا إنك كنت بنا بصيرا" الآية 35 سورة طه

تشكرات وعرفان

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه

بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذ المشرف الدكتـور:

"مصطفـى عـوفي" على قبوله الإشراف على هذه الرسالة وملاحظاته

القيمة كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الكرام على مساعدتي على

إنجاز هذا العمل العلمي ونخص بالذكر

د. إسماعيل بن السعدي

أ. كمــال بوقـرة

وإلى كل الإداريين الذين قاموا بتقديم يد العون في مختلف المؤسسات

العمومية التي قمت بزيارتها

وإلى كل من قدم لي المساعدة من الصديقات والزملاء...

الإهداء

إلى ساعدي المتين ومثالي الأمين وضوء طريقي

أبـي العزيز

إلى أعز النـاس على قلـبي إلى نبع الحنــان

أمـي الحنون

إلى إخوتي الأعزاء وجدتي وإلى البرعمة الصغيرة

ميـرة إزدهـار

الجانب النظري

خطة البحث:

الفصل الثالث: النمو الحضري في الجزائر

الفصل الرابع: مدينة باتنة وخصائصها العامة

الفصل الخامس: السكن والإسكان

الفصل السادس: سياسة السكن في الجزائر

الفصل السابع: الإجراءات المنهجية للدراسة:

الفصل الثامن: عرض وتحليل نتائج الدراسة

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

فهرس الجداول:

فهرس الأشكال:

فهرس الخرائط:

المقدمة:

منذ وجد الإنسان على سطح الأرض وهو يبذل مجهوداته لحماية حياته المرتبطة بالأرض التي توفر له الغذاء اللباس والسكن ...الخ وقد لعبت الأرض دورا هاما في سبيل إقامة المسكن، وأخذت عملية بناء المسكن مسيرة تطور عبر الأزمنة المختلفة ليتطور من بيت الحجارة والطين والخشب إلى فلل فاخرة وعمارات بطوابق متعددة في وقتنا الحالي تماشيا مع التقدم العلمي والتكنولوجي والتطور في حياة البشر بصفة عامة.

وبالنظر إلى ما توصل إليه الإنسان في عصرنا الحالي من استخدام الصناعة والتطور التكنولوجي والإعلام الآلي في شتى مجالات الحياة، إلا أن هناك عدد كبير من البشر يعيشون حياة مزرية في ظل ظروف قاسية محرومين من مأوى أو ملجأ يقيهم من قساوة الطبيعة ومخاطر الحياة بكل أشكالها بما فيها من أمراض جسدية ونفسية وإجتماعية وقد عرفت مدن العالم نموا حضريا واسعا وسريعا بفعل الزيادة الديمغرافية والهجرة الكثيفة نحوها، خاصة وأن المدن تتمتع بعوامل جاذبة وتسيطر على مختلف المشاريع والمرافق تجعل بصفة دائمة تيار الهجرة يتجه نحوها هاتين العمليتين زادتا من تعقد مشكلة السكن والإسكان.

باعتبار السكن حق أساسي للأفراد وهو جزء جوهري من الحق في الحياة ومصدرا يستطيع في ظله وبفضله الفرد أن يوفر الراحة لنفسه ويستطيع به أن يواجه صعوبات الحياة ويقدم العمل المثمر لمجتمعه، كما يعتبر الإسكان من الحاجات الأساسية التي يجب توفرها لعامة الشعب وبذلك تتحول إلى سياسة إجتماعية في ميدان السكن على درجة عالية الأهمية وترتبط بمراحل النمو الإقتصادي للمجتمع وبالطبيعة النفسية والإجتماعية للأفراد، من خلال النظر إلى الإسكان على أنه السكن والحي وما يتوفر عليه هذا الأخير من خدمات ومرافق .

تختلف حدة مشكلة السكن والإسكان من بلد لآخر من حيث الشكل والحجم أو بعبارة أخرى من حيث الكم والنوع، وتعتبر الجزائر صورة واضحة لإنتشار ووجود هذه الظاهرة حيث عرفت هجرات ريفية كثيفة صوب المدن إبان الثورة التحريرية كنتيجة للسياسة الإستعمارية، وبعد الإستقلال إستغل الرصيد السكني الشاغر الذي تركه الأروبيين مما جعل السياسة الوطنية تتجه إلى إهمال قطاع السكن ظنا منها أن هاته المساكن كافية وتغطي كل

الإحتياجات بحيث أعطت كل الأولوية لقطاع الصناعة، كما إستغلت هذه المساكن بطريقة فوضوية ولصالح الأقلية مما أدى إلى بروز وإنتشار ظاهرة الأحياء القصديرية في المدن وهي تمثل أشد حالات أزمة السكن والإسكان، كما كان لعملية التصنيع دورها البارز في إشتداد الأزمة بسبب استقطاب هذا الأخير لنسبة كبيرة من سكان الأرياف خاصة نتج عنه زيادة كبيرة في الطلب على السكن وعدم القدرة على توفير السكن للأعداد الهائلة، مما أدى بالسياسة الإسكانية إلى الإتجاه إلى إنجاز مشاريع إسكانية أهمل فيها إقامة بعض الخدمات والمرافق وعملية توسع المدن، فضلا عن عدم مراعاة الخصائص الإجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع مما جعل الفرد يعاني داخل المسكن وخارجه "الوسط الحضري"، إضافة إلى عملية التحول الإجتماعي من العائلة الممتدة إلى الأسرة النووية أو الصغيرة باعتباره عاملا له وزنه وأثره في الأزمة .

وحتى نلم بجوانب الموضوع خدمة للغرض العام للبحث قمنا بتقسيم الدراسة المعنونة بـ **"النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان"** إلى قسمين نظري وميداني يضمان ثمانية فصول، ستة في القسم النظري وإثنان في القسم الميداني .

ففي الفصل الأول الموسوم بـ**"موضوع الدراسة"** حاولنا فيه إبراز الإشكال المطروح للدراسة وتحديد الفرضيات التي انطلقت منها، وأسباب إختيار الموضوع وأهمية البحث والأهداف التي تصبو إلى الوصول إليها بالإضافة إلى المفاهيم الأساسية التي ارتكزت عليها هذه الدراسة.

أما الفصل الثاني والمعنون **"بالنمو الحضري والنظريات الإيكولوجية"** تطرقنا فيه للتحاليل التي تناولت النمو الحضري من خلال التصورات المختلفة ديموغرافية إقتصادية إيكولوجية تنظيمية وسلوكية، ثم عوامل النمو الحضري بداية بالعوامل السكانية والسياسية والحربية والإقتصادية، ثم تناولنا تعريف الإيكولوجيا والحتمية البيئية القديمة ثم عند إبن خلدون وكذلك عند كتاب أروبا ثم تطرقنا إلى العوامل الإجتماعية المؤثرة على إيكولوجية المدينة "العمليات الإيكولوجية التركز التشتت الغزو الإحتلال ..الخ "، بالإضافة إلى النظريات الإيكولوجية الحضرية الكلاسيكية والمفسرة للنمو الحضري والمتمثلة في نظرية الدوائر المتراكزة نظرية القطاع ونظرية النويات المتعددة .

أما الفصل الثالث فيدور حول **"النمو الحضري في الجزائر"** تناولنا فية تعريف النمو الحضري ثم الخلفية التاريخية للنمو الحضري في الجزائر بالإضافة إلى عوامل النمو الحضري في هذا الأخير ومراحله وأخيرا النمو الحضري غير المخطط والموجه.

والفصل الرابع تناولنا فيه المجال العام للدراسة والذي عنون بـ **"مدينة باتنة وخصائصها العامة"** وتناولنا فيه موقع المدينة ونبذة تاريخية حول نشأتها ثم تم التطرق إلى مراحل النمو الحضري والتطور العمراني بالمدينة وخطة نموها، كذلك تناولنا الخصائص العامة للمدينة من مختلف النواحي مناخية ديمغرافية سكنية بالإضافة إلى المرافق العمومية المتوفرة بالمدينة والمشاريع السكنية العمومية والخاصة بهذه الأخيرة والمرافق المبرمجة والآفاق.

والفصل الخامس والذي أخذ عنوان **"السكن والإسكان"** وتناولنا فيه تعريف السكن والشروط الملائمة للسكن وظائفه واستخداماته وأنماطه المختلفة في الجزائر ثم تم التطرق إلى تعريف الإسكان ثم الإسكان كسياسة للتنمية الحضرية ومختلف المشاكل والعقبات التي تواجهه، بالإضافة إلى المظاهر المختلفة للمشكلة الإسكانية ثم تم التطرق إلى الإسكان كمشكلة متعددة الجوانب والأبعاد.

والفصل السادس المعنون بـ**"سياسة السكن في الجزائر"** وفي البداية تناولنا سياسة السكن في الجزائر بصفة عامة ثم تطرقنا إلى سياسة السكن عبر المخططات التنموية بالإضافة إلى سياسة السكن من خلال الميثاق الوطني وفي الأخير تم تناول الأزمة السكنية من خلال طبيعة هذه الأخيرة وواقع وأسباب أزمة السكن والإسكان ومحاولة الإلمام بعواملها.

أما الفصل السابع والذي يمثل بداية القسم الميداني تم فيه الإحاطة بـ**"الإجراءات المنهجية للدراسة"** والتي تتعلق بمجالات الدراسة سواء المكانية الزمنية والبشرية وكذا الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، إضافة إلى المنهج والعينة المستخدمة في هذه الدراسة.

وفي الفصل الأخير **"عرض وتحليل نتائج الدراسة"** تم فيه تفريغ البيانات والمعلومات المستقاة من الميدان وتحليلها واستخلاص النتائج، وقد ضم الفصل أيضا التوصيات والإقتراحات تليها بعد ذلك الخاتمة وقائمة المراجع المعتمد عليها في هذه الدراسة وأخيرا الملاحق .

الفصل الأول
موضوع الدراسة

أولا: إشكالية البحث

المدينة هي أعظم حدث حضري وأعقد نمط عمراني شيدته عقلية الإنسان وهي نظام إجتماعي تشكل وتوسع بفعل عدة عوامل أبرزها العوامل السكانية النمو الديمغرافي الزيادة الطبيعية، والعوامل الإقتصادية والإدارية ...الخ فمن ضمن العوامل الإقتصادية العامل الجوهري المتمثل في الثورة الصناعية والتكنولوجية لذلك فالنمو الحضري كان تحصيل حاصل للصناعة التي تمركزت في المدن وكانت محل جذب واستقطاب للكثير من الريفيين الراغبين في تحسين مستوى معيشتهم وفي كل المجالات ، وهذا ما أدى إلى نمو وتطور المدن وتعقد الحياة الحضرية الحديثة وأفرز العديد من المشكلات الاجتماعية التي تعرضت لها المدن وتتأثر بها في عصرنا الحاضر بالنسبة للعالم بصورة عامة والعالم الثالث بصورة خاصة، ومن بين هذه المشكلات مشكلة السكن التي لم تعد عبارة عن مأوى بل تعدته إلى طموحات الإنسان من تطور علمي واقتصادي واجتماعي كما تتماشى هذه الظاهرة مع التنمية المرتبطة بالإنتاج الصناعي والتكنولوجي في الدول المتقدمة فقد بات الإنفجار السكاني والحاجيات المتزايدة مهددة للحياة الحضرية التي زادتها الهجرة الريفية تعقيدا.

لقد عرفت حاليا مدن العالم نموا حضريا واسعا بفعل الزيادة الديمغرافية المرتفعة والكثيفة فهما عمليتان ساهمتا بشكل كبير في تعقد مشاكل السكن والإسكان.

باعتبار مشكلة الإسكان مشكلة قديمة وعالمية تختلف في درجة حدتها وتفاقمها من دولة لأخرى فنجد أنها بلغت ذروة تفاقمها في دول العالم الثالث في ظل غياب خطط تنموية طموحة واستراتيجيات واضحة محكمة وسياسات ريفية متكاملة أصبح الحضر يعاني أزمة السكن.

بالنظر إلى ما توصل إليه الإنسان من تقدم في مجال استخدام الصناعة التكنولوجيا الإعلام الآلي في شتى مجالات الحياة في حين لازال الكثير من البشر يبحثون عن ملاجئ لحماية أنفسهم من البرد والحر والأمراض والمشاكل الاجتماعية والنفسية.

باعتبار الظاهرة "مشكلة السكن والإسكان" تشكل خطورة كبيرة وعلى كل الأصعدة فهي أثارت إهتمام العلماء من مختلف التخصصات كعلم الاجتماع، الاقتصاد، الجغرافيا علم النفس، الديمغرافيا، الهندسة المعمارية بالدراسة والبحث.

كما اتجه الكثير من الباحثين والمختصين خلال الربع الأخير من هذا القرن إلى دراسة القضايا الأساسية المرتبطة بالنمو والتوسع السريع للمدن وما ينتج عن النمو من مشكلات إجتماعية مختلفة فمنهم من بحث في الجانب الاقتصادي ومنهم من درس الناحية السكانية ومنهم من إهتم بالنواحي النفسية والاجتماعية، أما دراستنا نحن تقوم على تحليل ووصف الظاهرة بالتركيز على الجانب الاجتماعي خاصة.

يعتبر المسكن الصالح أهم مقومات في حياة الأسرة في ظله تقوم الأسرة بوظائفها وتتجنب الكثير من المشكلات الصحية، التربوية، الأخلاقية وتتوفر على المثمر ويذهب بول هنري شناردولو في تعبيره لحاجة الإنسان للسكن بصفة عامة عما يفتقر إليه الكائن الحي للحفاظ على حياته كالحاجة إلى السكن إلى الراحة إلى حياة خاصة [1].

فالمسكن يأتي في الدرجة الثانية من أولويات الحياة بعد الغذاء فهو المكان الذي يقضي فيه الإنسان معظم وقته ويرعى أسرته ويستعيد قواه ليباشر عمله من جديد غير أنه عندما لا تتوفر هذه الحاجة الضرورية والملحة في حياة الإنسان أو لأنها تتوفر ولكنها ضمن شروط غير لائقة فإنه لا يمكن توقع سوى العواقب الوخيمة على الفرد والمجتمع بل وعلى البيئة بصفة عامة، فبموجب ميثاق أثينا الذي وضع فيه le Corbusier المفاتيح الأربعة للتحضر والتي من بينها ضمان المسكن الصحي المناسب للإنسان [2] الذي كانت تضمنه مختلف المواثيق والنظم الوطنية بالجزائر واعتبرته حق لكل مواطن كحقه في العمل نظرا لأهميته في حياة الإنسان.

لذلك يحتل المسكن أهمية كبرى لدى أرباب العائلات والمسؤولين كونه أحد المؤثرات الأساسية المحددة والموجهة للنمو والرقي الاجتماعي دون إغفال للمرافق والتجهيزات

[1] عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعية منتوري، قسنطينة، بدون سنة نشر، ص: 40.
[2] المدينة العربية، مجلة دورية متخصصة، منظمة المدن العربية، الكويت، مارس أفريل 2000، ص: 37.

المختلفة الضرورية عند تشييد المسكن من شبكات، مدارس، مصحات ...الخ لما لها من دور وأهمية لرقي الفرد وبالتالي المجتمع.

أما الإسكان فهو عبارة عن المسكن والمحيط "الحي" الموجود فيه والذي يتوفر على المركز والخدمة الضرورية والتي توفر الحياة الاجتماعية السليمة لأفراد المجتمع يؤكد إبرمز أن مشكلة الإسكان والأرض الحضرية متلازمتان تعتبران شقا لنفس المشكلة توجد مشكلة الإسكان في الأرض وتعتبر الأرض مفتاحا لحل مشكلة البيئة [(1)]، أما سوء حالة المسكن وتدهوره فهي ناتجة جزئيا عن إهماله لمدة طويلة فدراسة الإسكان معناه ملاحظة صورة العائلة بالمسكن وخارجه.

فالجزائر باعتبارها من العالم النامي هي الأخرى كباقي البلدان العربية تعاني من مشكلة الإسكان مقارنة بالنمو الديمغرافي فهي سجلت عجزا في عدد السكنات، فقد بلغ عددها لسنة 2003 حوالي 5793300 شقة لعدد سكان مقدر بـ 32 مليون نسمة [(2)] فهي تسعى لإتباع سياسات وخطط تتماشى مع الزيادات السكانية للتخفيف من حدة المشكلة آخذه بعين الاعتبار المقاييس الجمالية والصحية.

إن المساكن تعاني الإزدحام فهي تستضيف مواليد جدد وبالتالي تضيق ولا تتفق مع حجم الأسرة بحيث أصبحت الوحدة السكنية تعاني ضغطا عنيفا فتشترك أكثر من أسرة في مسكن واحد وبضعة أفراد في غرفة واحدة وبالتالي يفقد الإنسان كرامة المسكن، بالإضافة إلى إستقبال أسر حديثة محتاجة إلى سكن للاستقرار لذلك يتجه التخطيط الحالي إلى العمران الرأسي للتوسع فهو ضرورة يفرضها النمو المتزايد وكذلك لتفادي الاستغلال المفرط للمجال.

ومع قلة الإستثمارات ونقص برامج التنمية والتهيئة العمرانية وبالرغم من الجهود المبذولة في الميدان من خلال البرامج المسطرة من الوزارة والمنفذة من خلال الفاعلون العموميون والخواص والذين يسعون بدورهم لتحقيق التنمية بتبنى سياسات تحقق ذلك، إلا أن المدن لازالت تعاني من مشاكل في الإسكان وبالنظر إلى عامة الشعب نجد الظروف غير

[(1)] تشارلز إبرمز: المدينة مشاكل الإسكان، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1964، ص: 57.
[(2)] جويدة عمر: دراسات اقتصادية، دار الخليدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ع 5، مارس 2005، ص: 91.

مساعدة للبناء والتشييد للمساكن خاصة لذوي الدخول الضعيفة فيلجأ الكثير إلى الإيجار وبأثمان زهيدة وفي مساكن غير لائقة ومفتقرة لكل الشروط الصحية للسكن.

بالرغم من تكاثف عوامل النمو الحضري وتداخل تأثيراته والتي أخذت نتائج ديمغرافية وصناعية وتكنولوجية فتعاني مدينة باتنة حي1020 مسكن مجال الدراسة من تأزم في الإسكان رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة للتخفيف من حدة هذه المشكلة الحضرية.

لذلك فالتساؤل المطروح

هل النمو الحضري السريع الناتج عن الزيادة السكانية والهجرة الريفية والعامل الإقتصادي المتمثل في تحسين المستوى المعيشي علاقة بمشكلات السكن والإسكان.

- **محاور الإشكالية:**

- تناول النمو الحضري في ضوء العامل الديمغرافي المرتبط بالزيادة الطبيعية سكان والهجرة الريفية.
- تحليل العوامل المؤدية إلى النمو الحضري "عوامل سكانية، عوامل اقتصادية".
- مناقشة وتحليل مشكلة السكن في ضوء الندرة ومدى تكيف السكان المهاجرين مع المساكن المبرمجة في السياسات الإسكانية والمخططات الموجهة للقطاع.
- مناقشة مشكلة السكن في ضوء ملائمة برامج الإسكان للخصائص الثقافية والاجتماعية للسكان.

ـ الفرضيات

الفرضية مستمدة من محاور دراستنا النظرية والميدانية ونقترح الفرضية التالية:

- يؤدي النمو الحضري السريع إلى مشكلة في السكن والإسكان.

تندرج الفرضيات الجزئية المستمدة من واقع مجتمع البحث

1. إرتفاع معدلات النمو الحضري الناتجة عن الزيادة السكانية والهجرة الريفية .

2. تكمن أزمة السكن بمدينة باتنة في عدم إستجابة مخططات السكن للخصائص الإجتماعية والثقافية للسكان من خلال عدم تجاوب مساكن المناطق الحضرية الجديدة في تصميماتها للخصائص المميزة للسكان المقيمين فيها .

3. الخلفية الإجتماعية والثقافية للسكان المقيمين بالمناطق الحضرية الجديدة هي السبب في الأزمة .

المؤشرات الخاصة بالفرضيات الجزئية:

- وجود الخلفية الريفية.
- الحجم الكبير للأسرة لا يتوافق مع حجم المسكن.
- انتشار نظام العائلة والقرابة.
- انخفاض مستوى الدخل وانتشار البطالة.
- ضعف القدرة الشرائية.
- عدم التجاوب مع المساكن وغياب الإحساس بالراحة.
- عدم التجانس في علاقات الجوار.
- استعمال متعدد لغرف المسكن.
- إقامة أفراد آخرين في السكن مع الأسرة.

- الرغبة في إجراء تعديلات على المسكن أو تغيير محل الإقامة أو الرغبة في الحصول على مسكن خاص.

- تصميمات المساكن مبرمجة على أنماط مستوردة لا تؤدي الوظائف المنتظرة منها.
- توزيع السكن لا يراعي الخصوصية القرابية " العلاقات القائمة".
- عدم تجاوب مخططات السكن مع خصائص السكان.
- نقص المرافق والخدمات في الحي.

ومن أجل تحقيق هذه الفرضية نقوم بإجراء بحث ميداني لجمع معطيات حول مجتمع البحث.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع الدراسة

- إن هذا الموضوع يطرح ضمن المواضيع التي يهتم بها في تخصصي.
- بروز المشكلة في العالم وفي الوطن وبالأخص في المدن وتفاقمها.
- نقص الدراسات السوسيولوجية في هذا الموضوع ولدي رغبة في تدعيم هذه الدراسة.

ثالثا: أهمية الدراسة

يحتل الموضوع أهمية كبيرة على مستوى الأسرة والمجتمع لأن الظروف السكنية الجيدة تؤثر إيجابا على أفراد الأسرة والعكس صحيح فبرداءة الظروف السكنية يكون التأثير سلبي وفي كل المجالات "صحي، أخلاقي، ... إلخ" وتفقد الأسرة وظيفتها الأساسية وهي إنتاج أفراد صالحين للمجتمع، دون إغفال الدور الذي تؤديه المرافق والخدمات الواجب توافرها في الأحياء السكنية من الراحة للأفراد الساكنين بالإضافة إلى أهمية هذه الدراسة في وضع إستراتيجية مستقبلية للسكن .

رابعا: أهداف الدراسة

يمكن تحديد أهداف البحث فيما يلي:

1. الكشف عن أسباب الظاهرة موضوع الدراسة.
2. محاولة تحديد العلاقة بين النمو الحضري السريع وانعكاساته على تأزم مشكلات السكن والإسكان.
3. تشخيص مشكلة السكن والإسكان.
4. الإطلاع على الجهود المبذولة في الميدان ومدى تخفيفها من حدة المشكلة.
5. الوصول إلى نتائج واقتراحات فيما يخص موضوع الدراسة.

خامسا: تحديد المفاهيم "مفاهيم الدراسة"

1.النمو الحضري:

النمو يقصد به التزايد، نمو أو تزايد الشيء ما يضاف إليه ويؤول إليه كازدياد مساحة الأرض بفضل الطبيعة [1].

ويشير إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة مثل المئة والألف أو تلك التي يبلغ سكانها 10 آلاف أو 20 ألف شخص فأكثر [2].

يشير النمو الحضري أو التمدن كما أطلقه عليه بعض الباحثين بأنه من أكبر المشاكل في وقتنا الحاضر كالبيروقراطية والتخلف حيث أن الدول السائرة في طريق النمو سجلت في السنوات الأخيرة درجة مفاجئة من التحضر تتمثل في الزيادة الديمغرافية "الزيادة الطبيعية" بالإضافة إلى الموجات البشرية التي نزوحت من الأرياف بفعل الفقر وعدم توفر فرص

---

(1) أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة البناء، القاهرة، بدون سنة نشر، ص: 6.
(2) عبد الطيف بن أشنهوا، ترجمة عبد الحميد أتاسي: الهجرة الريفية في الجزائر، المطبعة التجارية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص: ت.

العمل [1] وعلى هذا فإن النمو الحضري يقصد به نسبة سكان المدن لمجموع السكان في المجتمع.

هذا المصطلح يعني لغويا واجتماعيا عملية إنتقال إجتماعي من حالة التريف إلى حالة التحضر وعمليا فإنه يعني التخلي عبر الانتقال من صفة "الريف" واقتناء صفة "الحضر" وبالتالي فهو التخلي عن خصائص واكتساب خصائص أخرى [2].

كذلك يمكن تعريفه بأنه إنتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بقصد الإقامة الدائمة، كما يقصد به إشتغال الناس بغير الزراعة [3].

ويعرفه عالم الديمغرافيا وارن توبسون W.Thopson ظاهرة التحضر في دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنها حركة الناس من المجتمعات التي تقوم أساسا أو تقوم فقط على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى أكبر حجما يدور محور النشاط فيها حول التجارة والصناعة والخدامات وغيرها من أوجه النشاط المتصلة بها [4].

فالنمو الحضري هو العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغيير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن [5].

كما تشير إحدى وثائق اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى التابعة لهيئة الأمم المتحدة إلى أنه يمكن تعريف الظاهرة في معناها الديمغرافي البسيط بأنها العملية التي يميل الناس بمقتضاها إلى التمركز في تجمعات تزيد عن حجم معين [6].

ويذهب السيد عبد العاطي السيد إلى أن هناك اختلاف بين معدلات التوازن والموارد المتاحة في البلاد النامية على العكس من النمو الحضري الغربي أي عكس ملحوظ لزيادة سكانية كشفت عنها الهجرة الريفية من جراء عوامل طرد الريف وعوامل جذب المدينة

---

(1) عبد الإله أبو العياش: أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980، ص: 126.
(2) عبد الباقي زيدان، علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، بدون ذكر دار نشر، القاهرة، بدون سنة نشر، ص: 14.
(3) عبد المنعم أنور: الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970، ص ص: 57-90.
(4) فاروق زكي يونس: علم الاجتماع، الأسس النظرية وأساليب التطبيق، دار علم الكتاب، القاهرة، 1972، ص: 23.
(5) عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة والاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1966، ص: 23.
(6) عبد اللطيف بن أشنهوا: الهجرة الريفية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 154.

"توفر فرص العمل، مرافق خدمات...الخ، مما أدى إلى كثافة المدن وبالتالي انعدام الإمكانيات لاستيعاب هذا الفائض السكاني الذي يتزايد بسرعة [(1)].

فالتعريف الإجرائي للنمو الحضري هو الزيادة السكانية في المدن نتيجة عامل الهجرة من الريف إلى الحضر والزيادة الطبيعية بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية.

2. السكن:

كلمة سكن مأخوذة من سكينة "سلام" أي أن المسكن هو المكان الذي يوفر السكينة والسلام لقاطنيه، ويعرف المنجد الفرنسي le petit robert مفهوم السكن loger إعطاء كل ما تقدمه الراحة للإنسان [(2)].

يعرف حسين رشوان المسكن بأنه أحد الحاجات الأساسية للإنسان وعنصرا هاما يحدد نوع الحياة فهو يقدم المأوى ويوفر مختلف الإمكانيات والتسهيلات التي تضفي على الحياة المنزلية كالراحة الطمأنينة والأمان وهو كذلك يؤثر في صحة الفرد وبالتالي في إنتاجيته ويؤثر على حالته النفسية [(3)].

وفي بحث حول التكوين الوظيفي للمدينة الإسلامية ترى سارة منينة أن المسكن يحمي الإنسان من عوارض الطبيعة، وهو الستر الحافظ من عيون المتطفلين والفضوليين وفي نهاية الأمر هو حرم ومكان مقدس من حيث أنه يحفظ النساء وهن حريم حقيقة مع الأطفال ويقوم بحماية الأطفال والنساء ويقي من أعين المتطفلين وهو ستر الإنسان وحاميه لقوله تعالى: «لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها» ويحفظ المال والمتاع وعلى هذا الأساس "دار الرجل جنته في الدنيا" وينبغي للدار أول ما يبتاع وآخر ما يباع ثم أن الدار الإسلامية ما هي إلا حرم حقيقي وليس مجازا من حيث أنها تصلح مكانا للعبادة [(4)].

---

(1) السيد عبد العاطي السيد: الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999، ص: 223.
(2) عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن والإسكان، مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2007، ص: 39.
(3) حسين رشوان: مشكلات المدينة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص: 95.
(4) سارة منينة: التكوين الوظيفي للمدينة الإسلامية، مجلة الفكر العربي، مسألة المدينة والمدينة العربية، بدون دار نشر، بيروت، ع 19،1997 ص: 19.

وفي هذا الخصوص يقول M. Bryee أن المكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمرا حيويا في تكوين شخصيته وعاملا مؤثر في صحته النفسية والجسدية والاجتماعية والمسكن يعتبر مسألة اقتصادية أو بالأحرى محصلة مجموعة من العوامل الاقتصادية مثل تكاليف الموقع والبناء والصيانة.

يذهب عبد الحميد دليمي من خلال العديد من المفكرين أمثال إليزبت وود Elizabeth wood إلى أن السكن الجيد يسمح للعائلة أن تحقق وتصون الشرف وعزة النفس ويسمح بالتجمع لا يحتم "الانفصال، يلبي جميع الأعمال اليومية به مجال إضافي يسمح بطموحات أخرى.

وكذلك من خلال بيار جورج Pierre George أن السكن لا يقدم الوظيفة العضوية فقط بل يعتبر عنصرا أساسيا في الربط بين الفرد والأسرة والوسط الاجتماعي ويربط الصلة اليومية بالإطار التاريخي والجمالي والوظيفي مما يضع نموذجا من الإنسانية.

ويفسر مجموعة من العلماء "جوزيف شونغ" "دومنك أشور" "لان لبوانب" في كتاب الاقتصاد الحضري أن المسكن حاجة ضرورية للإنسان يتكون من الخرسان والحديد والخشب ويلبي مجموعة من المصالح النجدة الراحة الرفاهية السهولة وعدد آخر من عناصر رفاهية الفرد [(1)].

المسكن له وظيفة ريفية أو حضرية ويمثل مجالا محددا بالمكان أو الضمان هو حاجة وضرورة ملحة للإنسان من أجل الإنطلاق لممارسة نشاطه، يعرفه عبد القادر لقصير بأنه

---

(1) عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن والإسكان، المرجع السابق، ص: 37.

البناء الذي يأوي الإنسان ويشتمل هذا البناء على الضروريات والتسهيلات والتجهيزات التي يحتاجها الفرد لضمان الصحة الطبيعية والعقلية والسعادة لأسرته [(1)].

وباختلال ونقص التجهيزات والضروريات وخاصة إذا كان المسكن يأوي أفراد أكثر من طاقته فالزحام السكني ظاهرة استدعت انتباه علماء الاجتماع الحضري منذ زمن بعيد لما تنطوي عليه من آثار بعيدة المدى على سائر النظم الاجتماعية والمقصود بذلك على حياة كل البشر الموجودين داخل المسكن [(2)].

ومنه يأتي تعريفنا الإجرائي للسكن على النحو التالي:

هو السكن الاجتماعي الذي يوفر أساليب الراحة والرفاهية للفرد ويسمح له بالتخلص من أعبائه وتجديد نشاطه ليوم جديد، هذا النوع من السكن والذي توفره الدولة لأفراد المجتمع يشكو من نقص ملحوظ، حيث تدل الإحصاءات أن العجز وصل إلى أكثر من مليون وحدة سكنية وفعلا فإن مدينة باتنة كغيرها من المدن الجزائرية تعاني بدورها نقصا ملحوظا في هذا النوع من السكن.

3.الإسكان:

كلمة إسكان بالإنجليزية Housing تعني الرصيد السكني "إسم" أو العملية والأسلوب التي يتم عن طريقها خلق هذا الرصيد "فعل"، ويذهب تارنر إلى أن الإسكان هو نشاط اجتماعي فبالنظر إلى الإسكان كاسم فإن قيمته في هذه الحالة تنتج عن النوعية المادية لمكوناته المختلفة مثل السطح والخدمات، وهذا يعطي القيمة السوقية أو التجارية للمسكن والتي تتكون من مجموعة معايير ومعدلات تضع الحكومات الحد الأدنى المسموح به لها.

أما إذا عرف الإسكان كفعل أي نشاط فإن الإسكان يكون في هذه الحالة ناتج عن مجموعة عمليات من بناء وإدارة وصيانة ويكون المستعمل عن كل أو جزء من هذه العمليات، والذي يحدد قيمة الإسكان هو القيمة الاجتماعية أو قيمة الاستعمال والناتجة عن ما يستطيع المسكن أن يحققه للمستعملين في حمايتهم أو احتياجاتهم المتغيرة.

---

(1) عبد القادر لقصير: أحياء الصفيح، دار النهضة العربية، بيروت، 1993، ص: 153.
(2) حسين رشوان: مشكلات المدينة، المرجع السابق، ص: 120.

أما مفهوم Habiter فيعبر عن جميع مفاهيم الوعي عند الأفراد ويهتم بتاريخ المكان بإنسانيته وعاطفته قابل للإسكان أكثر من غيره [1].

استخدم مفهوم الإسكان في سياقات متباينة كما حدد بطرق مختلفة فمصطلح الإسكان عامة يشمل على مجالات السكن والطرق والمرافق العامة وما يتصل بالجوانب المادية من الحياة، يذهب تشارلز ابرمز في كتابه المدينة ومشاكل الإسكان إلى أن الإسكان لا يعني المنزل فقط بل أنه جزء في إطار المنافع العامة والنقل والمدارس والترفيه والتمويل والإنتاج والتدريب وجميع ضروريات الحياة الأخرى [2].

أما جيلاني بن عمران فيؤكد أن "الإسكان" ليس فقط النيابة التي تحمي الإنسان "المسكن" بل تشمل أيضا كل المحيط حول البناية من خدمات وتجهيزات ووسائل مختلفة تضمن الصحة النفسية والعقلية لحياة الأسرة والفرد [3].

أما بالنسبة لهوبز فقد عرف الإسكان على أنه المسكن الذي يوفر مناخ يسمح بالترابط بين الأصدقاء والجيران وكل ما يتعلق بالترويح والتعليم ودور الحضانة والمساحات أي أن الإسكان هو المسكن والمحيط الذي يضم كل المؤسسات الخدمية [4].

من خلال التعاريف السابقة الذكر فالعلماء يؤكدون على أن الإسكان هو عبارة عن المسكن والمحيط "الحي" الموجود فيه والذي يتوفر على المراكز الخدمية الأصلية الضرورية والتي توفر الحياة الاجتماعية السليمة لأفراد المجتمع، وبذلك فالإسكان لا يقتصر على المسكن فقط بل يتعدى هذا النطاق الضيق ليشمل الحي وما يحويه من مرافق ومؤسسات خدمية تقدم خدمات للأفراد وتسهر على إشباع حاجياتهم.

---

(1) عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن والإسكان، المرجع السابق، ص ص: 39-40.
(2) شارلز ابرمز: المدينة ومشاكل الإسكان، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر، ص: 09.
(3) جيلالي بن عمران، ترجمة عبد الغني بن منصور: أزمة السكن، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، بدون سنة نشر، ص: 25.
(4) متعب منان جاسم: الأسس التكنولوجيا اجتماعية للتخطيط، مطبعة الأمة، الأردن، 1974، ص: 295.

4. **مفهوم المشكلة:** ورد هذا المفهوم في متغيرات الدراسة لذلك لابد من تعريفه.

أ.المشكلة الاجتماعية:

يراد المشكلة الاجتماعية كل موقف اجتماعي يقتضي تغييرا إلى أفضل والمشكلة الاجتماعية هي ظاهرة اجتماعية ذات وضع خاص وليس بلازم طبعا أن تكون كل ظاهرة إجتماعية مشكلة والمشاكل الاجتماعية أنواع أهمها ما بنيت من ظروف المجتمع أو البيئة كما تتضمن عيوب الأسر والجماعات الصغيرة ومن أمثلة هذا النوع المرض والفقر والرذيلة.

ومن المشاكل الاجتماعية ما بنيت من عيوب البناء الاجتماعي للمجتمع، وليس في طاقة شخص واحدا وجماعة صغيرة إصلاح هذه العيوب ومن أمثلة هذا النوع الحروب والبطالة الدورية الفساد السياسي[1] ويلاحظ أن علاج النوع الأول يكون عادة عن طريق برامج الرعاية الاجتماعية أما علاج النوع الثاني فيكون عن طريق التخطيط الإجتماعي ومشكلة السكن والإسكان من ضمن هذه المشاكل تحتاج بدورها إلى تخطيط لحلها أو التخفيف من حدتها.

زادت حدة مشكلة السكن والإسكان وتحولت إلى أزمة لذلك يجدر بنا تعريف هذا المصطلح.

ب.تعريف مصطلح الأزمة:

استعمل هذا المفهوم في مجالات كثيرة وفي مختلف العلوم عبر مراحل التاريخ المتتالية فاستعمل في ميدان الطب ثم انتقل استعماله إلى ميادين أخر يعبر عن الأوقات العصيبة والخزينة للمرحلة إبان القرن 19 م، هناك دلائل واضحة لتفسير الأزمات فالمجتمع البشري في نموه يشبه الكائن الحي ويتعرض إلى أمراض من جراء حوادث خارجية تؤدي إلى اضطرابات وقتية للوظائف الحيوية، وبذلك يأتي دور الأمراض من الآفات العضوية

[1] إبراهيم مدكور: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1995، ص 547.

للمجتمع وتتحول إلى حالة مزمنة تنتقل إلى الأعضاء الأخرى وتؤثر في تكوين ونماء الأفراد والجماعات.

ومن بين الأزمات التي ظهرت في أوروبا قبل الثورة الصناعية المجاعات التي حصدت الملايين من البشر والمفسرة بقلة الحاجات وندرة الغذاء، والتي تحدث في المواسم الزراعية البيئية ثم انتقلت هذه الأزمات إلى أزمات صناعية وأصبحت ظاهرة زيادة الإنتاج بمعدلات مفرطة محل اهتمام العلماء، ومن هذا المنطلق طرحت الأزمات الجديدة مشاكل نظرية للاقتصاديين الكلاسيكيين والذين يعتبرون أن قوانين المنافسة العرض الطلب تحافظ على توازن الأسواق وتعمل على تنظيم الاقتصاد، فبظهور النظام الرأسمالي لم تكن هناك أزمات ولكن بعد مرور الوقت واجه أزمات دورية حادة حيث توقف الإنتاج عدة سنوات بسبب التضخم، إن فائض الإنتاج في النظام الرأسمالي يؤدي إلى أزمة الربح.

الأزمة مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية يختل فيها التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وتتميز بوجود فائض من السلع التي لا تجد من يشتريها وانخفاض الأسعار وزيادة عدد العاطلين وإنكماش التجارة الداخلية والخارجية وتعدد حالات الإفلاس، وفيض السلع ليس فيضا مطلقا وإنما نسبي وحاجات الناس لا تقل بل تزيد في وقت الأزمات، في النظرية الإشتراكية تعتبر الأزمة نتيجة من نتائج التناقص الكامن في بناء المجتمع الرأسمالي وهو تناقض بين الإتجاه نحو التوسع غير المحدود في الإنتاج وتكديس رأس المال والإتجاه إلى الحد من القوة الشرائية لجمهور المستهلكين من الطبقات العاملة[1].

إن الأزمات العامة التي مرت بها المجتمعات سنتي 1929 و 1933 وهي أزمات اقتصادية بالدرجة الأولى وهي وليدة فائض الإنتاج حسب تغيرات الاقتصاديين وأن الحرب تتضمن امتصاص هذا التراكم وعلى الأساس أن الأزمة في المجتمع الرأسمالي دائرية، كما يشير مفهوم الأزمة إلى تعيين الفترات التي لا يستطيع فيها المجتمع إعادة إنتاج العلاقات

---

(1) إبراهيم مدكور: المرجع السابق، ص: 28.

الرأسمالية الخاصة بالإنتاج والمتعلقة بعجز إنتاج الأشياء والعلاقات التي يتكون منها المجتمع [1].

خلاصة القول أن الأزمة هي مرحلة تاريخية تتحكم فيها ظروف تاريخية تجد دليلها في الرأسمالية لأن كل أزمة تتصف بخصائص تميزها عن التي سبقت خاصة فيما يتعلق بالأسباب التي أدت إلى التغيير الدائم وتحدث تأثيرات على المستوى العلمي في علاقات السوق وبناء رأسمال [2] أي هي علاقة إجتماعية بين متغيرين مختلي التوازن فالأزمات الاقتصادية تنتج عن علاقة عجز الإنتاج عن مواكبة الزيادة على الطلب، محدثة أزمة التضخم التي تظهر في صورة إرتفاع الأسعار والأجور عامة أو عن علاقة فائض العرض الذي لا تسايره الزيادة في الطلب فيترتب عن ذلك تدهور الأرباح وحدوث أزمة ركود اقتصادي.

إن هذه الأزمة تحدث بالضرورة أوضاعا إجتماعية غير عادية تتخللها إضطرابات وتذمرات من الأوضاع السائدة أو حتى رفض النظام السياسي القائم وبروز الصراع وطلب التغيير.

من خلال التعاريف السابقة والتي ركزت على الجانب الاقتصادي وبناءا على ما تقدم يمكن تعريف **أزمة الإسكان** كالتالي:

إن الإختلال في التوازن والتضخم أدى إلى عدم توفير وتلبية الاحتياجات الضرورية بما فيها المرافق التي تخدم الأفراد وما ينتج عنه من تزاحم واكتظاظ داخل المسكن، فهي ظاهرة متشابكة ومعقدة تربط سلسلة من الاهتمامات والمسائل تبدأ بدخل الفرد وتنتهي بمسائل السياسة العامة والتشريعات الاجتماعية [3].

تختلف تعريفات أزمة الإسكان باختلاف الأولوية التي تعطي لبعض عناصرها أو أبعادها على البعض الآخر فقد ينظر إليها على أنها عبارة عن حالة أو موقف تسيطر عليه ظاهرة ندرة المسكن المتاح والملائم للأفراد الذين يشعرون بحاجة إليه، ومن ثم تصبح

---

(1) عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن والإسكان، المرجع السابق، ص :57.
(2) نفس المرجع، ص: 58.
(3) السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ،ج2، 1987 ، ص: 253.

المشكلة بمثابة نتيجة لازمة عن نقص الإنشاءات السكنية الجديدة نظرا لتوجيه واستثمار متطلبات تشيدها إلى أغراض أقرب سكنية، وقد تكون مصاحبة للتوقف كلية عن عمليات البناء سبب ارتفاع تكاليف العمالة ومواد البناء اللازمة.

ومن جهة أخرى فقد ينظر إلى أزمة الإسكان على أنها تجسيد واقعي لارتفاع القيمة الإيجارية للمساكن على نحو قد يفوق القدرة الشرائية للأفراد ذوي الدخل المنخفض أو تجعلهم يخصصون نسبة كبيرة من دخولهم المنخفضة لإيجار المسكن الملائم وفي هذا الصدد تبدو المشكلة في جوهرها على أنها مسألة حضرية بحتة خاصة وأن أغلب سكان المدينة هم المستأجرون الذين لا يملكون مساكنهم وتعتبر مشكلة الإسكان من أهم المشكلات التي تواجهها المدن الكبيرة السريعة النمو، حيث تتزايد درجة التزاحم وترتفع المباني وتتضاعف المساكن وترتفع الإيجارات نتيجة ارتفاع قيمة الأرض وارتفاع معدلات الهجرة الريفية وزيادة حدة المضاربات لعمليات البناء والتشييد وجشع الملاك كل هذه العوامل من شأنها أن تحدد الظروف السكنية وتؤدي إلى أزمات وعواقب إقتصادية وإجتماعية خطيرة [1].

تعتبر مشكلة المستويات السكنية من أهم جوانب المشكلة وقد تفوق في خطورتها وأهميتها مشكلة ندرة المساكن أو ارتفاع تكاليفها ايجاراتها، وفي هذا الصدد نجد السيد عبد االعاطي السيد من خلال ما ذهب إليه wood يقول "أنه من أهم المتاعب الأساسية التي تواجه ساكن المدينة هي ندرة المساكن الصحية ذات المستوى اللائق والمقبول والتي تتناسب قيمتها الإيجارية مع دخول الفئات السكانية ذات الأجور المنخفضة" فترتبط مشكلة المستوى السكني بمجموعة من المشاكل أهمها المشاكل المتعلقة بالصحة الأمن والأخلاقيات فهي تمس تقريبا كل أوجه الحياة الاجتماعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنها ذات صلة وثيقة بمسائل فنية ومالية في مجال التسيير والبناء وسياسات التشريع والإدارة في مجال القوانين المنظمة لتصميم الوحدات السكنية وتنفيذها إلى جانب ارتباطها بمسائل اجتماعية وسياسية تتعلق أساسا بتدخل الحكومة ... إلخ.

[1] حسين رشوان: مشكلات المدينة، المرجع السابق، ص: 97 .

وكذلك من خلال ما ذهب إليه لورانس فايلر فيصور هذا الجانب الخطير من جوانب المشكلة السكنية بقوله أن المشكلة السكنية هي مشكلة تمكين قطاع كبير من السكان يريدون العيش في وسط ملائم ومريح ويحرصون على تربية أبنائهم في وسط ظروف مناسبة، وهي في نفس الوقت مشكلة منح الآخرين الذين لا يهتمون بمثل هذه الظروف أو الذين لا يقدرون على تحقيقها من الاستمرار في إيجاد ظروف أو أحوال تعتبر تهديدا لجيرانهم وللمجتمع المحلي بأكمله[1].

فقد حدد جيمس فورد العناصر الهامة للمشكلة السكنية في الموقع غير الصحي الذي يشجع على انتشار المرض، نقص المياه العذبة، الغرف مظلمة، الرطوبة، الأزقة قذرة عدم كفاءة وسائل التخلص من الفضلات، انتشار التلوث والحشرات ارتفاع معدات التزاحم والازدحام، انعدام الخصوصية، ارتفاع القيمة الايجارية عدم كفاءة الخدمات والمرافق العامة أو نقصها وتسجيل ضغوطات كبيرة عليها ازدحام المباني وتلاصقها، الاستخدام المكثف للأرض[2].

التعريف الإجرائي لأزمة الإسكان:

إن الاختلال في التوازن والتضخم أدى إلى عدم توفير وتلبية الإحتياجات الضرورية بما فيها المرافق التي تخدم الأفراد وهذا راجع إلى الارتفاع في المواد المستعملة لبناء المساكن وهذا ما ينتج عنه اكتظاظ وتزاحم داخل المسكن وما ينجر عنه من مشاكل إجتماعية داخلية.

[1] [2] السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص ص: 244-245.

الفصل الثاني

النمو الحضري

والنظريات الإيكولوجية

أولا: تحاليل مختلفة للنمو الحضري

هناك عدة تصورات لهذا المفهوم ومضمونه في إطار المعالجة لهذا الأخير فكل أخذ اتجاه في تصوره وتحليله سواء كان ديمغرافيا، اقتصاديا، إيكولوجيا، تنظيميا وسلوكيا.

1. التحليل الديمغرافي :

يستند هذا التحليل على العامل الديمغرافي وحده باعتباره أهم مقياس لعملية النمو الحضري فكل ما هو حضري يشير إلى تجمعات سكانية من عدد وحجم معين ونسبة هذا العدد والحجم بالنسبة لإجمالي عدد السكان، وارتبط بالتركيز السكاني في المدن أي المراكز الحضرية بحيث أكد ورث أن المدينة عبارة عن موقع يتميز بكبر الحجم وبكثافة عالية وبدرجة من اللاتجانس[1].

وهذا ما ذهبت إليه هوب تيسدال H.Tistale في تحليلها لعملية التحضر كعملية لتركز السكان من خلال تعدد نقاط التركيز وزيادة حجم المراكز ولذلك فإن زيادة السكان المقيمين في المناطق الحضرية تعتبر مؤشرا إحصائيا لقياس عمليات التحضر والنمو الحضري لذلك أخذ علماء الديمغرافيا بقبول هذا الإتجاه والذي أخذ إنتشارا واسعا في تفسير عمليات النمو الحضري والتحضر[2].

2. التحليل الاقتصادي:

يمثل النمو الحضري في هذا الاتجاه مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي البشري ولقد ارتبط هذا النمو بحركة انتقال التنظيمات البسيطة إلى تنظيمات أكثر تعقيدا، بمعنى الانتقال من الحياة الاجتماعية القائمة على العمل البسيط كالقنص والصيد الزراعة وتربية الماشية إلى حياة تعتمد على العمل الصناعي والإداري والتجاري أي الانتقال إلى اقتصاد السوق.

---

(1) السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،ج1، 2003، ص:105.
(2) حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة: الإشكالات النظرية والواقع، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة،1998، ص: 54.

حظي هذا الاتجاه باهتمام كبير لدى دارسي الحياة الغربية وخاصة في الدراسات الأمريكية الحضرية والمهتمة بدراسة الاقتصاد الميتروبوليتي والمؤكدة للإرتباط بين عملية التصنيع والنمو الحضري والتحضر وعلى سبيل المثال دراسة جراس N.SBGras في استعراض للتاريخ الاقتصادي للحضارة الغربية عام 1932، حيث أبرز في مدخله التطوري علاقة التطور الاقتصادي بأنماط التوطن والاستقرار عبر التاريخ وميز جراس خمس مراحل تطورية أساسية للتطور الاقتصادي وطرق ووسائل العيش والتغيرات المختلفة وصولا إلى التغيرات التكنولوجية وهي أولى المراحل مرحلة اقتصاد الجمع والإلتقاط والرعي، مرحلة اقتصاد القرية المستقرة المعتمدة على الزراعة والحرف وتطور وسائل النقل والنشاط التجاري ثم مرحلة اقتصاد المدينة الصغرى تليها المرحلة الأخيرة والمتمثلة في الاقتصاد الميتروبوليتي وانتشار التصنيع والثورة التكنولوجية وهو نفس ما ذهب إليه إيريك لمبارد عند دراسته للتطور الصناعي متتبعا نفس المراحل التي حددها جراس[1].

3. التحليل الإيكولوجي:

جمع التحليل الإيكولوجي بين التصورين الديمغرافي والاقتصادي بحيث أكد أصحاب المدرسة الإيكولوجية في صورتيها التقليدية والمحدثة على عامل السكان والمكان أي الحجم والكثافة لقياس درجة التحضر باعتبار الإنسان وعلى مر الزمن استطاع أن يتكيف مع البيئة الطبيعية ومواردها ويسيطر عليها ويستخدمها لصالحه ورفاهيته وانعكس هذا الاستخدام للطبيعة على الجانب الفيزيقي للمجتمع الحضري حجمه توزيع السكان واتجاهات النمو فيه...إلخ[2] كما يهتم في الإتجاه الإيكولوجي بدراسة تأثير المدينة وكثافتها على التنظيم الاجتماعي ويميل إلى معالجة التغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي بوصفها سببا للتغيرات التي تطرأ على الحجم[3].

(1) السيد عبد العاطي: علم الاجتماع الحضري، المرجع السابق، ص ص: 105-106 .
(2) نفس المرجع ، ص:107.
(3) السيد الحسيني: المدينة، دراسة في علم الإجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1961، ص: 115.

4. التحليل التنظيمي:

وفقا لهذا التحليل فإن النمو الحضري هو انتقال المجتمع من البساطة إلى التعقيد بمعنى تطور في الأنظمة الاجتماعية وظهور التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، تطور في الأسواق المحلية والعالمية وكان التطور في التنظيمات الاجتماعية إمتصاص الحاجات المتزايدة للنظامين الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن التغيرات التي لحقت بالوحدات الاجتماعية من حيث البناء والوظيفة كالأسرة، المدرسة، المؤسسات الدينية.

تعتبر البيروقراطية والتدرج الطبقي الاجتماعي وانتشار الروابط الطوعية تراث ارتبط بظهور المدن والنمو الحضري كما يمكن إعتبارها مؤشرات أو مقاييس للنمو الحضري.

5. التحليل السلوكي:

وفق هذا التحليل فإن الأفراد إنطلاقا من تفاعلهم مع البيئة على مر الزمن واكتساب سلوكات معينة، وبذلك ينظر إلى النمو الحضري على أنه طريقة للحياة أو نسق معين من قيم ومعايير السلوك وأنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بسياق مكاني وزمني[1] كما إعتبر ورث الحضرية كأسلوب للحياة آخذا في الإعتبار البعد الثقافي [2].

يرتبط هذا التحليل أساسا بأفكار المدرسة التطورية بدءا بتونيز و شبنجلر وفيبر والآخذين بالنموذج المثالي وطبقوه على ظواهر الحضر، كما يعتبر روبرت بارك من الرواد الأوائل للمدرسة الأمريكية في علم الاجتماع الحضري، حيث نشأ هذا الأخير في أمريكا لدراسة الأشكال الجديدة التي سادت المدن في نفس السياق نجد روبرت ردفيلد ولويس ورث إنتهى إلى تصور النمو الحضري على طول متصل تمثل فيه عملية التحضر الإنتقال للموقف الاجتماعي من قطب ريفي "فولك" إلى قطب حضري يتميز بخصائص العلمانية، العقلانية، الإنقسامية وفقدان المعايير والإغتراب[3].

(1) السيد عبد العاطي: علم الاجتماع الحضري، المرجع السابق، ص ص: 108-109.
(2) حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص: 53.
(3) السيد عبد العاطي، المرجع السابق، ص:109.

ثانيا: عوامل النمو الحضري

1. العوامل السكانية:

أ. النمو السكاني:

كان معدل النمو السكاني في العالم بطيئا للغاية حتى أوائل القرن 20م وكان هذا الإنخفاض راجع إلى ارتفاع معدل الوفيات مما يعكس هبوط في الزيادة الطبيعية وارتبط هذا الهبوط بفعل عوامل كثيرة منها المجاعات، الأوبئة، الحروب وآثارها، ثم بعد ذلك ونتيجة لتغيرات عديدة تضافرت مجموعة من العوامل أدت إلى التزايد السكاني في المناطق الحضرية، ومنذ قيام الثورة الزراعية في إنجلترا وبعض من الدول الأوربية حتى أول إحصاء أجري في القرن 7م بلغ عدد سكان العالم وقت ظهور المسيح حوالي 200-300 مليون نسمة، وإزداد سكان العالم إلى 500 مليون سنة 1650، وتضاعف الرقم إلى مليون "بليون" عام 1850 ثم تضاعف مرة أخرى إلى 2 بليون عام 1930 والجدول التالي يبين ذلك[(1)]

جدول رقم (01) يبين الزيادة السكانية في العالم

التاريخ	تقرير عدد سكان العالم	زمن التضاعف
8000 ق م	5 مليون	
1650 م	500 مليون	1500 سنة
1850 م	1000 مليون "بليون "	200 سنة
1930م	2000 مليون "بليون "	80 سنة
1975 م	4000 مليون "بليون "	42 سنة

المصدر : حسين رشوان

(1) حسين رشوان: المدينة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط6، 1998 ، ص ص: 102-103.

وتتم الزيادة السكانية من خلال ثلاثة مصادر

1. زيادة المواليد عن الوفيات.
2. الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر.
3. الهجرة الخارجية أي من خارج الدولة.

بظهور الثورة الصناعية وازدهارها تحسنت وسائل الإنتاج والنقل مع الاستقرار النسبي وتعتبر من العوامل الهامة والأساسية المؤدية إلى تزايد سكان الغرب، هناك ظهرت نظرية مالتوس في الفترة 1800-1802 محذرا من أخطار وعواقب التزايد السكاني والصراع بينه وبين الموارد الغذائية المتاحة، أخذت معدلات المواليد في دول شمال وغرب أوربا في النزول منذ 1850 وبدأت هذه الدول تتقدم في المجال الصحي ما يعكس تحصنها من الأمراض والأوبئة خاصة، وكان للحروب أثرها الكبير في تأخير نمو السكان في مرحلة ما قبل الصناعة وكان للحربين العالميتين الأولى والثانية أثرهما بسبب التعبئة للشباب في القوات المسلحة ونقص في معدلات المواليد فالأولى سجلت خسارة 7.3 مليون نسمة والثانية سجلت7.2 مليون نسمة[1].

إن الطفرة السكانية في العصر الحديث قد نتجت عن الزيادة الطبيعية الكبيرة مع انخفاض في معدل الوفيات، وبقاء معدلات المواليد ثابتة أو انخفاضها في بعض دول العالم، ولقد أوضحت الإحصائيات أن الانخفاض في معدل الوفيات هو السبب الرئيسي للتزايد السكاني السريع في العصر الحديث مع ارتفاع متوسط الأعمار لدى الأفراد في معظم دول العالم نتيجة ملائمة الظروف الصحية بفضل التقدم العلمي في المجال الطبي والصيدلاني... إلخ.

بدأ الانخفاض في معدل الوفيات في شمال أوربا في بدايات القرن 19م كما سجل انخفاض في معدل الوفيات في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا في العقود الأخيرة فالجدول

---

(1) فتحي أبو عيانة: دراسات في علم السكان ،دار النهضة العربية، بيروت ،ط1، 2000، ص ص: 39-40.

رقم (02) يبين معدل الوفيات الخام في جهات من العالم والوطن العربي، فمن خلاله يبدوا الوطن العربي دون قارة أوربا ودون أقطار العالم سجل انخفاض في معدل الوفيات وذلك يرجع إلى ارتفاع نسبة الشيوخ والمسنين في هرم السكان في هذه القارة وهذا نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة والخدمات المتنوعة والطب العلاجي والوقائي مع ارتفاع متوسط العمر إلى حوالي 75 عاما[1].

جدول (02): معدل الوفيات الخام في جهات العالم والوطن العربي للسنوات (1990-1995) بالألف

الجهة	المعدل
الوطن العربي	8.9
الأقطار المتقدمة	10.0
الأقطار النامية	9.0
العالم	9.0
إفريقيا	14.0
آسيا	8.0
أوربا	11.0
أمريكا اللاتينية	7.0
أمريكا الشمالية	9.0
أوقيانوسية	8.0

المصدر: عبد العلي الخفاف

(1) عبد العلي الخفاف: واقع السكان في الوطن العربي ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،العراق، ط 1، 1998 ، ص: 77.

في نفس الوقت سجل ارتفاع في معدلات النمو حيث أصبحت القارات تعاني من النمو السكاني السريع وسجلت بعض الدول نموا سكانيا يعادل النمو العالمي إلا أن هناك اختلاف في معدلات هذا النمو في أقاليم العالم المختلفة فهناك عال متقدم وآخر متخلف فمن خلال الجدول رقم (03) فالدول المتقدمة والمتمثلة في أوربا أمريكا الشمالية والأوقيانوسية ينخفض بها معدل النمو السكاني إلا القارة الأوقيانوسية فسجل بها نمو مرتفع وهذا ناتج عن الهجرة التي تسهم بحوالي 20% من هذا النمو، أما الدول الأخرى فتتمثل في القارات النامية آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وتحتل إفريقيا الصدارة في معدل النمو السكاني تليها أمريكا اللاتينية وآسيا يصل معدل النمو بها 1.5 سنويا، وهناك إستثناءات نادرة تتمثل في بعض المجتمعات البدائية مثل الفويجيين وبعض قبائل وسط إفريقيا والأوقيانوسية وغيرهم من المجتمعات التي تتناقص أعدادها نتيجة التغيرات البيئية والاقتصادية [1].

جدول رقم (03): معدل النمو السكاني في قارات العالم في الفترة (1990-1995)

الجهة	المعدل
إفريقيا	2.7
أمريكا اللاتينية	1.7
أمريكا الشمالية	1.0
آسيا	1.5
أوربا	0.2
أوقيانوسية	1.4
العالم	1.5

المصدر: فتحي أبو عيانة

(1) فتحي أبو عيانة، المرجع السابق، ص: 42.

في الواقع أن الدول الأوربية لم تشهد في تاريخها معدلا للنمو السكاني كالذي شهدته الدول النامية فبلغت ذروة الزيادة الطبيعية في إنجلترا وويلز 14 في الألف أما اسكنديناوة 13 في الألف وهذه النسبة تصل إلى نصف معدل الزيادة الطبيعية في الدول النامية[1].

ويمكن الإشارة إلى التطور في مجموع سكان الوطن العربي حيث وصل إلى 146 مليون نسمة حسب إحصاء 1905 ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 209.6 مليون نسمة في سنة 1985 وإذا استمرت هذه الزيادات في هذا الإتجاه فإنها تصل في نهاية هذا القرن إلى 250 مليون نسمة وتوضح الدراسات أن مجموع سكان الوطن العربي في بداية القرن 19م حوالي سنة 1800 قدر بحدود 13 مليون نسمة، فقد كان سكان العراق مليون نسمة مصر 2.5 مليون نسمة أما سوريا 800 ألف نسمة[2] وقدر سكان فلسطين بحوالي 300 ألف نسمة في حين بلغ عدد سكان الجزائر في إحصاء 1803 ثلاثة ملايين نسمة[3].

إن الأقطار العربية شهدت خلال العقود الأخيرة إرتفاعا في معدل الزيادة الطبيعية والتي تراوحت بين 2.4% في بعض الأقطار إلى 4 % في البعض الأخر، فقد سجلت اليمن أدنى معدل للزيادة الطبيعية حيث بلغت 2.4% في لبنان وإذا استمرت هذه الزيادة بنفس المعدل فتتضاعف خلال ربع قرن[4].

وسجل معدل الزيادة الطبيعية في الوطن العربي 30.4 في الألف بين 1970- 1975 وبلغت 28.5 في الألف بين 1995- 2000[5]، وهذا راجع إلى تخطيط الأسرة وتنظيم الولادات وإتباع سياسة تنظيم النسل بسبب دخول المرأة إلى ميدان العمل.

ولتحديد مستقبل النمو السكاني والذي بني على افتراضات للمتوقعات الحيوية للمواليد والوفيات فتوجد العديد من الطرق الرياضية التي تستخدم في تقرير عدد السكان في المستقبل، منها طريقة استخدام المعادلة الهندسية أو المعادلات الأسية وهناك طريقة رئيسية تستخدم في تقدير السكان في المستقبل وتدخل في حسابها عناصر النمو المختلفة وتعرف

---

(1) فتحي أبو عيانة، المرجع السابق، ص ص: 40- 41.
(2) تماضر حسون، حسين الرفاعي: المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض 1408هـ، ص ص: 49-50.
(3) سمير أمين، ترجمة كميل قاداغ: المغرب العربي الحديث، دار الحداثة، بيروت، 1980، ص ص: 34-37.
(4) تماضر حسون، حسين الرفاعي، المرجع السابق، ص ص: 49-50.
(5) عبد العلي الخفاف، المرجع السابق، ص: 82.

باسم الطريقة التركيبية، ويختلف تقدير السكان في المستقبل حسب اتجاه الخصوبة والوفيات وقد جرت العادة على وضع ثلاث تقديرات للسكان تقدير عالي تقدير متوسط وتقدير منخفض ويرتبط التقدير العالي بافتراض ثبات معدلات الخصوبة والوفيات بينما المنخفض يرتبط بهبوط الخصوبة ويكون التقدير المتوسط وسطا بينهما.

ويبين الجدول التالي التقدير المتوسط لعدد السكان في قارات العالم سنة 2025 في ضوء هذه الأرقام يقسم العالم إلى مجموعتين مجموعة القارات النامية وتتمثل في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومجموعة القارات المتقدمة تتمثل في أوربا أمريكا الشمالية والأوقيانوسية[1] ويبدوا واضحا أن المجموعة الأولى سيزيد عدد سكانها بنسبة تصل إلى 42% وإن كان سكان إفريقيا سيقترب عددهم من التضاعف بعد حوالي ربع قرن من الفترة 1998- 2025 أما قارة آسيا فيزيد عدد سكانها بنسبة الثلث وأمريكا اللاتينية بنسبة تفوق الثلث بقليل وبصفة عامة ستزداد نسبة عدد سكان القارات النامية من سكان العالم من 82% سنة 1998 إلى 86% سنة 2025، أما سكان المجموعة الثانية وهي القارات المتقدمة فيتميزون بمعدل منخفض ناجم بطبيعة الحال عن انخفاض معدل المواليد بها ولذلك فإن نسبة السكان بها ستزداد بـ 5% فقط أي قرابة 0.2%سنويا.

(1) فتحي أبو عيانة، المرجع السابق، ص: 52.

الجدول رقم (04): يبين تقدير عدد سكان العالم سنة2025 حسب القارات

القارة	عدد السكان	
	1998	2025
القارات النامية		
إفريقيا	779	1454
آسيا	3589	4785
أمريكا اللاتينية	500	690
القارات المتقدمة		
أوربا	729	701
أمريكا الشمالية	304	369
الأوقيانوسية	29	41
العالم	5930	8039

المصدر: فتحي أبو عيانة

ومن خلال الجدول فإن التطور الديمغرافي في دول هذه المجموعة وصل إلى الاستقرار والثبات السكاني وتعتبر مرحلة أخيرة من مراحل دورة التحول الديمغرافي فستشهد القارة الأوربية في مجملها انخفاضا في عدد سكانها على امتداد الربع الأول من القرن 21م.

يعد النمو الحضري الذي شهده العالم في العقود الأخيرة من السمات البارزة في نمط توزيع السكان وقد أسهمت الهجرة إلى المراكز الحضرية بدور كبير في هذا النمو وخاصة السكان الريفيين التي أدت إلى إختلال شديد في توازن توزيع السكان بين الحضر والريف، فقد أكد كنجر لي دافز ظاهرة تزايد سكان المدن في العالم مما ترتب عنه تزايد أحجام المدن

القائمة والمستحدثة ففي سنة 1800 كان عدد سكان المدن المائة ألفية 15.6 مليون نسمة وارتفع هذا المعدل في سنة 1950 إلى ما يزيد عن 313.8 مليون نسمة وبلغ المدن المائة ألف في عام 1800 على مستوى العالم ككل 50 مدينة وارتفع هذا العدد إلى ما يزيد عن 90 مدينة عام 1950 ثم إلى 1200 مدينة سنة 1962[1].

وقد وصف فليب هاوزر Philip Houser بأن هذه العملية هي التحول الكبير إلى المدن العواصم[2] أي تدفق الأعداد الكبيرة الوافدة من الأرياف والمناطق الزراعية إلى المدن الكبيرة لذلك أصبحت كل المناطق الحضرية في العالم تنمو بسرعة تزيد عن نمو الأرياف، فقد كانت نسبة سكان المدن في العالم 14% سنة 1900 فقفزت إلى 30% سنة 1950 ثم إلى 47 % سنة 1999[3] ولذلك فإن القرنين التاسع عشر والعشرين قد شهدا توسعا ضخما في العمران الحضري وتعد المدن المليونية نماذج جديدة للنمو الحضري وأغلب الظن أن العالم لم يعرفها إلا منذ سنة 1800، ففي بدايات القرن التاسع عشر هناك مدينة مليونية واحدة وتزايد عددها ووصل إلى 11 مدينة عام 1900 ثم إلى 50 مدينة في عام 1950 ثم ارتفع إلى 100 مدينة عام 1970[4].

وكقاعدة عامة تتميز المدن بانخفاض الزيادة الكبيرة إذا ما قورنت بالريف ولذلك فإن نسبة كبيرة من نموها السكاني ترجع إلى طوفان الهجرة الوافدة إليها وتتعدد الأمثلة في دول العالم ففي البرازيل مثلا كانت نسبة الزيادة الطبيعية في ثمان مدن رئيسية بها أقل من نصف الزيادة الناجمة عن الهجرة بين 1940- 1950 ووصلت نسبة سكان الحضر بفعل الهجرات إلى أكثر من أربعة أخماس سكان المملكة المتحدة ، أكثر من نصف سكان ألمانيا والدانمارك

---

[1] حسين رشوان: المدينة، المرجع السابق، ص: 62.
[2] حسين رشوان: المدينة، المرجع السابق، ص: 62.
[3] فتحي أبو عيانة، المرجع السابق، ص: 197.
[4] حسين رشوان: المدينة ،المرجع السابق، ص: 64.

واستراليا وفلسطين المحتلة وأكثر من نصف سكان الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا والأرجنتين وكندا ونيوزلندا وإسبانيا وهولندا وفرنسا والشيلي وفنزويلا والنرويج(1).

ب. الهجرة:

تعد الهجرة عنصرا رئيسا من عناصر الدراسات السكانية لأنها تعتبر المصدر الثاني للنمو الحضري وتغير حجم السكان والمدن بعد الزيادة الطبيعية، والهجرة ظاهرة اجتماعية وجغرافية تميز بها الإنسان على مر الزمن وتعني الإنتقال أو الترحال من مكان لأخر وتركه مدة قد تطول أو تقصر، كما تعني إنتقال أشخاص من منطقة جغرافية إلى منطقة أخرى بقصد تغيير مكان الإقامة الدائم وهي كذلك حركة عبر الحدود ماعدا الحركات السياحية(2)، وللهجرة أنواع عديدة دولية أي خارجية داخلية دورية وتكون الهجرة نتيجة لعوامل طاردة وأخرى جاذبة.

كانت الهجرة من الأرياف والقرى إلى المدن نتيجة لعوامل ودوافع قد تكون طبيعية أو اقتصادية سياسية اجتماعية ثقافية وسكانية ومن أبرز هذه العوامل الاقتصادية منها والاجتماعية وهي التي تحتل الصدارة في عملية الهجرة وتتمحور الأسباب الاقتصادية حول انخفاض المستوى الاقتصادي والفقر والحاجة إلى البحث عن عمل قصد تحسين الدخل والمستوى المعيشي، أما الأسباب الإجتماعية تتمثل في الزواج من الخارج ووجود خلافات عائلية نقص الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وتدنيها إن لم نقل انعدامها أما العوامل السياسية والدينية كانعدام الأمن الحروب بالإضافة إلى الضغط السكاني ومعدلات النمو في الدولة وإمكانيات التنقل، الاختلافات الحضارية والبيئة الطبيعية كالصحاري والمناطق الغير مستقرة.

كما قسم بعض العلماء العوامل المؤدية إلى الهجرة إلى عوامل جاذبة وأخرى طاردة أي ما يعرف بالتركيز Concentration ، والتخلخل Déconcentration، وهما يشيران إلى التغيرات التي تحدث في التوزيع المكاني للسكان وتغيير الكثافة تدفع العوامل الجاذبة المهاجر إليها مما يؤدي إلى التركيز في المهجر، وعوامل الطرد تدفع الإنسان إلى التفكير

(1) فتحي أبو عيانة، المرجع السابق، ص: 198.
(2) حسين رشوان: مشكلات المدينة، المرجع السابق، ص: 65.

في الهجـرة والانتقال من مكان إقامته والاستقرار في مكان أخر مما يؤدي إلى التخلخل وإحداث التوازن يختلف من إقليم إلى آخر.

أ. **العوامل الطاردة:** وتتمثل في ما يلي: [1]

1. للعوامل الطبيعية دور هام في عملية الهجرة فصعوبة التضاريس وقساوة المناخ وفقره وعدم استقرار الأرض وحدوث الكوارث الطبيعية كالزلازل، البراكين، إنزلاقات التربة إعصارات والفيضانات تفرض وتشجع على الهجرة.

2. يتعرض الأفراد العاملين بالزراعة إلا فترات فراغ كون المحاصيل موسمية بالإضافة إلى ظاهرة الجفاف والتصحر وإنجراف التربة وهي عوامل وظواهر تهدد بعض الأقاليم تفرض هذه الظروف على الأفراد الهجرة كون مداخيل الزراعة في الأقاليم المهددة بالجفاف والتصحر قليلة وتؤثر على الأفراد في مستويات المعيشة وبهذا يتجه تيار الهجرة إلى المدن.

3. التضخم السكاني في الأرياف وسوء الأحوال المعيشية مع تدني في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية عاملا مهما في الهجرة من الريف نحو المدينة.

4. عدم كفاية الأراضي الزراعية وسوء توزيع ملكيتها، زيادة على التوسع في استعمال المكننة مما أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة.

5. إنهيار النظام الإقطاعي وتحرر الفلاحين من رق الأرض مما وفر لهم الحرية في الانتقال والإقامة حيث يريدون.

6. قلة مناصب وفرص العمل في المؤسسات والحكومات بسبب قلة الاستثمارات.

7. الصعوبة في حركة الانتقال والتنقل وخاصة في المناطق الريفية النائية مما يفرض عملية الهجرة.

---

(1) حسين رشوان: المدينة ،المرجع السابق، ص: 67.

ب. **العوامل الجاذبة:** وتتمثل في ما يلي: [1]

1. الثورة الصناعية وما توفره من مناصب شغل وهذا ما جعل المدن الكبرى الصناعية عامل جذب لطوفان الهجرة.

2. وفرت الثورة الصناعية إنطلاقا من مبدأ تقسيم العمل مناصب عمل صناعية تميزت بالاستقرار والأجر العالي بالإضافة إلى إحكامها بالتشريعات التي تضمن حقوق العامل ورب العمل.

3. تعتبر المدن مراكز إدارية وتجارية واجتماعية وثقافية مما جعلها تستقطب رجال الأعمال وأصحاب المصالح والمهنيين.

4. ما تتميز به المدن من تنظيم وتنسيق للخدمات الشيء الذي حفز على الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة.

5. انتشار المرافق والمؤسسات التعليمية والجامعات والمدارس والتوسع في التعليم مما جعل المدينة محط أنظار أهل الريف.

6. توفر المدينة على مظاهر التحضر وتتمتع بالرفاهية "سينما، مسرح، أندية، دور التسلية والترويح والحدائق والعمارات السكنية".

7. الاتساع في إنشاء الطرق البرية السريعة "المعبدة" والسكك الحديدية،واستعمالها كشرايين للتنقل وما أنجر عنه من امتداد الضواحي السكنية خارج المدن ونشوء مدن جديدة.

ج. نتائج الهجرة:

لهذه الظاهرة آثار ونتائج إيجابية وأخرى سلبية سنأتي بذكر الإيجابية أولا:

- القضاء على مشاكل البطالة في الأرياف وساهمت في رفع المستوى المعيشي التعليمي الصحي الثقافي والحضري للمهاجر بصفة عامة.

---

[1] حسين رشوان :المدينة ، المرجع السابق، ص: 68.

- تعتبر الفئات المهاجرة قوة عمل وبالتالي فهي تساهم في الاقتصاد القومي وزيادة رأس المال القومي وبذلك تساهم هذه الأخيرة في رفع دخلها الفردي.

- إن تحول جزأ من الناس من النشاط الزراعي إلى الصناعي يحدث تأثيرا في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية مما يحمل من اتجاهات نمو الحضر والتمدن.

أما النتائج السلبية فيؤكد بعض علماء الديموغرافيا والعلوم الاجتماعية وكثير من العاملين في هذا الحقل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا خاصة أن الهجرة لها آثار سلبية كثيرة[1]، فالهجرة الريفية الحضرية تبدأ أثارها بحرمان المجتمعات الريفية من أبنائها وخاصة الشباب المثقف الواعي وخلق العديد من المشاكل على الصعيد الاجتماعي والنفسي مثل فقدان الطابع الريفي ضعف العلاقات والروابط انحراف الأحداث والعنف والانحراف الخلقي وتزايد حوادث الإجرام ونسبة الجريمة في المدن كانعكاس للأوضاع المتردية والظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها الكثير من المهاجرين.

- تدني مستويات الخدمات في المرافق العامة كشبكات النقل والمرور وخدمات المياه والكهرباء وشبكات المجاري والصرف الصحي.

- ظهور الأحياء المتخلفة بأشكال عشوائية سرطانية في مراكز المدن وعلى أطرافها أو تركز هؤلاء المهاجرين بالأحياء القديمة التي لا تتوفر على أدنى شروط الإسكان الصحي وهي تعتبر مشكلة يصعب التحكم والسيطرة عليها لأنها تتزايد باستمرار.

- ينجم عن الهجرة المتدفقة والسريعة إخلال ببرامج التهيئة والتطوير في المدن.

- كانت المجتمعات البشرية في القديم تنمو في عزلة وترث خصائصها العرقية عن طريق المولد والتكيف مع بيئتها الطبيعية أما المدن فوجودها فجائي ناتج عن تبدلات سريعة وطفرات اقتصادية تفرض عليها إقامة أنشطة جديدة واستحداث قطاعات إنتاجية فهي بدورها تعتبر قوة جاذبة لليد العاملة ذات الثقافات المختلفة واللغات المختلفة وأصول عرقية مختلفة وعادات وتقاليد مختلفة، وبذلك فسكان المدن خليط من سكان غير متجانسين يسعون للتكيف

[1] حسين رشوان :المدينة ، المرجع السابق، ص: 70.

مع الحياة الجديدة في المدينة إلا أنهم يبقون محافظين على بعض العادات القروية العالقة بتكوينهم والتي تؤثر بشكل سلبي على مظاهر التمدن بالمدينة.

- انخفاض عدد سكان القرى فقد ازدادت نسبة سكان المدن في العالم زيادة كبيرة سواء في البلاد المصنعة فالولايات المتحدة الأمريكية شهدت بعد الحرب هجرتين بشريتين في غاية الأهمية والضخامة فالأولى هجرة السود وعائلاتهم من الجنوب إلى المدن في الشمال، والثانية هجرة البيض وعائلاتهم من المدن الرئيسية في الأقاليم الحضرية إلى الأطراف، وبالطرق الكمية فإن الهجرة الثانية كانت أكبر وأكثر أهمية فقد هاجر حوالي 1.457.000 عامل أمريكي أسود من الجنوب ما بين 1950- 1960 وموجة أخرى ما بين1960- 1970 قدرت بـ 1.216.000 مهاجر بينما بلغت هجرة البيض الأمريكان من المراكز إلى الأطراف ما بين 5.7 و 4.9 مليون مهاجر، وأدى ذلك إلى نتيجة متوقعة هي حل السود محل البيض في المدن الشمالية[1]، أما المدن المركزية في المناطق الحضرية المتروبوليتانية ذات المليون نسمة من البيض فقد زاد عدد السود فيها إلى الضعف مابين 1950-1970 ليصل إلى 25% من السكان حتى إن أوسع 12 مركز مدني في المناطق الحضرية الضخمة المتروبوليتانية في الشمال يضم حوالي ثلثي السكان السود خارج الجنوب الأمريكي فمدينة شيكاقو مثلا تضم 14% من السود عام 1950 ثم ارتفع إلى 23% عام 1960 ليصل إلى 33% عام 1970[2].

أما إنجلترا وويلز ارتفع عدد سكان المدن خلال الفترة ما بين عامي 1801-1901 من 8.9 مليون إلى 32.9 مليون نسمة بزيادة حوالي 24 مليون أي تضاعف عدد السكان أربعة أضعاف فانعكس هذا على شعب إنجلترا وويلز فأضحى شعب حضري، وفي اسكتلندة أربع مدن وصل عدد سكان كل منها 150000 نسمة عام 1901 وكانت جلاسكا أكثرها سكانا حيث بلغ 761000 نسمة، يرتبط نمو المدن بمعدلات الهجرة إليها كما سبق الإشارة إلى ذلك

(1) وليد عبد الله المنيس : التخطيط الحضري والإقليمي، المطبوعات الجامعية، الكويت، 1985، ص: 138.
(2) نفس المرجع، ص: 140.

فللمدن متوسط الحجم دور في جذب الهجرة إليها مثل المدن العملاقة وتختلف هذه المعدلات باختلاف عوامل الجذب والطرد الكامنة في هذه المدن، وعلى سبيل المثال تعتبر مدينة برازيليا مثالا جيدا وحديثا لقوة جذب المهاجرين فاندفعت إليها تيارات قوية من كل مناطق البرازيل وقد قفز سكانها من 6000 نسمة منذ إنشائها سنة 1956 إلى 1.8 مليون عام 1998، وإفريقيا زاد عدد السكان في المدن التي يزيد عددها عن 100000 من 1.4 مليون نسمة 1900 إلى 10.2 مليون نسمة عام 1950، وفي آسيا زاد عدد سكان المدن التي يزيد عددها عن 100000 من 19.4 مليون نسمة عام 1900 إلى 105.9 مليون نسمة عام 1950 [1].

شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية نشاطا ملحوظا للهجرة من وإلى الوطن العربي وقد نتج عن ذلك انفتاح الوطن العربي على العالم الخارجي بسبب حركات التحرر وتنفيذ خطط التنمية[2]، باعتبار الوطن العربي من البلدان النامية الآخذة بأسباب التصنيع فارتبطت الهجرة من الريف إلى الحضر بسبب توطن الصناعة فكانت معدلات نمو السكان أكبر من معدلات التنمية الصناعية وأصبحت ظاهرة النمو الحضري المرتبطة بالتصنيع من أبرز الخصائص في توزيع السكان.

فأولا الهجرة العربية إلى خارج حدود الوطن العربي هو توجه اللبنانيين والسوريين إلى كل من أمريكا وأستراليا وتوجه اليمنيين والعمانيين إلى بعض مناطق أفريقيا والشرق الأقصى ويبلغ عدد المهاجرين إلى أمريكا وأستراليا أكثر من 1.5 مليون نسمة وإلى أوربا عددهم يقترب أيضا وبشكل خاص من أبناء المغرب العربي ومن أقطار الشام ويقدر عدد العرب في أسيا وإفريقيا أكثر 3 مليون نسمة.

ويقابل هذه الأعداد العربية وجود جاليات من الفرنسيين والإيطاليين والإيرانيين ومن الهند والباكستان وتايلندا وكوريا في أقطار الوطن العربي يقدر بأكثر من 3 مليون نسمة وتوجه أغلب الوافدين إلى الأقطار النفطية ليبيا وأقطار الخليج العربي والمملكة السعودية وفي العقدين الأخيرين من هذا القرن شوهد تعاظم الهجرة الأجنبية إلى السعودية وأقطار

---

(1) حسين رشوان: المدينة، المرجع السابق ، ص ص: 114-116.
(2) نفس المرجع ، ص : 116.

الخليج العربي فقدرت العمالة الأجنبية بالخليج العربي حوالي 4 مليون نسمة عام 1980[1] استقبلت السعودية 50% واستقبلت الكويت 20% والإمارات العربية 18%و في حالة إستمرار الهجرة ستكون نسبة الاجانب في هذه الأقطار 45.5% عام 1985 و58.2 % عام 1990.

و كان للهجرة الداخلية أثرها في كل قطر عربي فتقدر نسبة سكان الحضر 45 % وهي تختلف من قطر لآخر حسب عوامل الطرد من الريف والجذب إلى المدينة[2]، وفي المغرب العربي برزت ظاهرة الهجرة بشكل واضح ففي الدار البيضاء صافي الهجرة السنوية إليها 1.5 % ، و في مدينة تونس يقدر صافي الهجرة السنوية إليها 2%، كما إرتفع سكان الجزائر العاصمة من حوالي نصف مليون في أواخر الخمسينيات إلي حوالي 1.2 مليون عام1975[3].

2. العوامل السياسية والحربية:

إن التنظيمات الإدارية التي صاحبت تطور السيادة الأبوية إلي السيادة القبلية والعمل على تنسيق العلاقات بين الأفراد في المجتمع والسهر على شؤون الأمن وسن قوانين للرقابة والضبط الاجتماعي كان من العوامل الأساسية لظهور المدن.

إن بناءات القوة السياسية لعبت دورا متميزا في تشكيل المدن وبنائها فعادة ما تختار الحكومات مراكزها في المدن[4]، باعتبار المدينة مركز سياسي يؤدي دور الحماية على إقليم الدولة والسهر على أمنه واستقراره كما يؤدي الوظائف الإدارية فهي تستحوذ على القوة العسكرية والاقتصادية والسلطة السياسية والإشراف على المسائل الدينية والتنظيمية، فهي تحتفظ بالسيطرة على عامة الشعب في المجتمع وتعمل جاهدة على حماية نفسها من أي اعتداء خارجي.

---

(1) عبد العلي الخفاف: المرجع السابق، ص ص: 122-123.
(2) نفس المرجع، ص:123.
(3) عبد الإله أبو عياش: المرجع السابق، ص:159.
(4) حسين رشوان: المدينة ، المرجع السابق، ص: 131.

3. العوامل الثقافية:

وتشمل الفنون الاتجاهات الأخلاقية الظروف التاريخية العقيدة المحرمات المقدسات التكنولوجيا الآثار العمران ، كلها عوامل تؤثر في توزيع السكان والخدمات تلعب دورا كبيرا في ظهور المدن كما عملت ثقافة الإنسان على خلق المدن وتغيير مرفولوجيتها وشكلها الفيزيقي بفضل العامل الثقافي نمت المدن إنطلاقا من التراكمات الثقافية وتوفر الرفاهية فيها.

4. العوامل الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية مجموعة من الظواهر المتعلقة بالحياة المادية للمجتمعات فهي تضم العناصر التي تنتج السلع والخدمات مثل الموارد الطبيعية، الأرض، رأس المال، وسائل الإنتاج، القيم الثقافية، المعرفة الفنية، التنظيم، العمل، المهارات وفنيات الأفراد، الصناعة وتنظيماتها، التوزيع المهني ومستويات المعيشة، العمران ومستويات الرفاهية، فقد قسم جولد سميث مراحل النمو الاقتصادي إلى خمسة مراحل:

الأولى الاقتصاد الذي يقوم على التجوال من مكان إلى أخر وكان إعتماد الإنسان فيها على جمع الثمار وصيد الأسماك والحيوانات تليها مرحلة جمع الثمار وصيد الحيوانات مع الاستقرار النسبي على الأرض وصاحب هذا الانتقال تنمية المجتمع، أما المرحلة الثالثة فهي تتمثل في الاعتماد على الزراعة والرعي وتربية الحيوانات ثم الدخول في المرحلة الرابعة والتي اتسمت بنمو الزراعة وازدهارها مع وجود فائض يكفي لإعالة سكان المدن وفي المرحلة الخامسة بظهور نوع من العمل المعقد ونضيف مرحلة سادسة وهي ظهور التكنولوجيا واقتصاد المعلومات، وأدى هذا النمو الإقتصادي إلى زيادة عدد السكان و بالتالي نمو المدن فقد إعتبر مونتيسكيو المدينة جزء من النظام الإقتصادي[(1)].

إن أول ظهور للمدن كان في مواقع تتميز بالإستقرار ووفرة المياه فقد ظهرت على ضفاف الأنهار والتي تعد من أهم شرايين الحياة الإنسانية، وفي محيط هذه الأنهار تكونت حضارات الممالك وامبراطوريات قوية وأهم ما يميز المدن القديمة هو التخطيط العمراني

[(1)] حسين رشوان: المدينة، المرجع السابق، ص: 117.

وقوانين البناء فكان التشييد البنائي خاضع لقوانين مقننة ولم يكن قط عشوائي فبفضل هذه القوانين لازالت معالم أثرية تستقطب الكثير من السواح[1] إن مسيرة تطـور الإنســان مع بيئته والتعرف على ظروفها والتكيف معها جعلته يسيطر عليها ويستخدمها لخدمة مصالحه ورفاهيته.

أ. التقدم الزراعي

كان الإنسان يبحث عن غذائه في الطبيعة ويعيش في العراء أو في الكهوف وحينما وجد طعامه وجد نفسه مضطرا للارتباط بمكان واحد هو الأرض التي يزرعها وقام باستئناس وتربية الحيوانات وبناء مأوى لنفسه يعيش فيه ويقيه من الحر والبرد ومخاطر الحيوانات و الطبيعة وبذلك نشأت القرية، كانت القرية هي مجموعة من الأكواخ مصنوعة من الطين المجفف تحيط بها بساتين و حقول واسعة و بقرب القريـة كان يوجد النهر وقد ظهرت هذه المرحلة حوالي 4000 ق.م و بالرجوع إلى التاريخ فإن إكتشاف الإنسان للزراعة وحياة القرية حدث على ضفاف الأنهار مثل نهر النيل ووادي الدجلة والفرات في العراق وواد الأندلس في باكستان وفي الهند بتوفر المياه لزراعة[2].

وفي ظل هذه المرحلة كانت المدينة شبيهة بقرية لم تستقر أوضاعها ولم يتم تخطيطها بعد تتميز بقلة عدد السكان واتسمت العلاقات ببساطتها وقلة تعقيدها وبظهـور الصنـاعة ومع إكتشاف المحراث واستخدام المكننة جرارات حصادات...الخ و كذلك استخدام تكنولوجيا ضبط المياه وتوزيعها لري الأراضي هنا سجل فائض كبير في المنتوجات الزراعية تكفي لإعالة سكان مدن القطر الواحد والتصدير إلي الخارج.

(1) السيد حنفي عوض: سكان المدن بين الزمان و المكان ،المكتب العلمي للكمبيوترالنشر والتوزيع ،القاهرة،1997، ص: 57.
(2) حسين رشوان: المدينة، المرجع السابق، ص: 119.

ب. الثورة التجارية:

اعتمدت المدن في فترة ما قبل الثورة الصناعية في نشأتها على التجارة ويؤكد لويس ممفورد أن التوسع التجاري كان من العوامل الهامة في التحول من القرية إلى المدينة وخاصة في القرن 17م، وكان الحافز على التوسع الحضري ينبعث أساسا من التجار أصحاب الأملاك الخادمين لمصالحهم[1].

كان السوق هو مركز المدينة والتجارة هي حياتها ومصدر ثروتها وبناءا على ذلك كانت حافزا لجذب الكثيرين فاعتمدت المدينة الصغيرة على التجارة بين المدن الصغرى الأخرى بينما المدن الكبرى تعتمد على التجارة الدولية، وللثورة الصناعية أثرها البالغ في تحسين وسائل النقل بكل أنواعها و كذاك الطرق "برية، بحرية، جوية" مما أوجب البحث عن سوق للمنتوجات الضخمة وهذا أدى إلى انفتاح باب الشراكة بين الدول و انفتاح السوق العالمية وكل هذا ساعد على زيادة حجم وكثافة السكان في المدن عن طريق التجارة ووسائل النقل الحديثة[2].

ج. الكفاية المتزايدة في وسائل النقل:

يعتبر التضيع رمز حقيقي للتحول الاقتصادي مما انعكس إيجابا في مجال النقل ويظهر ذلك في الزيادة المستمرة في كفاءة وسائل النقل بكل أنواعها، بحيث كان له الأثر البالغ في تطوير المدينة نحو النمو الحضري المتزايد وذلك بالإعتماد الكلي على التجارة خاصة مع وجود متخصصين في كل المهن للتحكم في وسائل النقل وخلق نوع من التكامل إنطلاقا من تنظيم حركة المرور[3].

باعتبار هذه الضرورات فرضت نفسها على مجتمعات العالم فالنقل السريع ومراكب النقل المتطورة والإهتمام المتزايد بحركته عامل رئيسي أصبحت بفضله المدن تنبض بشرايين حيوية لتسهيل حركة الأعداد الكبيرة من السكان.

(1) حسين رشوان: مشكلات المدينة، المرجع السابق، ص: 122.
(2) محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت،1983، ص ص: 136-137.
(3) نفس المرجع ، ص: 137.

د. التصنيع:

عندما انتشرت الثورة الصناعية واشتدت الرغبة في البحث عما في باطن الأرض من حقول المواد الأولية وما على سطحها قوى تخدم أغراضها، حدثت تطورات وسعت القدرة الاقتصادية للمجتمع باستخدام أشكال تقنية جديدة وثورية في التصنيع والموصلات والحرب وضع حجر الأساس لنمو المدن بشكل كبير[1]، فالتصنيع أدى إلى ظهور مصانع وهذه الأخيرة تتطلب عمالة لهذا بدأت هجرة الريفيين إلى المدن وهي عملية استمرت في كامل قوتها حتى الآن في معظم دول العالم[2].

إن المدن الصناعية الكبرى إستمرت في التوسع عن طريق الهجرة بالدرجة الأولى حتى أوائل القرن 19م، أما البلدان النامية الآخذة بسياسات التصنيع فهي شهدت الظاهرة مع القرن العشرين، ولم يرتبط النمو الحضري بعمليات التصنيع في البلاد غير المصنعة إلا أنه ارتبط بالتصنيع في البلاد المصنعة ارتباطا وثيقا وتدلنا النهضة الصناعية الحالية في كثير من البلدان الآسيوية والإفريقية على أن النمو الحضري سوف يزداد بزيادة عمليات التصنيع وانتشار المصانع فيها، فالأغلبية من عمال الصناعة تسكن المدن أو الضواحي وكثير من المشكلات الاجتماعية في البلدان الغربية قد نمت كنتيجة مباشرة للتصنيع والتحضر.

ثالثا: تعريف الإيكولوجيا :

كلمة إيكولوجيا من أصل يوناني oikos ليعني بيت أو منزل أو مكان للإقامة والمعيشة، ويرجع استخدام مصطلح الإيكولوجيا تاريخيا إلى العالم البيولوجي الألماني أرنست هايكل Ernst Haeckel سنة 1869 حيث استخدم الكلمة في صورة الإصطلاح العلمي Ecology ليطلقه على دراسة الكائنات النهائية الحية.

(1) مصطفى الخشاب: الاجتماع الحضري، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1976، ص: 117.
(2) لوجي صالح الزوي: علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 2002، ص: 164.

الإيكولوجيا كعلم وضعي هي علم حديث نسبيا ظهر مع بدايات القرن 20 م [1] أغلب المحاولات المعروضة لتعريف الإيكولوجيا في المعاجم وموسوعات العلوم الاجتماعية والكتب والمراجع الأصلية تسعى إلى ربطها بمجال الدراسات البيولوجية باعتبارها نوع من البيولوجيا يهتم بدراسة علاقة الكائنات الحية بالبيئة التي توجد فيها أو تحيط بها.

تنطلق الإيكولوجيا من نقطة بدء عامة تتمثل في مفهوم الحياة كنضال مستمر للكائنات الحية من أجل التوافق والتكيف مع البيئة بهدف الحفاظ على بقاء النوع في بيئة محدودة ودائمة التغير لذلك ترتبط الإيكولوجيا بالبيولوجيا، فالبيولوجيا تهتم بأصل الأنواع وتطورها وخصائص تركيباتها الفسيولوجية والتي تتيح لها إمكانيات معينة للبقاء والتطور أما الإيكولوجيا فتهتم بدراسة مدى قدرة الكائنات الحية على التوافق الفعال لبيئاتها [2].

في تعريف دائرة المعارف البريطانية لميدان البحث الإيكولوجي بالميدان الذي يضطلع بدراسة الصلة بين الكائنات أو جماعات الكائنات العضوية في صلتها وعلاقتها بالبيئة انطلاقا من اعتبار عالم الحياة هو نسق دينامي متفاعل، فكل كائن حي يواجه بيئة خارجة عن ذاته ويضطر إلى التكيف معها بفضل عملية ثابتة من عمليات التكيف تخضع لهذه العملية كل الكائنات الحية سواء نبات حيوان أو إنسان، وتربط حياة الكائن العضوي بشروط البيئة الفيزيقية من خلال المكان وشروط البيئة من حيث المناشط الجمعية والتي تقوم بها مختلف الزمر وسائر الجماعات ورد فعلها المباشر إزاء حتمية البيئة [3].

تمتد جذور الكتابات الإيكولوجية في العلم البيولوجي والفكر السوسيولوجي وبدأت طلائعها منذ عام 1859 مع كتابات أصل الأنواع الذي نشره تشارلس داروين في كتابه عن فكرة الصراع من أجل البقاء، في الدراسة الإيكولوجية يقصد بالبيئة كل العوامل الخارجية

---

(1) محمد قباري إسماعيل: علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص:160.
(2) السيد عبد العاطي السيد: الإنسان والبيئة، المرجع السابق، ص: 31.
(3) محمد قباري إسماعيل: المرجع السابق، ص: 161.

التي تضغط على الفرد وتؤثر في تحديد أنماط سلوكه كما عرفت علوم إيكولوجيا النبات تقدما أكثر من علوم إيكولوجيا الحيوان لتظهر بعد ذلك دراسات إيكولوجيا الإنسان.

لقد ظهرت الإيكولوجيا الإنسانية مع كتابات بارك R.E.Park وبرجس E.W.Burgess في كتابهما مقدمة في علم الاجتماع داعية بذلك كتابات الإيكولوجيا في ميدان علم الاجتماع بعدما كانت مقتصرة على إيكولوجيا علوم الحيوان والنبات، ويحدد تايلور مجال دراسة الإيكولوجيا في كل العلاقات الخاصة بالكائنات العضوية المرتبطة بكل البيئات فالايكولوجيا الإنسانية كعلم وضعي يركز على قطبي الإنسان والمكان أي البيئة، والبيئة هي اصطلاح علمي يطلق على العوامل الخارجية والتي يكون لها صداها ورد فعلها في تكوين وتنظيم حياة الكائن العضوي [1]، كما يستخدم مصطلح البيئة أحيانا بالتبادل مع مصطلح البيئة الجغرافية وقد كانت الدراسات محصورة في التأثير المباشر للبيئة على الثقافة المادية للناس، غير أن البيئة هي أوسع من دراسة التكيف والتوافق للإنسان مع بيئته الطبيعية.

أما البيئة الاجتماعية فتهتم بتوزيع السكان ونشاطاتهم والعلاقات الطبيعية بينهم مع التصور العام للعادات المرتبطة بظواهر معينة، وبذلك امتدت الدراسة البيئة لتشمل المجتمعات الحضرية والتي تهتم بالعلاقات الاجتماعية للناس وعلاقاتها بالإقامة في المناطق الحضرية وعلاقتها بالبيئة الصناعية على نحو ما أشار إليه بترس E. Peters في تحليله لمفهوم البيئة الاجتماعية [2].

كما تستخدم في الدراسات الإيكولوجيا مصطلح البيئة البشرية وهي الدراسة التي تتناول بالبحث البيئة الاجتماعية وما تتضمنه من علاقات اجتماعية وتنظيمات وجماعات تربطها علاقات نفسية واجتماعية ومكانية والآثار المتبادلة بين الأفراد وبيئاتهم [3].

---

[1] محمد قباري إسماعيل: المرجع السابق، ص: 162.
[2] فادية عمر الجولاني: علم الإجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ،1997، ص: 51.
[3] نفس المرجع ، ص ص: 52- 53.

ويعرفها "البيئة البشرية" أموز هاولي على أنها العلم الذي يدرس المجتمع وتنظيماته في حين ذهب هالبرت Halpbirt وجست Gist إلى أنها الدراسة المتعلقة بالتوزيع المكاني للأشخاص في المدينة والعمليات والتي يتضمنها وتشكل أنماط التوزيع، أما جون برجل فإنه يستخدم البيئة لدراسة علم الاجتماع الحضري بالإستناد إلى تعريفها على أنها نظرية للعلاقات المتداخلة بين المكان أو المنطقة والإنسان [1].

يعتبر بارك وبيرجس وماكنزي الأدباء المؤسسين لنظرية البيئة البشرية حيث تتجه تأويلاتهم النظرية أساسا نحو المناقشة الإقتصادية بالنسبة للسكان في المدينة والسيطرة الإقتصادية للمدينة العاصمة، حيث ركز البيئيين في دراستهم للمكان على أنه ظاهرة إقتصادية دون الإشارة للعوامل الثقافية والسيكولوجية نهائيا أو بالإشارة ولو جزئيا لتلك العوامل ويجدر بنا التعرض لمراحل النظرية البيئية قبل أن تتبلور في صورتها المعاصرة في تفسير التحضر وظواهره.

1. الحتمية البيئية القديمة:

لهذه النظرية أصول تاريخية بعيدة فمن بين الإغريق البيئيين الحتميين أمثال هيبوقراط، أرسطو، جالينوس، بطليموس وبوليس كان هؤلاء يعتمدون في تفسيرهم للفروق الاجتماعية والظواهر البشرية إلى ظروف البيئة.

إن المفكرين الإغريقيين تعرضوا للعلاقة بين الظروف المكانية والتحضر والعمران البشري على أنها علاقة من طرف واحد فالمتغير المستقل هي الظروف المكانية أما التحضر وظهور المدن ونموها متغير تابع ويتجسد هذا في ما قدمه اسطرابون حينما ذهب إلى أن العلاقات المكانية والتضاريس والمناخ كان لها التأثير المباشر في ظهور مدينة روما وما حققته من عظمة [2].

---

[1] محمد قباري إسماعيل، المرجع السابق، ص: 162

[2] فادية عمر الجولاني، المرجع السابق، ص ص: 65، 66.

2. الحتمية البيئية عند ابن خلدون:

سادت الأفكار الإغريقية الخاصة بحتمية البيئة في تفسير العمران البشري حتى القرن 14م وحتى ظهور أول بحث منظم في علم الاجتماع وفلسفة التاريخ في مقدمة ابن خلدون والتي تحدث فيها عن العمران البشري، حيث ذكر أنه الربع الشمالي من الأرض أكثر عمرانا من الربع الجنوبي وقسم الأرض إلى أقاليم طبقا للمناخ السائد فيها ومناقشا لتأثير المناخ على طبائع الشعوب وكذلك إعتدال الأقاليم وانحرافها وتأثير الهواء في ألوان البشر والكثير من أحوالهم [1].

وبذلك تناول ابن خلدون تأثير المكان على أحوال الناس الثقافية والاجتماعية والشخصية فالأحوال الثقافية تشير للقيم والمعاني والمعايير وتطرق كذلك إلى الجانب المادي للثقافة والمتمثل في العمارة والتكنولوجيا والأحوال الاجتماعية السائدة بين هذه النظم الاجتماعية والجماعات الاجتماعية، أما الأحوال الشخصية فتشير للميول والشعور بالانتماءات والرغبات الخاصة والتطلعات والدوافع التي تحركها والاتجاهات المختلفة والتي تعبر عن استجابة الشخصية في المواقف الاجتماعية المختلفة [2] كما تطرق ابن خلدون في مقدمته إلى الحديث عن البدو والبداوة وعلاقة ذلك بالحضر فالبدو أقدم من الحضر وسابق عليه والبادية هي أصل العمران والأقطار، هنا ظهر اهتمام ابن خلدون بشرح مقومات المدينة وأثر البدو في مدها بعناصر جيدة أو تدهورها.

تناول ابن خلدون دراسة لإيكولوجية المدن من خلال إهتمامه بنشأة المدن والأمصار وما يجب مراعاته في أوضاع المدن من حيث الظروف المكانية والأهمية والأثر الذي يلعبه المكان في بقاء المدن ونموها، وبذلك أبرز ابن خلدون تأثير الإنسان على العمران البشري والمدينة وأهمية مواقع المدن باعتبارها مؤشرات حقيقية لتقدمها وازدهارها كما تعرض لموضوع السلالة "العنصر" وأثرها في تكوين الأمم والممالك ومدنياتها [3].

(1) عبد الرحمن ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العجم والبربر ومن عاشرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2004، ص ص: 30- 58.
(2) نفس المرجع ، ص ص: 60-61.
(3) فادية عمر الجولاني، المرجع السابق، ص ص: 67- 68.

3. الحتمية البيئية عند كتاب أروبا:

ظهر الاهتمام بالبيئة في تحديد صفات البشر المختلفة والمتنوعة بالإستناد لتنوع البيئات واختلافها فعلى سبيل المثال بودان J. Bodon يتخذ من البيئة مقياسا ووسيلة لمعرفة طبائع البشر، كذلك أعمال مونتسكيو Montesqu'eu باعتبارها أهم ما كتب بعد أعمال ابن خلدون بالنسبة لعلاقة البيئة بالإنسان وعمران المدن في كتابه "روح القوانين" فقد ذهب في مؤلفه هذا إلى أن الإنسان كائن فرد تقابله قوتان كبيرتان هما المناخ والأرض، وبمجيء نظرية دارون خلال القرن 19 م والتي استهوت بدورها عددا كبيرا من رواد المدارس الفكرية في علم الاجتماع والأخلاق والأدب والجغرافيا فتأثر بها "هربرت سنبسر" في تحليله للأخلاق، واستند إليها هايكل في علم الاجتماع وكارل رترو هيمبلولدت في الجغرافيا إهتم كل من رترو هيمبلولدت بعلاقة البيئة بتاريخ الإنسان وأن التأثير بين البيئة والإنسان هو تأثير متبادل (1).

خلاصة القول أن الإيكولوجيا الإنسانية هي كل مظاهر التنظيم الإيكولوجي في ضوء دراسة السكان وخاصة في علاقاتهم بالتنظيم الاقتصادي ومناشطهم في الحياة الجمعية كما تظهر وتتجلى طبيعة البيئات الفيزيقية وأشكالها وتضاريسها وتعاريفها وطبيعة المكان الاجتماعي تعني دراسة النشاط الجمعي كما يظهر على سطح الأرض.

رابعا: العوامل الاجتماعية التي تؤثر على ايكولوجية المدينة "العمليات الإيكولوجية":

تنقسم كل مدينة إلى عدة أقسام كل قسم مخصص لأداء وظيفة معينة كالسكن للطبقات المختلفة قسم للطبقة الغنية وآخر للطبقة المتوسطة وقسم للطبقة الفقيرة وفي بعض الأحيان تتداخل وظائف المدينة فهناك أقسام للسكن فقط وأخرى للتجارة وأخرى للصناعة ...الخ وذلك بسبب عوامل تؤثر على ايكولوجية المدينة كالعوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية مثل الصناعة والمواصلات جغرافية المدينة وتاريخها ونلخص هذه العوامل والتي تعرف

---

(1) فادية عمر الجولاني، المرجع السابق، ص ص: 69- 70.

بالعمليات الإكولوجية في: المركزية، التجمع، اللامركزية التفرقة، الغزو الاحتلال [1]، ترتبط هذه النقطة باهتمام الايكولوجيون في مقدمتهم ماكينزي Machenzie هذا الاهتمام تمثل في دراسة العمليات الايكولوجية التي تشكل التوزيع السكاني والأنشطة والتي بدورها تحدث تغييرا في الوسط الحضري وتتمثل هذه العمليات في: [2]

1. التركز concentration
2. التشتت dispersion
3. المركزيةcentralisation
4. اللامركزيةdécentralisation
5. العزل segragation
6. الغزوinvasion
7. الاحتلالsuccession

1. التركز والتشتت:

التركز هو تجمع السكان والمؤسسات والأنشطة في مناطق معينة في المدينة وهو عملية إيكولوجية يميل بموجبها الأفراد إلى التوطن والتجمع، كما يمكن أن ننظر إلى هذا الأخير باعتباره الميل نحو الزيادة العددية للوحدات الإيكولوجية الأفراد المؤسسات ...الخ والتوطن في أجزاء المدينة، وقد ربط الإيكولوجيين مسألة التركز بالكثافة وبذلك فالتركز هو درجة كثافة السكان.

- **التشتت:** تشير إلى انخفاض نسبة السكان في وسط المدينة علاوة عن ميل الوحدات الإيكولوجية للتناقص في مناطق معينة من مجتمع المدينة وتقاس عملية التشتت إستنادا لمقياس الكثافة، فعملية التشتت تعني الحركة بعيدا عن مواقع معينة.

---

(1) عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة، دار النهضة العربية، ليبيا، 1981، ص ص: 136-137.
(2) حميد خروف بلقاسم سلاطنية إسماعيل قيرة، المرجع السابق ، ص ص: 16-17.

2. المركزية واللامركزية:

- **المركزية:** عملية ايكولوجية تتجمع بمقتضاها المؤسسات ذات الوظائف المتشابهة في مناطق الارتكاز، أي تركز الوظائف في مناطق حيوية.

- **اللامركزية:** ميل الأفراد أوالوظائف لترك النقاط الحيوية في المدينة وبالتالي فالمركزية واللامركزية عمليتين متبادلتين والمتغير الأساسي الذي يميز المركزية واللامركزية عن التمركز والتشتت هو المكان المحوري أو النقاط ذات النشاط الحيوي.

3. العزل "الفصل":

تشهد المناطق الحضرية تنافسا عن الموارد النادرة والمواقع الجيدة وتفرز هذه العملية نوع من الصراع الذي بدوره له مجموعة من النتائج منها الصراع على الموقع الذي يعني توجه الجماعات والمؤسسات إلى التكتل في بعض مناطق المدينة، يطلق على هذا التحول للسكان والوظائف إلى مناطق متجانسة ومنفصلة بالتفرقة أو الفصل أو العزل.

باعتبار العزل عملية إيكولوجية قد تكون طوعية أو غير طوعية فإنها تعود دائما إلى ميل بعض الجماعات والمهن إلى الانفصال حيزيا أي تصبح بمقتضاها المدينة متخصصة في أنماط استخدام الأرض أو الخدمات أو السكان، وقدم أنصار الإيكولوجيا البشرية من خلال سعيهم لفهم عملية العزل إلى التمييز بين نوعين أساسيين من العزل فالنوع الأول يتعلق بفصل الوحدات السكانية المتشابهة يستند هذا النوع إلى مؤشرات سوسيولوجية كالدخل اللغة الدين ...الخ، والنوع الثاني يرتبط بظاهرة التخصص يقوم على أساس ميل المناشط الوظيفية المتشابهة إلى التركز في منطقة معينة ومن ثم يصبح العزل كعملية ايكولوجية إلى التجمع في مكان واحد.

4. الغزو والاحتلال:

عمليتان ايكولوجيتان تعبران عن التغير الذي يصيب بعض أجزاء المكان الحضري[1].

---

[1] حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص ص: 19-20.

أ. الغزو: هو عملية إيكولوجية تنطوي على إنتقال جماعة إلى منطقة منفصلة تشغلها جماعة أخرى أو إدخال نمط مختلف لاستخدام الأرض.

ب. الاحتلال: عملية إيكولوجية يتحول بموجبها الغزاة إلى سكان يسيطرون على المنطقة.

خامسا: النظريات الإيكولوجية الكلاسيكية الحضرية المفسرة للنمو الحضري :

النظرية الإيكولوجية :

تشير هذه التسمية في علم الاجتماع الحضري إلى أعمال مدرسة فكرية سيطرت على علم الاجتماع الأمريكي لزمن طويل وحتى وقتنا الحالي وتستخدم عبارات النظرية الإيكولوجية أو المدرسة الأمريكية أو مدرسة شيكاقو فهي مترادفات تشير إلى أعمال ثلاثة من رواد علم الاجتماع في أمريكا وهم روبرت بارك وإرنست برجس ورودريك ماكينزي فكانت أعمال هؤلاء تمثل الإطار النظري العام الذي انطلقت منه الدراسات اللاحقة والتي لها وزنها ومكانتها وأهميتها العلمية والنظرية في تاريخ العلم وتتمثل هذه الدراسات في دراسة لويس ورث وروبرت رفيلد وميلتون سنيجر ... إلخ.

يعتبر بارك من المؤسسين الأوائل للمدرسة وصاغ الإطار العام للنظرية منطلقا من اعتبار المدينة مكان لإقامة الإنسان المتحضر، كما صورها بأنها منطقة ثقافية لها أنماط ثقافية خاصة بها فالمدينة في نظره بناء طبيعي يخضع لقوانين تحكمه من الصعب تجاوزها لإجراء تعديلات في بنائها الفيزيقي أو نظامها الأخلاقي وتوصل إلى أن المدينة هي بناء متكامل على درجة عالية من التنظيم المكاني وفقا لضوابط خاصة[1].

أما أرنست برجس ورودريك ماكينزي فالأول حدد التنظيم الخارجي للمدينة من حيث المكان والثاني إهتم بالقوانين الداخلية والعمليات التي تسيطر على هذا التنظيم.

ظهرت النظرية الإيكولوجية لدراسة المكان الحضري انطلاقا وامتدادا للمحاولات التي استهدفت فهم وتفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، ومن أبرز هذه الجهود النظرية والإمبريقية هي أعمال أرنست برجس Burgess وهويت Hoyt وهاريس وألمان

---

(1) السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري ، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، ج1، 1996، ص: 172 .

Harris and Ullman وكانت أعمالهم منصبة حول إيكولوجية المدن من حيث التوزيع المساحي والجغرافي للأفراد والخدمات والإمتداد الفيزيقي ..الخ.

1. أرنست برجس نظرية الدوائر المتراكزة:

قدم أرنست برجس إسهاما بارزا يكشف عن تأثره بالإيكولوجيين الأوائل وظهر إسهامه هذا في كتابه "نمو المدينة" وكان برجس مهتما بتطوير النظرية الايكولوجية ولكي يقيم هذه النظرية وضع نموذج ووصف بياني للطريقة التي تنمو بها المدينة وتنظيمها المساحي مستخدما في ذلك خريطة إيكولوجية لمدينة شيكاقو، وعالج نموها في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان منطلقا من فكرة أساسية هي أن أسعار الأراضي وسهولة الوصول تبلغ أقصاها في قلب المدينة التجاري ثم تنقص بالبعد عن المنطقة المركزية ثم أكد فكرة أساسية مؤداها أن أسعار الأراضي وسهولة الوصول تبلغ أقصاها في مدينة أخرى، كما إنطلق كذلك من فكرة أساسية مؤداها "أن المدينة في نموها تتخذ خمس حلقات أو نطاقات متناقصة أو متحدة المراكز وهي مناطق متتابعة " كالتالي:

1. منطقة الأعمال المركزية.
2. المنطقة الانتقالية أو التحول.
3. منطقة سكن العمال.
4. منطقة سكنية أفضل.
5. السفر اليومي أو الضواحي [1].

1. **منطقة الأعمال المركزية:** تقع هذه المنطقة في مركز التوزيع الايكولوجي للمدينة وتشكل النواة الحيوية على كل الأصعدة اقتصاديا اجتماعيا وثقافيا...الخ، فهي ملتقى المواصلات وتكثر بها النشاطات وتعتبر أكثر المناطق كثافة مما جعلها أفضل المواقع وأكثرها ربحا.

---

[1] حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص ص: 20-21.

تمتد هذه المنطقة فيزيقيا من خلال عمليتي الغزو والإحتلال على حساب المنطقة الثانية أي تتوسع وتغزو هي الأخرى المنطقة الموالية.

إن أفضلية موقع منطقة الأعمال المركزية وسهولة الوصول إليها أدى إلى زيادة الطلب على الأرض مع ارتفاع أسعارها مما جعل برجس يذهب إلى القول أن هذه المنطقة توجد بها أعمال تحقق ربحا مرتفعا نسبيا وتستخدم الأرض بكثافة.

2. المنطقة الانتقالية أو التحول:

وهي المنطقة المحيطة بالأولى تحدث فيها تغييرات ناتجة عن النمو والتوسع الذي تتعرض له منطقة الأعمال المركزية مما جعل هذه المنطقة عرضة للتغيير المستمر تتميز بالكثافة السكانية العالية والانخفاض في الدخل الفردي انتشار الأمراض الاجتماعية كالتفكك الاجتماعي، توجد بها المساكن المتدهورة وتنتشر فيها المخازن والمصانع والغرف المخصصة للإيجار تسكن بهذه المنطقة الأقليات العنصرية الإثنية والمهاجرين الجدد والأفراد بدون مأوى والأشخاص الهامشيون.

هذه المنطقة الإنتقالية مرفوضة إجتماعيا بسبب السكن والمهن الموجودة فيها فتوصف عادة بالانحلال والفساد الخلقي والفيزيقي، وهي الأخرى تمتد بفعل عمليتي الاحتلال والغزو وتتوسع وتغزو المنطقة الموالية[1].

3. منطقة سكن العمال:

يقطن هذه المنطقة ذوي الياقات الزرقاء وأصحاب المهن الكتابية وأطفال المهاجرين ما يبدوا جليا أن سكان المنطقة الثالثة راغبين في تحسين مستواهم المعيشي ويقرون بأنهم ينتمون إلى الفئات الهامشية ولهم دافع قوي يحفزهم لصعود السلم الاجتماعي "أطفالهم".

---

(1) حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص ص: 23- 24.

4. منطقة سكنية أفضل:

تتمثل هذه المنطقة في مساكن الأسرة الواحدة وأحياء الأعمال المحلية، الشقق العمارات وبعض الفنادق يسكن هذه المنطقة ذوي الياقات البيضاء وأصحاب المهن وصغار المنظمين.

4. منطقة السفر اليومي أو الضواحي:

تقع هذه المنطقة خارج حدود المدينة وتعتبر منطقة سكنية لذوي الدخـول المرتفعة أو بعض الأحياء المتخصصة تتكون هذه المنطقة من الطبقات والعليا الوسطى ومعظم سكانها يقومون برحلة العمل اليومية.

وهكذا أوضحت نظرية برجس أن المدينة تنمو وتتوسع في شكل حلقـات ودوائر تتمثل في خمس حلقات متتابعة من الإمتداد الحضري.

أما بالنسبة للموقف الإمبريقي لنظرية برجس فقد حاول صياغة نموذج مثالي لدراسة نحو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان – أنماط استخدام الأرض-.

أول ما يمكن أخذه على برجس أنه لم يكن يتوقع عند صياغته للنموذج المثالي أن نمط الدوائر المتراكزة يوجد في كل مدينة [1].

وما زال النموذج الذي قدمه يشير تساؤولات لم تقدم لها إجابات مع وجود ثغرات ونقاط ضعف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. التنوع في استخدام الأرض في نطاق كل منطقة ومدينة.
2. التحديد التعسفي لحدود المناطق.
3. عدم التحقق الإمبريقي لنموذج برجس.
4. محدودية تعميمية.
5. إختيار برجس للمتغيرات الإيكولوجية .

---

[1] حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة: المرجع السابق، ص ص: 25-26.

وجهت العديد من الانتقادات لنظرية للدوائر المتراكزة أغلبها صادر عن أصحاب الإيكولوجيا الحضرية وتتمثل هذه الانتقادات في محدودية نموذجه المثالي وانطوائه على ثغرات ونقائص حيث كشفت ميلا إليهان Milla Alihon أن هذا النموذج يفتقر إلى الحدود الواقعية، وتم وضع الحدود بين المناطق بطريقة تعسفية لا تعكس حقيقة التمثيل الواقعي للاستخدام الاجتماعي للأرض.

وبالاستناد إلى دراسات إمبريقية وجهت انتقادات أخرى منها: [(1)]

1. ليس من الضروري أن تأخذ المنطقة المركزية الشكل الدائري.
2. الإسكان المتخلف والمتدهور قد يوجد في كثير من أجزاء ومناطق المدينة.
3. لا توجد الصناعة في المناطق الإنتقالية فقط.
4. غالبا ما يرتبط موقع الصناعة بمساكن العمال ذوي الدخل المحدود.

إن نموذج الدوائر المتراكزة مطابق لواقع بعض المدن الأمريكية في مرحلة نمت بسرعة كبيرة نتيجة للهجرة لذلك وجه لها انتقاد عدم مطابقة هذا النموذج للواقع، وبذلك توصل النقاد إلى أن هذه النظرية تحتاج إلى كثير من التعديل الذي يفرضه التوزيع الايكولوجي ونظام النقل والمواصلات بالإضافة إلى إعتبارات أخرى.

2. نظرية القطاع:

ظهرت هذه النظرية في نهاية الثلاثينات كرد فعل للانتقادات العديدة التي تعرضت لها نظرية الدوائر المتركزة وكان ذلك على يد هومرهويت حينما قدم إطارا تصوريا يحدد فيه النمط الإيكولوجي في ضوء فكرة القطاع بعد دراسته 142 مدينة من ناحية إيجارات المساكن ومميزاتها وتتلخص في أن المدينة تنقسم إلى قطاعات مختلفة لا حلقات [(2)] وأوضح هويت أن سكنى القطاعات الإجتماعية يعتمد على القيم الإيجارية ، كما أبرز هذا الأخير أن

[(1)] حميد خروف ، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص ص: 27-29.
[(2)] عبد المنعم شوقي، المرجع السابق، ص: 139.

الدخل هو الذي يحدد سكن الأفراد وما يحكم التركيب الداخلي للمدن هو الطرق الخارجة من مراكزها إلى الأطراف ويرتب المناطق السكنية إلى ثلاث قطاعات أساسية إلى جانب مناطق النشاطات التجارية في مركز المدينة:

1. قطاع الإيجارات المنخفضة ويضم العمال ذوي الدخول المحدودة.
2. قطاع الإيجارات المتوسطة ويضم الأفراد ذوي الدخول المتوسطة.
3. قطاع الإيجارات المرتفعة ويضم الأغنياء ذوي الدخول المرتفعة [1].

أكد هويت أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعته على خطوط النقل الرئيسية وعلى طول الخطوط الأقل مقاومة وتوصل إلى إطاره هذا بناء على مشاهداته الواقعية لانقسام بعض المدن إلى قطاعات مثل مدن سان فرانسيسكو مينا بوليس فرجينيا.

أهم الانتقادات الموجهة إلى نظرية القطاع هو محدوديتها وضيق نطاق تطبيقها وذلك من خلال الاعتماد على نمط إيكولوجي يعكس واقع بعض المدن في مرحلة تاريخية معينة إضافة إلى إغفاله للبعد التاريخي بحيث ينحصر تطبيقها على واقع بعض المدن الأوروبية الأمر الذي يجعل من الصعب تعميمها على بقية مدن العالم.

3. نظرية النويات المتعددة:

ظهرت هي الأخرى بسبب الإنتقادات الموجهة إلى نظرية الدوائر المتراكزة والقطاع نادى بهذه النظرية هاريس وألمان Harriss and Ullman وتتلخص في أن هناك عدد من المراكز في كل مدينة لا مركز واحد وأن كل مدينة تختلف عن الأخرى في نوع وعدد مراكزها [2]، وقد أشار هاريس وألمان إلى أربعة عوامل تؤثر في توزيع الأنشطة أي قيام النويات في المدينة وهي كالآتي[3]:

---

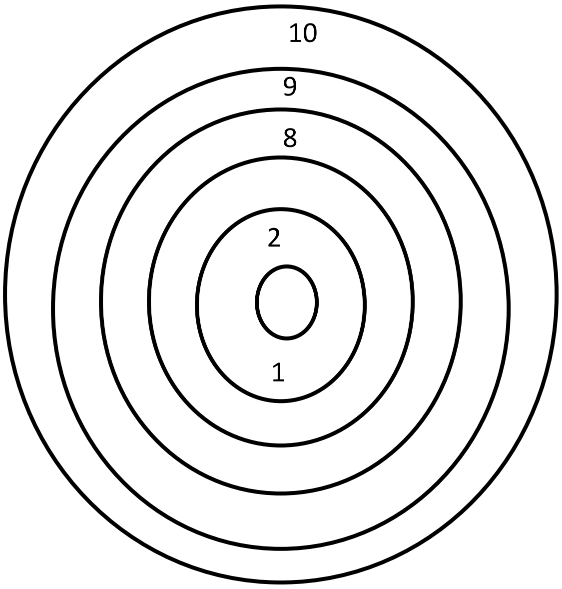
[1] حميد خروف ، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص: 31.
[2] عبد المنعم شوقي، المرجع السابق، ص: 142.
[3] حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص ص: 32-33.

1. تتطلب بعض الأنشطة تسهيلات خاصة توجد في أجزاء محددة من المدينة.
2. تستفيد بعض الأنشطة من وجودها في مكان واحد أي تجاورها مثل الصناعة ومحل الإقامة الطبقة العاملة الصناعية.
3. تميل بعض الأنشطة إلى أن تكـون متعـارضة ويكون تـأثير بعضها سلبيا مما يقلل من إحتمال تجاورها كما هو الحال لتعارض تجاور المصانع ومساكن الطبقة الغنية الراقية.
4. لا تستطيع بعض الأنشطة الحصول على المواقع الممتازة بسبب ارتفاع الأعباء الإيجارية، مما يدفعها إلى البحث عن مواقع ذات إيجار منخفض مثل أنشطـة التخزين التي تحتاج إلى مساحات كبيرة وتقع في المناطق الهامشية الفقيرة.

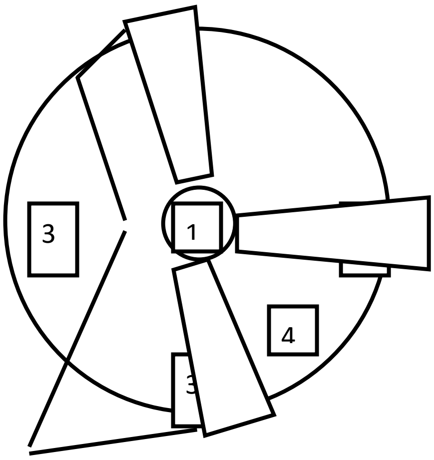
ويذكر الباحثان أمثلة عن النويات كالنواة الرئيسية في مركز المدينة وهي منطقة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية ونواة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة بالقرب من النواة الرئيسية كذلك نواة الصناعات الثقيلة على أطراف المدينة وتتوزع حول هذه النويات مناطق سكنية متنوعة بعضها لذوي الدخل المحدود وبعضها الآخر لذوي الدخل المتوسط والدخل العالي [1] وتلت هذه النظريات نظريات أخرى أخذت على عاتقها مهمة تفسير نمو المدينة مثل نظرية المكان المركزي، نظرية أقطاب النمو ونظرية وسائل الإتصال والإستقطاب الحضري وكل نظرية تعتمد على عوامل وأسباب تفسر نمو المدن والأشكال التي تتخذها .

[1] لوجي صالح الزوي: المرجع السابق، ص ص: 133-134.

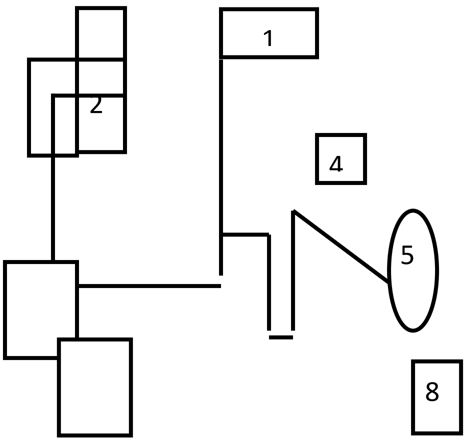
الشكل رقم (01) :تمثيل هاريس وألمان للنظريات الإيكولوجية الكلاسيكية الثلاثة



نظرية الدوائر المتراكزة



نظرية القطاع



نظرية النويات المتعددة

الفصل الثالث

النمو الحضري في الجزائر

أولا: تعريف النمو الحضري:

عملية النمو الحضري أو التحضر تعتمد في تعريفها على أبعاد عديدة فهي تركز على البعد الديموغرافي المتعلق بزيادة السكان في المناطق الحضرية ونسبتهم إلى إجمالي السكان ونمو المدن التي يزيد عددها عن خمسة آلاف نسمة، وذلك حسب التعريف الجزائري للمدينة وعشرون ألف نسمة حسب تعريف الأمم المتحدة.

على أساس المعايير التي حددها الديوان الوطني للإحصاء سنة 1966 في تعريف المدينة الجزائرية حيث اعتبر كل مركز رئيسي للبلديات يضم أكثر من 5000 نسمة فهو مدينة[1].

والتركيز أساسا على البعد الديموغرافي للنمو الحضري إذ أن هذه العملية في هذا البلد ساهم فيها وبنسبة كبيرة هذا البعد، دون إغفال الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والتي تثور بصددها عدة أشكالات وتكمن أهميته في إرتباطه الوثيق بقضايا مجتمعية تعاني منها جل المدن العربية ودول العالم الثالث بدرجة أو بأخرى كتفشي ظاهرة الفقر، الفجوة الكبيرة بين الريف والمدينة، إنتشار المناطق العمرانية العشوائية والبناءات الفوضوية والأحياء المتخلفة والأكواخ وأحياء الصفيح[2].

تعتبر الجزائر من بين الدول العربية الأكثر تحضرا بالمعنى الديموغرافي حيث بلغت نسبة النمو الحضري 54.6% سنة 1995 مقارنة بمعدل النمو الحضري في تونس 52%، أما دول شرق آسيا فبلغت نسبة النمو الحضري "التحضر" بها 36% وبدول جنوب آسيا28%[3].

---

(1) عبد اللطيف بن أشنهوا: الهجرة الريفية في الجزائر، المرجع السابق، ص: 152.

(2) ISHAQ Y Qutb : Urbanisation trends in the Arab word, journal of the social science to wait university wol 4n2, 1976, pp 230-233.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الموارد البشرية لعام 1993، ترجمة مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ص: 216.

ثانيا: الخلفية التاريخية للنمو الحضري في الجزائر:

تأثر الوضع الديموغرافي في الجزائر بعاملين هامين هما:

1. السياسة الإستعمارية:

والتي تمثلت في قوانين الإستيطان ونزع الأراضي كقانون سيناتوس **SINATUS CONSULT** سنة 1863 وقانون فارني **WANIER** عام 1873 الخاص بفرنسة الأراضي الجزائرية، فنتيجة هذه السياسة الإستعمارية نزوح أعداد كبيرة من الريفيين إلى المدن(1).

2. تطبيق مخططات التنمية الإقتصادية منذ الإستقلال:

لجأت الجزائر كغيرها من البلدان المستقلة إلى إحداث التنمية كمحاولة منها للقضاء على التخلف الذي ألحقه بها الإستعمار حيث بادرت إلى الإسراع بالتصنيع، تطوير التعليم، الصحة، الثورة الزراعية، ووضع مخططات تنموية بلدية بهدف اللامركزية مع التكفل بمشاكل التنمية المحلية وغيرها من العوامل التي ساعدت على التوسع الحضري السريع، هذه الظاهرة السكانية كانت في البداية ناتجة عن الهجرة الريفية السريعة بسبب السياسة الإستعمارية تلتها مباشرة عملية إنتقال سكان المحتشدات نحو المدن عام 1966 ثم التنمية الصناعية غير المتوازنة بسبب إفتقار اليد العاملة للتعليم والخبرة المهنية، حيث كان وراء التوطين الصناعي نمو قطاع الخدمات إدارة بريد مواصلات...الخ في المدن وارتفعت بذلك حركة الهجرة الريفية التي كان دافعها الأساسي هو البحث عن فرص العمل التي توفرها المراكز الحضرية رغبة منها في تحسين مستواها المعيشي(2).

كما تبرز أهمية الزيادة الطبيعية للسكان فقد عرفت الجزائر إنفجارا ديموغرافيا مباشرة بعد خروج الإستعمار الفرنسي حيث كان معدل الولادات والوفيات مرتفعين على السواء

(1) عبد العزيز رأسمال: الحراك الإجتماعي في الجزائر، معهد العلوم الإجتماعية ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص: 156.
(2) عبد اللطيف بن اشنهو الهجرة الريفية في الجزائر، المرجع السابق، ص ص: 56 - 70.

حيث بلغت نسبة الولادات الإجمالية 4.85% مابين عامي 1961 – 1965 أما نسبة الوفيات الإجمالية بلغت 1.46% مخلفا بذلك نمو طبيعي مقدر بـ 3.39%[(1)].

ثانيا: عوامل النمو الحضري في الجزائر:

1. الزيادة الطبيعية للسكان:

تعتبر الزيادة الطبيعية للسكان عنصرا أساسيا في تقدير حجم النمو الكلي للسكان عند أي مجموعة من الشعوب حيث تعرضت الجزائر خلال فترة تاريخية معينة إلى زيادة ديمغرافية حضرية واسعة النطاق ساهمت فيها الزيادة الطبيعية للسكان بنسب متفاوتة وتحليل معطيات الحالة المدنية تبين لنا ذلك، سنتطرق للزيادة الطبيعية للسكان في الفترة الإستعمارية وبعد الإستقلال فتختلف الزيادة الطبيعية حسب تباين مستوى الحياة الإجتماعية.

ففي الفترة الإستعمارية الممتدة بين 1901 – 1945 تميز النمو الطبيعي للسكان بانخفاض كبير وهذا بسبب ارتفاع نسبة الوفيات وارتفاع هذه النسبة راجع إلى تدني مستوى الخدمات الصحية ومستويات المعيشة إنتشار الأمراض المعدية والخطيرة وانتشار الفقر والجوع الجهل بالإضافة إلى القمع والقهر العسكري الذي سلط على الجزائريين فأضعف قدراتهم الإنجابية، فكانت المعدلات السنوية لنمو السكان كالتالي 1.38% بين 1856 – 1886 ثم 1.41%خلال الفترة 1886-1926 لتصل إلى2.21% خلال الفترة الممتدة بين 1926-1948، أما خلال الفترة1941- 1945 فقد إنخفضت الزيادة الطبيعية للسكان بشكل كبير حيث قدرت بـ 0.02% وهذا راجع إلى الحرب العالمية الثانية وقانون التجنيد الإجباري للشباب الجزائري[(2)].

ثم بعد ذلك شهدت الزيادة الطبيعية للسكان إرتفاعا ملحوظا بسبب التحسن في مستويات المعيشة والخدمات الصحية وهذا أدى إلى إنخفاض الأمراض المعدية مما أدى إلى تناقض في معدل الوفيات، أما بعد الإستقلال واجهت الجزائر مشاكل عديدة في المجال الإقتصادي والإجتماعي بسبب السياسة الإستعمارية الهادفة إلى تجهيل وتفقير الجماهير الشعبية وإبقائهم في حالة تخلف قصوى، فلجأت الدولة الجزائرية إلى سياسة تنمية شاملة بدأت بإقامة

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص: 373.
(2) عبد اللطيف بن اشنهوا: تكوين التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص:441.

المصانع والمستشفيات والمدارس... إلخ لتحقيق العدالة الإجتماعية بين الجزائريين وبناء مجتمع يضمن للفرد فيه الحياة الكريمة وفي هذا الإطار عرفت الخدمات الصحية تحسنا كبيرا بحيث تندرج ضمن معيار المنظمة العالمية للصحة والتي توصي بتوفير نسبة طبيب واحد لكل 1000 نسمة وذلك لضمان التغطية الطبية المرضية للسكان.

عرفت الجزائر إرتفاعا في مستوى التغطية الطبية للسكان رغم نقص بعض الإختصاصات في الولايات والدوائر رغم التوزيع الغير عادل وتسجيل بعض الفروق الجهوية في توزيعهم.

وذلك ما يوضحه الجدول رقم(05) الخاص بتوزيع الأطباء بنوعيهما العام والخاص وأطباء الأسنان والصيادلة في مختلف نواحي الوطن في 31 – 12 – 1997. وهذا ما يعكس تحسن مستوى الخدمات الصحية والتي تعتبر عاملا أساسيا في الزيادة الديموغرافية[1].

[1] جويدة عمر، المرجع السابق، ص:88.

جدول رقم (05): يوضح توزيع الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة عبر الوطن

نوع الإختصاص / المنطقة	أطباء عامون و مختصون	أطباء الأسنان	صيادلة
الوسط	12510	3529	1485
الشرق	7431	2095	1296
الغرب	6369	1785	935
الجنوب الشرقي	1479	414	237
الجنوب الغربي	555	143	68
مجموع الوطن	28344	7966	4022

المصدر: جويدة عمر

هناك فوارق في نسبة التغطية الصحية حسب الولايات بالأطباء العامين والخواص حيث تراوحت سنة 2001 من طبيب واحد لكل 395 ساكن بالجزائر العاصمة إلى طبيب واحد لكل 2589 ساكن بولاية الجلفة، ومن أخصائي واحد لكل 860 ساكن بالجزائر العاصمة إلى أخصائي واحد لكل 17800 ساكن بتيسمسيلت، إن تحسن الخدمات الصحية في الوسطين الحضري و الريفي كان السبب المباشر في الزيادة الطبيعية للسكان

الجدول رقم (06) يبين توافر هذه الخدمات في الوسطين.

جدول رقم (06) يبين توافر الخدمات الصحية في الوسطين الحضري والريفي

الخدمات	الوسط الحضري	الوسط الريفي	الجزائر ككل
فحوص ما قبل الولادة و ما بعدها	%89.2	%68.2	%76.8
الوقاية	%90.3	%72.0	%81.5
التخطيط العائلي	%88.6	%84	%78.2
التلقيح	%90.6	%84.1	%86.8
علاج الإسهال	%91.6	%84.1	%88.4

المصدر: جويدة عمر

من خلال الجدول فإن الوسط الحضري يتميز بارتفاع طفيف في مستوى الخدمات عن الوسط الريفي والنسب الموضحة في الجدول تبرز تحسن الخدمات والعناية الصحية وتحسن الوعي الصحي لدى سكان المدن باعتبار التجهيزات اللازمة لعمليات تنظيم النسل تنحصر غالبا في المدن.

في السبعينات والثمانينات قدر معدل الولادات 43.9‰ أما الوفيات فبلغ 21.6‰ سنة 1980 وبذلك كان معدل النمو الطبيعي 32.1 ‰ وهو أكبر معدلات النمو في العالم مع حلول سنة 1981 عرف معدل الوفيات إنخفاضا محسوسا حيث وصل إلى 9.5‰ في حين بدأ معدل الولادات يأخذ هو الآخر في الإنخفاض منذ سنة 1986 حيث سجل معدل يقدر بـ 34.73‰ مشكلا بذلك معدل نمو طبيعي مقدر بـ 27.39‰، ومنذ ذلك الوقت إستمرت معدلات الولادات والوفيات بالإنخفاض تدريجيا إلى يومنا هذا، فبلغ معدل الولادات لسنة 2003 حوالي 20.36‰ ومعدل الوفيات 4.55‰ بينما معدل النمو الديموغرافي وصل إلى 15.8‰[1].

[1] جويدة عمر، المرجع السابق، ص: 75.

ويبلغ عدد سكان الجزائر لسنة 2001 حوالي 30.9 مليون نسمة وقدر النمو السكاني بـ1.43‰ وهذا حسب إحصائيات البنك العالمي لسنة 2000 ويبلغ سكانها حاليا 32 مليون نسمة[1]، إن تركيب المجتمع الجزائري تغلب على تكوينه الفئة الشابة وتتركز الزيادة السكانية بصورة أكبر في المدن إنطلاقا من مبدأ البحث عن فرص العمل.

أما فيما يخص مستوى الخصوبة فإن معدل هذه الأخيرة في الجزائر كان مرتفعا خلال السبعينات و الثمانينات وبدأ في يأخذ الإنخفاض حاليا والخصوبة هي عدد الأطفال لدى الزوجين وكان هذا الإنخفاض تتحكم فيه عدة عوامل وقد تكون في أغلب الأحيان مقصودة ومخططة بسبب تحسن الوعي لدى الأزواج بمدى أهمية تباعد الولادات للحفاظ على صحة الأم من جهة وتنظيم النسل من جهة أخرى لتحسين مستوى معيشة الأفراد وكان تعليم المرأة وخروجها للعمل السبب الأكثر أهمية لأن إنجاب الكثير من الأطفال يعيق عملها بالإضافة إلى تأخر سن الزواج للجنسين...إلخ وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (07): يوضح معدل الخصوبة العامة حسب الأعمار

فئات الأعمار	معدل الخصوبة العامة 1970	م.خ.ع. 1977	م.خ.ع 1970-1977
15-19 عاما	13.24	9.70	26.6-
20-24 عاما	34.76	28.46	18.1-
25-29 عاما	36.36	34.16	6.1 -
30-34 عاما	33.3	33.36	1.3+
35-39 عاما	25.81	26.68	3.4 +
40-44 عاما	12.23	12.87	5.2 +
45-49 عاما	1.70	1.73	1.8 +

المصدر: جويدة عمر نقلا عن البنك العالمي

[1] جويدة عمر نقلا عن البنك العالمي، ص ص: 139-141.

من خلال الجدول فإن الخصوبة العامة لا تشمل إلا حديثات السن من النساء وخاصة الأصغر سنا و لذلك فيلعب سن الزواج العنصر الحاسم في الخصوبة، كما لوحظ الإرتباط العكسي لمستوى التعليم والخصوبة عند النساء فانخفاض نسبة الخصوبة راجعة لتأخر سن الزواج لدى النساء المتعلمات كما كان لندرة المساكن دورا هاما في هذا التطور[(1)].

إن إنخفاض معدل الخصوبة كان إستجابة لعوامل كانت الغاية منها هو تنظيم النسل وتحسين مستوى العائلة الجزائرية لأن الأسرة الجزائرية أصبحت تخطط لمعيشتها وأسلوب حياتها في خضم التغييرات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية...الحاصلة.

2. الهجرة الريفية:

تتميز الهجرة الداخلية في الجزائر وفي البلدان النامية بشكل عام بأنها هجرة ذات إتجاه واحد من الريف إلى المدينة ولهذا تتسبب في مشاكل عمرانية في وسط وضواحي المدن مثل ظهور الأحياء العشوائية وأحياء الصفيح والمساكن اللارسمية في الضواحي الغير مخططة مع التوسع العشوائي للمدن، وتؤكد المعطيات الإحصائية للتعداد السكاني لعام 1977 أن الإتجاه العام للهجرة الداخلية الجزائرية من الريف إلى المدينة يقدر بمعدل سنوي 130 ألف نسمة[(2)].

ومن أبرز العوامل الجاذبة للوسط الحضري هو توفرها على عمليات التصنيع والذي إستحوذ خلال مرحلة المخططات الحصة الأكبر من مجمل الإستثمارات فكان إتجاه الهجرة نحو المدن التي بها المراكز الصناعية الكبرى، فالأولوية التي إحتلها القطاع الصناعي جعلت الإستثمارات تصل إلى 61%[(3)].

في الفترة الزمنية بين 1966 – 1977 تضاعف عدد عمال الصناعة حيث تم توفير 240 ألف منصب عمل في معظم المدن الجزائرية، في مقابل ذلك سجل نزوح كبير للفلاحين

(1) عبد اللطيف بن اشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، المرجع السابق، ص ص: 375-376.
(2) عبد اللطيف بن اشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، المرجع السابق، ص: 146.
(3) محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر. ج1. 1999، ص: 53.

إلى المدن لأن قطاع الفلاحة كان يشغل 54% من اليد العاملة في حين إنخفضت نسبة التشغيل في هذا القطاع إلى 26.6% وهذا في سنة 1977[1].

كان لتعميم الصناعة في الجزائر إيجابيات وذلك من خلال تحقيق بعض الأهداف كرفعها لمستوى الشعب عامة من الناحية المادية، إلا أنها جاءت مصحوبة بسلبيات ومشاكل عدة أهمها الهوة الواسعة بين العمالة الصناعية وعدد المساكن الخاصة باليد العاملة الصناعية، زيادة على التخلف الكبير في بناء المرافق والتجهيزات الجماعية الضرورية والتي يجب أن تصاحب المساكن، فالتنمية بهذه الطريقة إنجر عنها تأخرا كبيرا في إنجاز البنى التحتية خاصة عندما تنجز المناطق الصناعية فاختلال التوازن بين عمليات التصنيع والتحضر في ظل غياب سياسة التهيئة العمرانية لذلك كان توظيف المناطق الجديدة بطريقة فوضوية تعيق سياسة التنمية[2].

إن الهجرة في الجزائر إتخذت إتجاه واحد تمثل في الهجرة الريفية الحضرية فيمكن تقسيم سيرورتها إلى فترتين الأولى تمتد من سنة 1962إلى سنة 1973 أي منذ بداية الإستقلال إلى النهضة الصناعية والتحول من الإقتصاد الزراعي إلى الإقتصاد الذي يعتمد على الصناعة والخدمات، أما الفترة الثانية تمتد من سنة 1974 – 1990 وهي الفترة التي تركزت فيها العمليات التنموية في المدن، ولقد أتمت الفترة الأولى بنزوح ريفي كثيف نحو المدن، وهذا نتيجة للرحيل الأوروبي الجماعي نحو فرنسا من جهة ولإنتهاء سياسة المحتشدات، وفتح الحدود الشرقية والغربية "تونس والمغرب" ورجوع المواطنين المهاجرين إلى هذين البلدين إبان حرب التحرير من جهة إخرى، كان رجوع هؤلاء المهاجرين لم يكن بإتجاه الريف، أو على الأقل بإتجاه المناطق الأصلية وإنما كان نحو المدن الكبرى التي غادرها الأوروبيون للإستفادة من مساكنهم التي أصبحت شاغرة ونتيجة لهذه

(1) عبد الحميد دليمي: السياسات الحضرية، منشورات جامعة قسنطينة، 2004، ص: 64.
(2) نفس المرجع ، ص: 64.

الحركة السكانية الكثيفة إرتفع معدل النمو الحضري سريعا بتحرك أكثر من 600 ألف مواطن نحو المدن في مدة أربع سنوات[1].

تميزت الفترة الثانية هي الأخرى بنـزوح ريفي كبير وصل معدله السنوي إلى 130 ألف نسمة في الفترة 1974 – 1984 و هذا لتركز الخدمات وعمليات التصنيع التي حظيت بها المدن الكبرى وإلى الإهمال الذي عانت منه التجمعات السكانية الصغيرة خصوصا التي تعتمد على الزراعة والثورة الحيوانية، لا شك أن النمو الحضري السريع الذي شهدته الجزائر خلال ثلاثين سنة (1962 – 1992) وإرتفاع نسبة التحضر من 30% إلى 55% لا يعتبر نموا طبيعيا بل هو نتيجة لحركة السكان المدن نفسها من المدن الصغرى إلى الكبرى و من الأرياف إلى المدن.

ومن خلال ما سبق كان دافع الهجرة هو دافع إقتصادي الرغبة في الحصول على عمل لتحسين المستوى المعيشي وكسب الرزق وكان للعشرية السوداء أثرها الكبير في زيادة حركة الهجرة نحو المدن بسبب غياب الأمن وإنعدام الإستقرار فتعرض الكثير من الريفيين للتهديد وبسبب الخوف إضطروا إلى الهجرة والعيش في ظروف صعبة بل مأساوية.

3. السياسة التنموية في الجزائر بعد الإستقلال:

سياسة إهمال الإراضي وأقطاب النمو في الجزائر: الجزائر البلد النامي الذي خرج من الإستعمار وجد أمامه تركة ثقيلة، فحرب التحرير أخلت الريف من سكانه وأجهزة الدولـة كانت منهارة على جميع المستويات الإدارية والإقتصادية "صناعة، زراعة تجارة، تعليم...إلخ" وللخروج من هذه الحالة ركزت الدولة جهدها بوضع مخططات للتنمية الإجتماعية والإقتصادية وإتباع سياسات مختلفة من بينها سياسة تأثير الأقطاب الصناعية الساحلية الرئيسية التي كانت وجهة للهجرات من جهة وسياسة إهمال الأراضي والنشاطات

[1] عبد اللطبف بن اشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، المرجع السابق، ص: 173.

الفلاحية للمناطق الداخلية من جهة أخرى والتفتيت الذي عرفته الأراضي حول المركبات الصناعية في الشمال والساحل[1].

ويدخل ضمن هذه المخططات وسياسات التصنيع بإعتباره عاملا للقضاء على البطالة والإكتفاء الذاتي في عدد كبير من المنتجات الصناعية ولهذا كان تركيز الصناعة بعد سنة 1970 في المدن الكبرى عنابة، قسنطينة، الجزائر، وهران، مستغانم يمثل عامل جذب اليد العاملة الريفية نحو المدن والتي تلقتها بسرعة على حساب الأراضي الزراعية الخصبة خصوصا تلك الأراضي التي خضعت لنظام التسيير الذاتي بعد الإستقلال مباشرة[2].

ويبين تاريخ الجزائر الإقتصادي الحديث بوضوح عدم قدرة الزراعة على تغذية سكانها نتيجة للتزايد السكاني والمستوى المرتفع لمصاريف الدولة التي ليس بوسعها تحسين مستوى الميزان التجاري إذ لم يزد الإنتاج الزراعي الداخلي.

وقد أكد واقع الفلاحة خلال سنوات بعد الإستقلال رسما لكل أشكال أزمة العالم الفلاحي وتنمية التشغيل الحضري رغم الإلتزامات والإصلاحات خاصة عن طريق الأعمال الإدارية التقسيمين الإداريين سنة 1974 وسنة 1984 والخدمات فيما يتعلق بهذه المرحلة وعمقها دون شك القطاع غير الرسمي الذي أحياه التسيير الجديد للواردات[3].

وبهذا بدأت الهجرة الريفية بعد الإستقلال بالتدفق نحو المدينة لأنها مثلت مركزا هاما لشتى أنواع النشاط الإقتصادي مما شجع على تنقل السكان إليها باعتبارها تشكل مجالا حيويا لتواجد المؤسسة الإجتماعية التي تهتم بكل إحتياجات الناس.

وتمتد إستراتجية التصنيع التي إختارتها الجزائر من ناحية مبدأ توسيع السوق الداخلية والتي يسمح بتحقيقها فقط تحول جذري للريف وأشار "دبيرنس De Pernis" بخصوص الخطة الرباعية الجزائرية إلى أنه بسبب غياب الإصلاح الزراعي أصبح من الضروري إعادة النظر في التوجهات الحالية للتصنيع وفي المنطق الوحيد الذي أمكن بموجب تطوره،

---

(1) الجزائر غدا: وضعية التراب الوطني، ملفات التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص:30.
(2) محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص:67.
(3) الجزائر غدا، المرجع السابق، ص: 30

وإن اللجوء إلى الإستيراد يمكن أن ينفذ جزئيا سيرورة عمل التجهيزات لكنه يضعف دعائم عملية الإستقلال ذاتها[1].

إن حركة التصنيع في الجزائر قد تطورت بسرعة حيث أسست مناجم وشركات للمحروقات التي وفرت الإمكانيات المالية والإقتصادية حيث قامت الدولة بتوظيف جزء كبير من عائدات البترول في سبيل تنفيذ مخططات التنمية خاصة المتعلقة بالمشاريع الكبرى مثل المركبات البيتروكيميائية مركب الحجار للحديد والصلب بالإضافة إلى الصناعات النسيجية والغذائية التي تم إنشاؤها في مختلف المدن، هذه الحركة من التصنيع أدت إلى إهمال الريف الجزائري وبالتالي إهمال الزراعة مما أدى إلى فوارق كبيرة بين المدينة والريف وأصبح المواطن الجزائري يهجر أرضه متنقلا إلى المدينة من أجل الحصول على العمل في المصانع[2]. ويستفيد من الخدمات التي تقدمها المدينة كالعلاج التعليم ...الخ.

رابعا: مراحل النمو الحضري في الجزائر:

يمكن التمييز بين مرحلتين لظاهرة النمو الحضري في الجزائر وهما المرحلة الإستعمارية والمرحلة الوطنية.

1. **المرحلة الإستعمارية:**

بالعودة إلى النصف الأول من القرن 19 م فإننا نجد نسبة النمو الحضري تمثل 5% أو 6% من إجمالي السكان المقدر عددهم بحوالي ثلاثة ملايين نسمة 1830 حيث بلغت نسبة سكان الأرياف 95%[3].

وكان الريف الجزائري آنذاك يقوم على النظام العشائري والقبلي، وكان للعامل الطبيعي أهميته في تحديد موقع المدينة ومدى تأثيرها في المناطق الريفية المجاورة كما

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، المرجع السابق، ص: 30.
(2) علي بوعناقة: الأحياء غير المخططة وإنعكاساتها النفيسة والإجتماعية على الشباب، دراسة ميدانية مقارنة، جامعة قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 12.
(3) محمد السويدي، المرجع السابق، ص: 80.

كانت هذه الأخيرة مرتبطة في نموها وتطورها بتطور النظام السياسي أو تدهوره خصوصا في مدن الساحل، وبدأت الحقبة الإستعمارية مرحلة جديدة من الحياة الحضرية حيث رافقت حملة الإستعمار للجزائر ظاهرة تضخم المدن وتوابعها وظهرت العديد من المدن الجديدة كمدينة البليدة سطيف، باتنة وأتسعت وظائف بعض المدن ومع ذلك بقيت الجزائر كلها ذات طابع ريفي ويعود تطور المدن الجزائرية في الفترة الإستعمارية إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

1. تقليد المعمرين للنمط الأوروبي الحضري في حياتهم الجديدة بالجزائر.
2. إضفاء الطابع الرأسمالي على الإقتصاد الجزائري.
3. الصراع المستمر بين الأهالي و المعمرين الأمر الذي دفع بالمعمرين إلى إنشاء مدن جديدة مستقلة أو ضواحي حديثة حول المدن القديمة(1).

إن النمو الحضري في الجزائر ظاهرة حديثة شملت بالخصوص المدن الكبرى وضواحيها مثل قسنطينة، وهران، الجزائر، عنابة لإستقبالها التجهيزات العسكرية المينائية الإدارية التجارية وغيرها واستقطابها للأشغال الكبرى المنجزة من قبل الإستعمار وانحصر الإستثمار الإستعماري في المدن الداخلية وبالتحديد في المناطق التي تتواجد بها المعادن الإستخراجية مثل الغزوات، تبسة...إلخ، ركز الإستعمار الفرنسي على وضع التجهيزات الجديدة في البنية الحضرية الموجودة بموانئ عنابة سكيكدة، الجزائر، وهران مع المحافظة على النظام الإداري القائم لقناعته بالمميزات والخصائص الطبيعية والجغرافية الرابطة بالوطن الأم وبسط سيطرتها ونفوذها على المناطق الداخلية(2).

تميزت هذه الفترة بقدوم أعداد كبيرة من الأوروبيين في سياسة الإستعمار الإستيطاني ونتيجة لتطبيق قانون فارني القائم على نزع ملكية الأراضي نزوح أعداد كبيرة من الفلاحين إلى المدن الساحلية والمؤكد أن هؤولاء النازحين كانوا أشد الإنجذاب بالمدن الكبيرة مثل الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، أما النمو الديموغرافي بدأ يتحسن نتيجة تحسن الزيادة الطبيعية والتوسع في المجال الإقتصادي والزراعي وبداية وضع النواة الأولى للتصنيع.

(1) عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية بالتعاون مع دار الطباعة و النشر، لبنان، ط3، 1983، ص ص: 219–232.
(2) محمد السويدي، المرجع السابق، ص ص: 83 – 85.

بعد مشروع مارشال 1946 – 1956 تلاه مباشرة مشروع قسنطينة 1958 والذي يدخل في إطار سياسة عامة لتنمية الجزائر والأهداف الكامنة في إدماج إقتصادي وسياسي وثقافي للشعب الجزائري في إطار المؤسسات الإستعمارية، كان هادفا لتصحيح المظاهر السيئة والسلبية والمأساوية لحقبة إستعمارية جاوزت القرن وسطر فيها إسكان مليون نسمة في مدة قدرها خمس سنوات في المدن والقرى ويعني ذلك تحويل الهياكل المجالية التي تضمن ذلك مما يحقق أنجع الطرق للإدماج الثقافي والإجتماعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى مشروع الألف مجمع ريفي لتحديد تصور جديد للعلاقة بين الريف والمدينة من منظور إستعماري في محاولة لوقف موجة النزوح الريفي نحو المراكز الحضرية، ولقد قام الفرنسيون بوضع شبكة عمرانية على المستوى الوطني هذه الشبكة صنفت أساسا لخدمة مصالحها السياسية والإدارية والإقتصادية والعسكرية يجملها أحد الباحثين في خمس مجموعات للمدن تؤدي كل واحدة منها دورا مخصصا يساهم في تفعيل نشاط الشبكة وفي إطار شامل وهي كالآتي: [1]

1. المدن الحواضر "قسنطينة، الجزائر، وهران"
2. المدن المتوسطية "مليانة، باتنة، بلعباس، البليدة..."
3. مدن الشمال الصغيرة الزراعية والساحلية "مشرية، تبسة، الجلفة..."
4. مدن الحماية و الإدارة "مشرية، تبسة، الجلفة..."
5. مدن الجنوب الكبير "الواحات، بسكرة، توقرت..."

في هذه المرحلة عرف المجال الجزائري نمط عمراني ومعماري أوروبي يقوم أساسا على ثقافة دخيلة على مجتمعنا تختلف كل الإختلاف عن النظام الإجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري، وبذلك فإن ظاهرة التحضر في الحقبة الإستعمارية كان نتيجة لبناء قاعدة إقتصادية جديدة بالمدن الساحلية وتنفيذ الأشغال الكبرى مع تحسن في المؤشرات

[1] ديب بلقاسم: المجال العمراني و السلوك الإجتماعي، دراسة ميدانية مقارنة لنيل شهادة ماجيستير تخصص تهيئة عمرانية، جامعة قسنطينة، أفريل 1995، ص: 24.

الديموغرافية بتوافد الأوروبيين، وبداية نزوح الجزائريين نحو المدن لطلب العمل والحياة الكريمة إلى جانب تراجع الوفيات وتأزم في أوضاع الأرياف.

2. المرحلة الوطنية:

بعد الحصول على الإستقلال الوطني، إعتبرت السياسة الوطنية أن المدينة تجسد الإطار الأفضل لدفع التنمية وتطوير الإقتصاد والمجتمع وتأطير السكان سياسيا وإيديولوجيا، وهذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الترقية الإدارية والتجهيزات العمومية على كافة التراب الوطني.

تميزت هذه المرحلة بارتفاع معدلات النمو الديموغرافي حيث كان عدد سكان الجزائر عام 1954 مقدر بـ 8.450.000 نسمة وارتفع إلى 12.600.000 نسمة عام 1967 ليصل إلى 17.600.000 نسمة في 01-01-1977 [(1)].

والجدول رقم(08) يبين النمو الطبيعي لسكان الجزائر

الفترة	نسبة الولادات الإجمالية %	نسبة الوفيات الإجمالية %	نسبة النمو الطبيعي م . و = %
1955-1951	4.74	2.06	2.68
1965-1961	4.85	1.46	3.39
1970-1969	5.01	1.67	3.34
1978	4.60	1.40	3.20

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو

الملاحظ أن نسبة النمو الطبيعي مرتفعة رغم الإنخفاض المسجل منذ 1970 وهذا راجع إلى التطور الضعيف للولادات ولقد بلغت الخصوبة الجزائرية رقما قياسيا تاريخيا

(1) عبد اللطيف بن اشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط، المرجع السابق، ص: 373.

عام 1970 واستمر تزايد السكان خلال الثمانينات بفعل عوامل تم ذكرها[1].

وبتطبيق برنامج الثورة الزراعية الرامي إلى التخفيف من وتيرة النزوح الريفي وخلق مناصب شغل في قطاعي الزراعة والخدمات، وتنامي البرامج في مجال الخدمات" بريد، مواصلات، إدارة "سمح بفتح مناصب شغل وبذلك تحولت ونمت بعض المناطق إلى مراكز شبه حضرية

أما المدن الصغيرة فقد إرتفعت إلى 187 تجمعا حضريا توجد به كل التجهيزات الضرورية المدارس، مراكز العلاج، مراكز البريد، المتاجر وهذا بعدما كانت تلك التجمعات لا تزيد عن 40 تجمعا في عام 1962.[2] في إطار الترقية الإدارية التي إستفادت منها مقرات الولايات وإنطلاقا من عملية التقسيمات الإدارية إلى ولايات ودوائر وبلديات نمت التجمعات الحضرية وكان الهدف هو التحكم أكثر في ميكانيزمات عملية التنمية المحلية[3] والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (09): تطور عدد التجمعات الحضرية من سنة 1966 – 1993.

السنوات	عدد الولايات	عدد البلديات	عدد التجمعات	عدد التجمعات الحضرية
1966	15	676	1787	95
1977	31	704	2233	221
1987	48	1541	3488	447
1993	48	1541	4172	560

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن

كانت الحواضر "المدن الكبرى" في السنوات الأولى للإستقلال جاذبة ومستقطبة للهجرة الريفية والجدول رقم 10 يوضح ذلك ولعدة أسباب أهمها :

(1) عبد اللطيف بن اشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط، المرجع السابق، ص: 378.
(2) عبد اللطبف بن اشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، المرجع السابق، ص: 8.
(3) Source : avanture urbaine : Du Recensement 1987, collections statistique N4, ONS, Alger.1998

- عدم إمكانية بناء القرى المدمرة إبان الثورة التحريرية.

- عودة اللاجئين من الأقطار الشقيقة.

- النمو الديموغرافي الذي احتضن مشاريع التنمية في وقت مبكر.

- تأخر إعادة بناء المدن من الناحية العمرانية و حل مشكلة الإيواء.

وكل هذه المعطيات كان لها وزنا ثقيلا على المراكز الحضرية وتضخم نموها واستمرت مع ذلك التوسعات العشوائية في وقت إنتشرت فيه البناءات العمرانية الغير منظمة [1] خاصة مع بداية السبعينات حيث ظهرت آثار النمو الديموغرافي، الذي زاد في تعقيد المشكلة.

جدول رقم (10) يبين عدد الوافدين إلى المدن الجزائرية (هجرة داخلية).

المدن	الجزائر	قسنطينة	وهران	عنابة	باتنة
عدد الوافدين	187842	16778	59105	16175	15463

المصدر مريبعي السعيد، ص: 299

في الفترة الممتدة بين 1978 – 1985 تزامن النمو الحضري فيها مع النمو الديموغرافي الحاد وخاصة في سنة 1985 وتطبيق المخططات الخماسية الهادفة للإصلاح الإجتماعي.

وكانت العمليات الإصلاحية في المخطط الخماسي الأول 1980 – 1984 تتضمن تطوير النشاطات الإقتصادية باتجاه الهضاب العليا والمناطق الجبلية والحدودية، وخلق مدن جديدة حول المدن الكبرى بالإضافة إلى وضع مخططات لتهيئة كل المدن التي يزيد عدد سكانها عن 50000 نسمة إلى جانب إنجاز مناطق سكانية حضرية جديدة، وبذلك أصبح عدد المدن سنة 1987 يقدربـ447 مدينة، أما المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة فقد وصل عددها إلى 16 مدينة في حين بلغ معدل النمو الحضري في هذه الفترة 5.4% وبلغت

[1] ديب بلقاسم: المجال العمراني والسلوك الإجتماعي، المرجع السابق، ص: 28.

نسبة التحضر 49% بمعنى أن نصف سكان الجزائر أصبحوا يسكنون المدن " أنظر الجدول رقم: (11).

الجدول رقم (11): تطور عدد التجمعات الحضرية و معدل النمو السكاني حسب أحجام المدن في الفترة 1966 – 1987.

الحجم	التجمعات الحضرية العدد		السكان بالملايين				
	1977	1987	1966	1977	معدل النمو	1987	معدل النمو
أكثر من 100.000	8	16	2440	3115	%6.81	4111	%2.43
50 إلى 100 ألف	16	26	216	1167	%5.93	1851	%4.72
أقل من 50000	187	405	580	1970	%3.58	5072	%9.93
المجموع	211	447	3778	6687	%5.4	11444	%5.46
نسبة التحضر			%31.4	%40		49.67	
إجمالي السكان			12.022	16.948	%3.21	23.039	%3.08

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن

يبرز الجدول أن نسبة التحضر وصلت إلى 49.67% في سنة 1987 ليواصل في الإرتفاع يمكن القول أن الجزائر وصلت إلى مرحلة الإنفجار الحضري في نهاية الثمانينات

حيث وصلت نسبة التحضر إلى 49.67% وإستمرار النسبة في الإرتفاع مع التسعينات[1].

أما فيما يخص توزيع السكان بين الريف والحضر بالنسبة لنموهم فعملية تقسيم السكان إلى ريفيين وحضر مؤشر هام ومقياس معتبر في الدراسات السكانية والإجتماعية كما يعتبر من مؤشرات التقدم في العالم فتوزيع السكان بين الريف والحضر في الجزائر تبنيه المعطيات الواردة في الجدول رقم (12) فقد تأكدت حركة السكان من الريف نحو المدينة وسجلت نسبة الإقامة بالمناطق الحضرية قفزات عالية إذا انتقلت من 30% عام 1966 إلى حوالي 40% سنة1977 إلى 50% سنة 1987، و58.30% سنة 1998 أي بمعدل سنوي مساوي لـ10% بالتقريب كما نلاحظ أن عدد السكان المقيمين في الحضر ارتفع بمعدلات عالية، حيث سجلت الفترة الممتدة بين 1966 – 1977 معدل سنوي يقدر بـ5.77% في حين سجل نمو سكان الريف خلاله معدل 1.82% سنويا.

إن الإتجاه العام لحركة السكان من الريف نحو المدن لم يتوقف وبقي على حاله حيث بلغ معدل الزيادة السكانية بالمناطق الحضرية 5.52% سنويا خلال الفترة 1977 – 1987 مقابل 1.22% في الريف مع معدل نمو سكاني يقدر بـ 3% سنويا، أما معدل الزيادة السكانية بالمناطق الحضرية في الفترة الممتدة بين 1987 – 1998 فبلغت سنة 5.43% تقابلها نسبة 1.19% في الريف.

[1] Source : avanture urbaine : Du Recensement 1987, collections statistique N4, ONS, Alger.1998, PP: 114 – 116.

جدول رقم: (12) عدد السكان ونسبة توزيعهم بين الريف والحضر مع متوسط معدل الزيادة[1]

	1966		1977		1987		1998	
	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر
عدد السكان	8412600	365400	10261215	6686785	11594693	11444249	12133926	16966934
النسبة بـ%	70	30	60.55	39.45	50.33	19.67	41.7	58.3
المعدل السنوي للزيادة	//	//	1.82	5.77	1.22	5.52	1.19	5.43
مجموع السكان	12018000		16948000		23038942		29100863	

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن لسنوات التعداد

ومن جهة أخرى فإن شبكة المدن الحضرية عرفت هي الأخرى زيادة ملحوظة مقترنة بزيادة عدد السكان إذ قفز عدد المدن من 96 مدينة إلى 211 للفترة الممتدة بين 1966 – 1977 ومن مدينة إلى 579 مدينة للفترة الممتدة بين 1987 – 1998 كما يوضح الجدول رقم:(13)

---

[1] R.G.P.H- 1966-1977-1987-1998 :donnée statistiques N311 l'urbanisation en Algérie 2001

جدول رقم 13: تطور عدد التجمعات الحضرية خلال سنوات التعداد[1].

طبقات المدن	1966	1977	1987	1998
100.000م	4	8	16	32
50.000 100.000	10	18	26	34
20.000 50.000	27	38	79	114
10.000 20.000	34	70	92	201
5.000 10.000	-	47	185	198
>5.000	20	32	49	-
المجموع	95	211	447	579

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن لسنوات التعداد

إن النزوح نحو المدن ساهم في توزيع السكان توزيعا غير عادل عبر مناطق الوطن الفسيحة وإنجر عنه التضخم الهائل لسكان المدن ولاسيما المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة... وما يترتب عن ذلك في ظهور العديد من المشاكل المتعلقة بتلبية المطالب المتزايدة للسكان سواء في مجلات الإسكان أو الخدمات الصحية، التعليمية التجارية، الثقافية، الترفيهية، أي إختلال التوازن بين النمو السكاني المتزايد في المدن والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية بسبب عدم تحقيق التوازن بين الأقاليم الجاذبة "المدن الكبرى والمدن الساحلية" والأقاليم الطاردة " المناطق الداخلية والجبلية والأرياف.

هنا طرحت عدة إشكالات نفسها في المجال الحضري كأزمة السكن والتي من أبرز مظاهرها الأحياء القصديرية والأكواخ والمساكن المهيأة في أطراف المدن وضواحيها

[1] R.G.P.H- 1966-1977-1987-1998 :données statistiques N311 l'urbanisation en Algérie 2001.

التكدس، الإزدحام في المساكن سكان بدون مأوى والشارع أو الرصيف هو المأوى الوحيد لهؤولاء الإزدحام في النقل، ضغوط على الخدمات وتدني مستواها بسبب الإزدحام، الفقر إنتشار الأمراض بسبب الإقامة في مساكن غير صالحة للسكن الآدمي، إنعدام الأمن بسبب تفشي السرقة الجريمة وإنتشار ظاهرة البطالة والفقر وبروز ظاهرة التلوث بكل أنواعه سمعي، بصري، بيئي وبذلك أصبحت الدولة عاجزة عن تأمين المساكن للأعداد المتدفقة على المدن مع عدم إمكانية توفير المرافق والخدمات العامة والشغل.

كما برزت مشكلة سوء تكييف المهاجرين الريفيين تتجلى مظاهرها في الإنحرافات السلوكية "السرقة، القتل...إلخ "بسبب إختلاف الخصائص الإجتماعية والثقافية بين سكان الوسط الريفي والحضري، وسوء تكيف العمال المهاجرين في حياتهم المهنية لأن الإنتقال من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري القائم على المصنع والذي تسيطر عليه الحضرية أو المدنية المعقدة يخلق بدوره نوعا من سوء التكيف بسبب التباين الواضح بين البيئتين الريفية والحضرية ويظهر ذلك من خلال تعود المهاجر الريفي على العمل في وسط أو بيئة ريفية "أرض، ماء، هواء نقي، هدوء، بساطة" والعمل الوحيد الذي يمارسه هو خدمة الأرض والإعتماد كليا المجهود العضلي.

هنا وجد المهاجرين الريفيين أنفسهم في بيئة صناعية حافلة بالمشاكل والتعقيد لقلة أو بالأحرى إنعدام الخبرة في العمل الصناعي بالإضافة إلى الأمية وإنعدام التكوين فيكون تشغيلهم عادة في وظائف غير مؤهلة، لأن تشغيلهم في وظائف مؤهلة تعرضهم للمخاطر والحوادث خاصة وأن العمل الصناعي يحتاج إلى الكثير من التركيز والخبرة والدقة والتأهيل.

وعلى العموم فبالرغم من النقائص والمشاكل الموجودة إلا أن الجزائر قطعت شوطا في مجال النمو الحضري والتحضر من خلال الإنجازات المحققة والمشيدة والمجهودات متواصلة لتدارك النقائص والإصلاح.

خامسا: النمو الحضري غير المخطط والموجه

إن النمو غير الإقتصادي والإجتماعي في مدن العالم الثالث يمثل في الواقع نوعا من النمو المخطط يتخذ أشكالا من النمو الحضري لا تتلاءم مع إحتياجات الوافدين إلى المدن يرغب المهاجرون في الإقامة بالمناطق التي تتوفر فيها إلى حد ما بعض الخصائص كقرب مكان العمل من مقر الإقامة وتوفر وسائل النقل لتسهيل عملية التنقل، كما يميل هؤلاء إلى التجمع وبأعداد كبيرة في مناطق معينة من المدن تصبح هذه المناطق إضافات سكانية غير مرغوب فيها من طرف المدن باعتبارها مناطق متخلفة غير مخططة[1]

أدى التوسع العمراني والنمو السكاني في المدن إلى بروز مشكلات بيئية تتعلق بظهور الأحياء المتخلفة التي تعاني من عدم توفر الخدمات والمرافق العامة فالتزايد السكاني المستمر في المدن، وإستمرار تدفق سكان الأرياف إلى مراكز المدن وأطرافها فالنمو الحضري السريع يضع أجهزة الدولة أمام ضغوط شديدة من أجل توفير المرافق والخدمات من طاقة كهربائية إلى مصادر المياه والمرافق الصحية .

ومما لا ريب فيه أن المشكلات والأزمات البيئية أدت إلى تدهور الأحوال في المدن فعدم وجود شبكات متكاملة من تصريف المجاري أدت إلى تلوث المياه الجوفية مع وجود المجاري العاجزة عن إستيعاب حمولات المباني والمساكن مما يؤدي إلى طفح وفيضان المياه في الأحياء والشوارع ولا يخفى مدى الخطورة التي تحملها الملوثات المختلفة[2] ويعتبر تكدس أكوام القمامة والمخلفات الأخرى دليلا على مدى تدهور الحياة الحضرية، وعلى إفتقار السكان للحس والوعي الحضري في المدن وهي قضية ترتبط بثقافة السكان وعدم إستيعابهم لمفهوم الحياة الحضرية كأسلوب في الحياة [3] إذ أن خلفياتهم الإجتماعية تستند أصلا على التركيبة البدوية التي نشأ وعليها وطالما أن الإرتباط بالمدينة لم ينشأ من خلال تنشئة حضرية فإن أزمة السلوك الحضري تزداد حدة يوما بعد يوم خاصة في البلدان

---

(1) أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة، بدون سنة نشر، ص: 136.
(2) عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية الريفية للمجتمعات العالم الثالث في ضود المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص: 135
(3) صبحي محمد قنوص: دراسات حضرية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الجماهيرية العظمى، 1994، ص ص: 185-186.

النامية التي إنتقلت فجأة دون تدرج إلى المدن بسب إكتشاف بعض الموارد الإقتصادية في مقدمتها النفط .

يأخذ النمو الحضري غير المخطط والموجه عدة أنماط من التخطيط هي:[1]

1. **النمو الشريطي** : ينتشر هذا النوع من النمو على أطراف المدن من خلال تحويل الأراضي الزاعية إلى مناطق سكنية جديدة دون إذن قانوني وهذا في إطار غياب السيطرة على النمط العمراني في ضواحي المدن ،وينتشر كذلك على أطراف الطرق الرئيسية وخطوط السكك الحديدية المؤدية إلى المدن يؤدي هذا النمط من النمو إلى إفراز مشاكل إجتماعية وإقتصادية وتتطلب حلول حاسمة لإيقافه.
2. **النمو الحضري الخطي**: يعتمد هذا النمو في إنتشاره على حركة إتساع وإمتداد كل من المدن الرئيسية الكبرى والمراكز الحضرية الأخرى وهذا من خلال إمتداد الطرق التي تربط بينها مكونة بذلك مراكز حضرية صغيرة تظهر على شكل عنقود وبالإمتداد على الخطوط الطولية القريبة من شبكة المواصلات والمتقاطعة مع المراكز الريفية .
3. **الإندماج الحضري:** للإندماج الحضري علاقة وثيقة بالنمو الخطي خاصة إذا ما ترك وشأنه دون تدخل حيث يؤدي إنتشار الإندماج الحضري بصفة تدريجية حتى يتم إندماج المدن المتجاورة لتصبح منطقة واحدة .

إن الوضع الحالي سببه ظاهرة التضخم الحضري المعيق للإمكانيات المادية المتوفرة ومن الأسباب الرئيسية للنمو الحضري غير المخطط وكان من نتائجه ظهور المناطق السكنية الحضرية المتخلفة وانتشارها الواسع في مدن العالم الثالث.

ومن أمثلة هذه الأحياء المتخلفة والعشوائية في الجزائر والتي لم تخضع لأي تخطيط عمراني أو رقابة تنظيمية وقد أصبحت هذه الظاهرة تشكل جزءا من عملية أساسية والمتمثلة في تزايد معدلات الهجرة الريفية والتحضر السريع وغير المخطط وإستراتجية التصنيع التي وجهت الهجرة نحو المدن حي المنطقة المتخلفة "بوعباز " بمدينة سكيكدة ويعتبر هذا الحي

[1] أحمد بوذراع، المرجع السابق، ص ص: 164-165.

مشكلة عويصة وحساسة تطرح مشكلة سكان الأكواخ وأحياء الصفيح كنمط متخلف وصورة عن أزمة سكن حادة في الجزائر.

أجريت دراسة على سكان هذا الحي وكان الهدف منها هو الوقوف على الخلفية الثقافية والإقتصادية والإجتماعية للهجرة والتحضر لمجموعة سكان الأكواخ والتي تعيش بمنطقة بوعباز والتي بدورها تعيش حياة التهميش والفقر وظروف سكنية مزرية غياب تام للمرافق "عدم توفر المياه ، طرق غير معبدة غياب الخدمات الصحية ...الخ فهي محرومة تماما من البنى الأساسية للحياة[1]. وتحتاج لتدخل الدولة لإزالتها وإستبدالها بأحياء أخرى وأمثلتها كثيرة في الوطن ما دفع السلطات الوصية إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك سطر مشروع المليون سكن كحل لأزمة السكن الحادة هذه الأحياء تطلب ميزانيات ضخمة وتفرز مشاكل خطيرة في المدن وتعتبر بؤرا للإنحراف وكل الآفات.

[1] إبراهيم تهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي: التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2004، ص ص: 119-122.

الفصل الرابع

مدينة باتنة وخصائصها العامة

أولا: التعريف بالمدينة

1. الموقع:

تقع مدينة باتنة في الشمال الشرقي للولاية بين السلاسل الجبلية للأطلس التلي والصحراوي محتلة مساحة 2823,57 هكتار، يحدها من الشمال الشرقي جبل عزاب بارتفاع يصل إلى 1360 م، ومن الشمال الغربي جبل كاسروا بارتفاع يصل إلى 1780م، ومن الجنوب جبل إيش بارتفاع 1809 م، ومن الغرب جبل توقر بارتفاع 2094 م، ومن الجنوب الشرقي التجمع الحضري الرئيسي لبلدية تازولت.

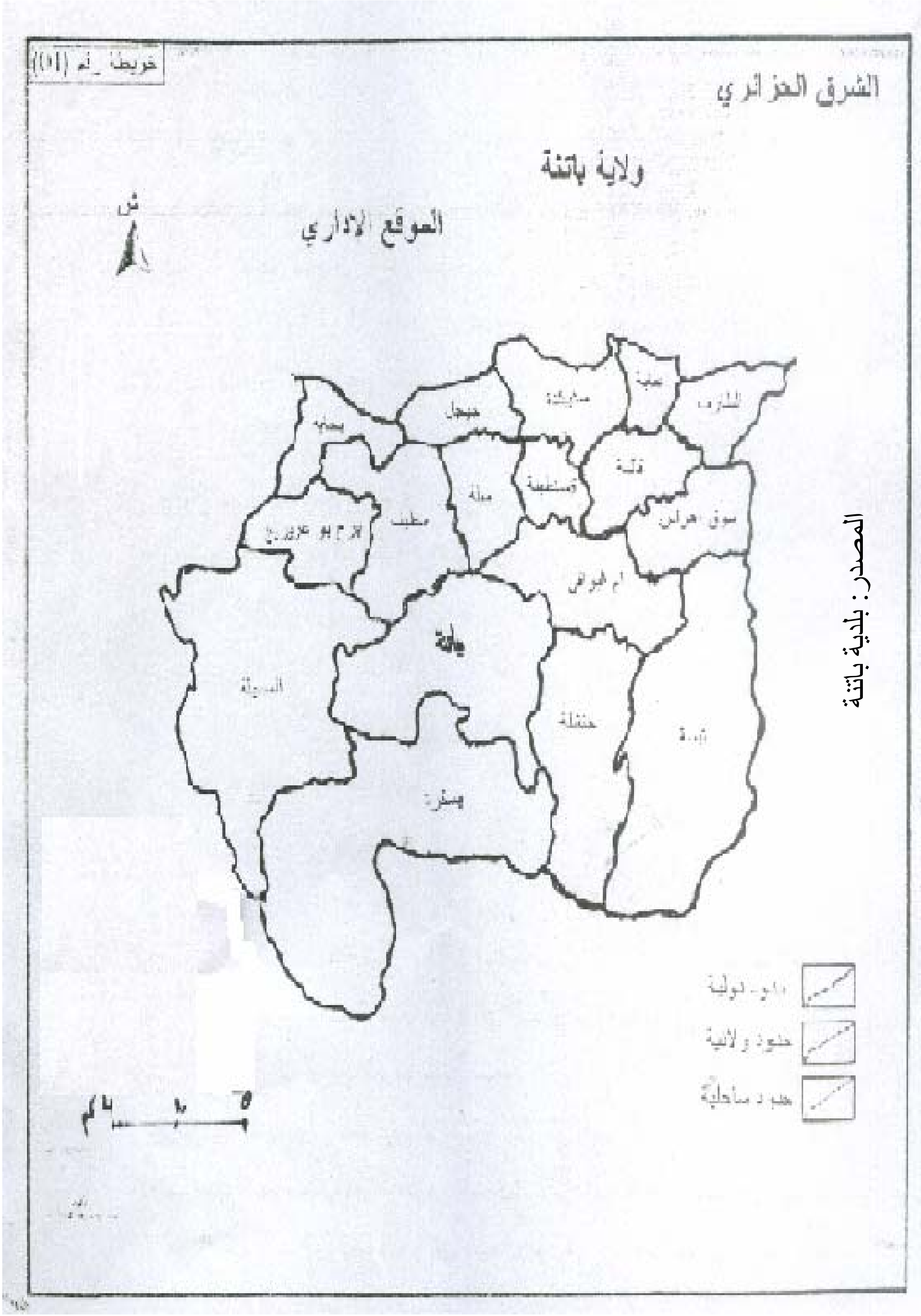
إن مدينة باتنة تتمتع بموقع استراتيجي يسمح لها بالقيام بمختلف وظائفها فمن مدينة باتنة شكلت معسكرا للفرنسيين إلى مدينة ذات أهمية كبرى في مجال التبادلات والحركة الاقتصادية بين الشمال والجنوب،كما تتمتع المدينة بموضع وموقع إداري جيد "أنظر الخريطة رقم (01)"

إضافة إلى هذا الموقع الجيد والشيء الذي زاد من قوته مرور أهم المحاور الطرفية على مستواها والمتمثلة في:

- الطريق الوطني رقم (31) الذي يربط مدينة باتنة بجنوبها الشرقي "أريس" مرورا بتازولت.
- الطريق الوطني رقم (03) الذي يربط قسنطينة ببسكرة مرورا بباتنة.
- الطريق الوطني رقم (77) الذي يربط باتنة بسطيف مرورا بمروانة.
- الطريق الوطني رقم (55) الذي يربط باتنة بسطيف مرورا بحملة.

كما استفادت المدينة من عبور خط السكة الحديدة شمال جنوب الرابط بين قسنطينة وبسكرة[1] وهكذا احتلت المدينة موقعا هاما، باعتبارها بوابة الصحراء ونقطة إنتقال بين الشمال والجنوب، خاصة وأنها أصبحت مدعمة بهياكل التجهيزات الكبرى منذ مدة كبناء

(1) مديرية البناء والتعمير : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموعة بلديات باتنة ، المرحلة الأولى، 2006، ص 86 .



المصدر : بلدية باتنة

خريطة رقم 01: توضح الموقع الإداري لمدينة باتنة

الجامعة، وحاليا مركز جامعي آخر يتربع على مساحة واسعة من المدينة تتعدد فيه الفروع والإختصاصات، وفتح العديد من المراكز التجارية، البنوك الخدمات الصحية...الخ

2. نبذة تاريخية حول نشأة المدينة:

تعتبر مدينة باتنة من المراكز الحضرية الحديثة ذات النشأة الاستعمارية لكن هذا لا ينفي أن لها جذور عميقة في التاريخ، فتشيد مدينة باتنة حديث نسبيا يرجع إلى عام 1844م.

فالمنطقة كانت محور ا حضاريا لكل من الحضارة الرومانية، والوندالية البزنطية ثم الفتوحات الإسلامية، والسكان الأصليون للمنطقة هم الأمازيغ البربر ذو الأصل القوقازي والذين يلقبون حاليا بالشاوية، بعد الفتح الإسلامي سنة 706 م من طرف عقبة بن نافع والذي جوبه بمقاومة كبيرة من طرف الكاهنة وبموت هذه الأخيرة إعتنق سكان المنطقة الإسلام ، بعد ذلك شهدت المنطقة فترة إزدهار إلى غاية ضعف الحكام الأتراك ودخول فرنسا المنطقة سنة 1844 أثناء حملة من طرف الحاكم Duc D'aumale بقسنطينة وذلك سنة 1843 لتنظيم الأمور في الزيبان حيث انطلقت جيوشه وأقامت بالقرب من منتصف المسافة في طريق بسكرة في المكان المسمى حاليا "باتنة" وتصدى له سكان الأوراس بعدة ثورات شعبية إلى أن قامت ثورة التحرير الكبرى وأول مشعل لها هو جبال الأوراس[1].

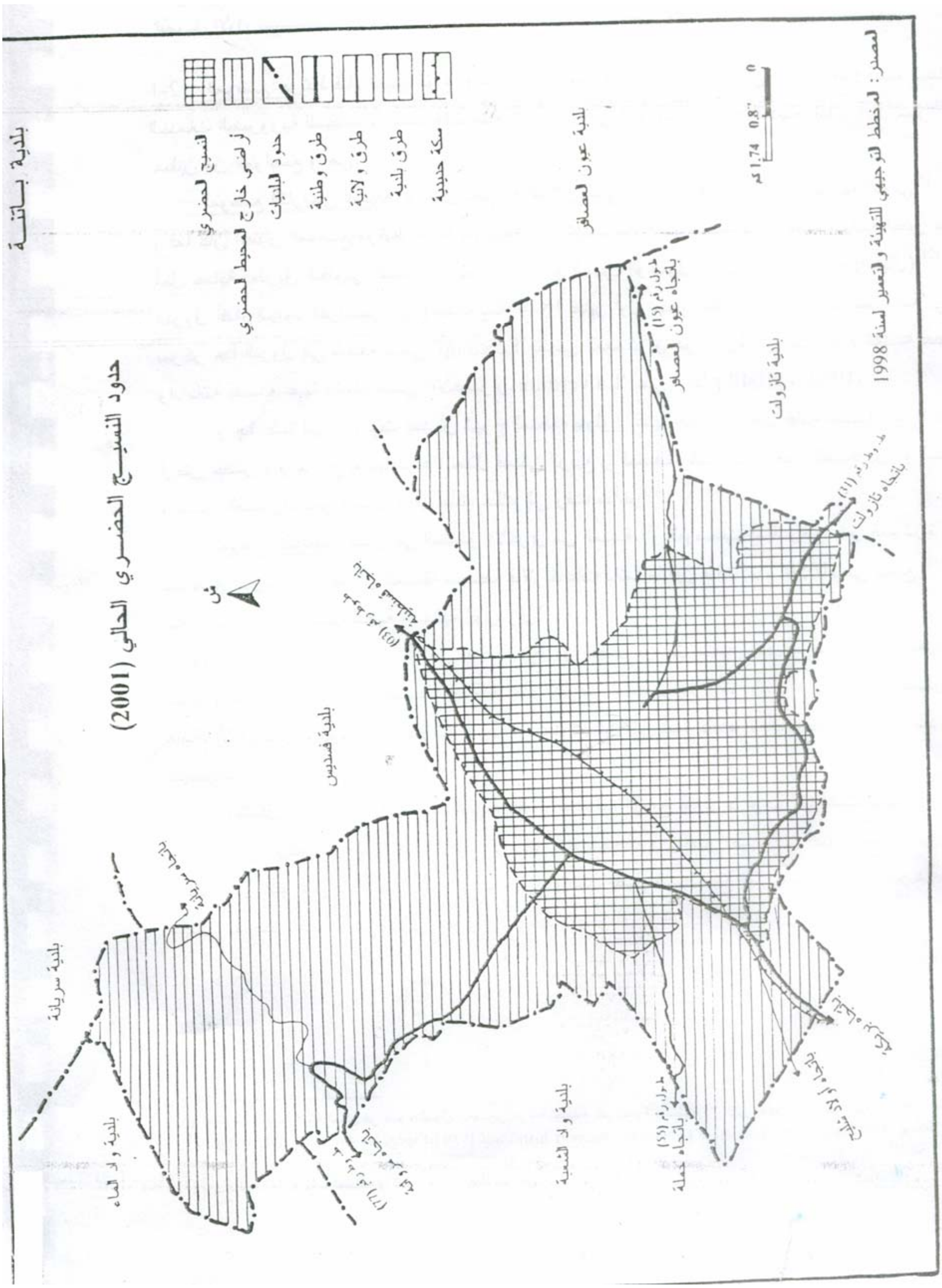
ثانيا: مراحل النمو الحضري والتطور العمراني بمدينة باتنة:

يعتبر النمو الحضري أهم إرث حضري فهو يعبر عن تاريخ الشعوب وثقافتهم وماضيهم ومن الضروري دراسة النمو الحضري من أجل معرفة التطورات التي حدثت على النسيج العمراني عبر المراحل التاريخي المختلفة، ومعرفة حجم إستهلاك المجال من أجل الوصول إلى توقعات النمو الحضري المستقبلي.

لقد شهدت مدينة باتنة تطورا عمرانيا محسوسا، حيث وصل معدل التعمير إلى 15,19 % ولقد اتخذ هذا النمو إتجاهات عديدة " أنظر الخريطة رقم (02) "تتوافق كل

---

(1) شهرزاد بوراس: الديناميكية المجالية والأشكال الحضرية بباتنة، رسالة ماجستير، معهد علوم الأرض، قسنطينة، 2001،ص ص: 16-17.



خريطة رقم 02: توضح التوسع الحضري لمدينة باتنة 2001

واحدة منها مع نمو مميز وظهور أشكال حضرية تتمثل في أنماط ووحدات مرفولوجية محددة بواسطة عوامل سياسية إقتصادية، إجتماعية... إلخ.

ويمكن تقسيم مراحل نمو هذه المدينة إلى مرحلتين:

1. المرحلـة الإستعمـارية:

هذه المرحلة تبدأ من 1844 وهي الفترة التي بدأ فيها تشكيل أول نواة إستعمارية للمدينة تهيكلت حول محورين شمال واد باتنة، كما استفادت المدينة بمحافظة للحالة المدنية في مركزها ثم بدأت المدينة في التوسع الحضري ولكنه كان بطيئا.

وإبتداء من عام 1871 بدأت المدينة تعرف نوعا من الحركية في التوسع، من خلال بناء تجهيزات للمدينة "مدرستين، سوق، كنيسة... إلخ" وإنطلاقا من سنة 1923 برمجت العديد من المشاريع الكبرى في المدينة لتنمو إلى مركز إداري وتجاري، كما تم إنشاء محطة للسكة الحديدية، ومطار عسكري أما التوسع السكني فقد تمثل في نمو حي STAN الأمير عبد القادر حاليا وظهور المساكن الراقية للمعمرين مثل حي شيخي هذا الأخير كان عبارة عن محتشدات لتجميع مكان الأرياف وعزلهم عن الثورة[(1)]، في هذه الفترة عرف سكان المدينة نموا ملحوظا حيث إنتقل عددهم من 11000 نسمة سنة 1925 إلى 25000 نسمة سنة 1940، ووصلت مساحة المدينة خلال هذه الفترة إلى 150 هكتار بمعدل استهلاك مجالي سنوي مقدر بـ 5,64 هكتار[(2)].

وباندلاع الثورة التحريرية وظهور مخطط قسنطينة أصبحت مدينة باتنة دائرة وإستفادت من جهاز إداري مستقل ، وإستمر نمو المدينة حول النواة العسكرية في الشمال الأحياء الأوروبية وفي الجنوب الأحياء التقليدية مفصولة بواسطة حصص لبساتين في هذه الفترة وصل عدد السكان إلى 55000 نسمة سنة 1962، وهي زيادة معتبرة خاصة بتطبيق الإستعمار سياسة الأرض المحروقة على سكان الأرياف وذلك أدى إلى هجرة كبيرة نحو

---

(1) مديرية البناء و التعمير: المرحلة الأولى، المرجع السابق، ص ص: 87 – 89 .

(2) شهرزاد بوراس، المرجع السابق، ص: 26-27 .

المدينـــة ووصلـــت مـساحـــة هذه الأخيـــرة إلـــى 209 هكتـــار بمعدل إستهـــلاك المجـــال 3,47 هـ/ سنة[(1)].

2. المرحلـة الوطنيـــة:

وهي المرحلة التي حصلت فيها الجزائر على الإستقلال لتنطلق في إعادة بناء جزائر جديدة فالبداية كانت صعبة كذلك الوضع بالنسبة لمدينة باتنة باعتبارها جزء لا يتجزء منها وفي السنوات الأولى من الإستقلال لم تعرف المدينة تنمية عمرانية ملحوظة، فقد استمر نمو الأحياء القديمة والتقليدية بشكل عشوائي خاصة بعد رحيل المعمرين وتركهم لمساكن شاغرة إحتلها الكثير من سكان المدينة.

إنطلقت العديد من البرامج منها برنامج الأوراس وعرفت المنطقة إنفجار التجمع بانطلاق مشروع المنطقة الصناعية وظهور أول مخطط عمراني عرفته المدينة 1974 – 1978 وأبرز أهدافه تحديد مناطق التوسع في المدينة والحد من البناءات الفوضوية والتي شكلت التوسعات الكبرى، إن ظهور مشروع المنطقة الصناعية السبب الأول والمباشر في التوسع الفوضوي وتواجد مناطق للسكن التلقائي الرديء بالمدينة هذا النوع من التوسع شوه المظهر العام للمدينة تسكنه مختلف الفئات الإجتماعية والجزء الأكبر منهم يمثل الوافدين من المناطق الريفية والباحثين عن العمل والتعليم وتحسين مستوى المعيشة... إلخ.

إضافة إلى ظهور قانون الإحتياطات العقارية سنة 1974 والذي دفع العديد من سكان المدينة المالكين لقطع أراضي ذات المساحة الكبيرة إلى تجزئتها وبيعها في الخفاء بعيدا عن المراقبة من طرف السلطات، هذه الأوضاع أدت إلى إنفجار التجمع في جميع الإتجاهات[(2)].

حيث عرفت تعمير كبير ولقد تجسدت توجهات مخطط التعمير سنة 1978 بواسطة إنطلاق برامجه العريضة للسكن الجماعي والفردي، تحصيصات ومناطق حضرية جديدة بالإضافة إلى التجهيزات، وبالموازاة لهذه البرامج وتحت الضغط الديمغرافي ظهر التعمير الفوضوي في العديد من أحياء المدينة وعلى حساب الأراضي الزراعية، وخلوها من التجهيزات والشبكات هنا يبرز الإستغلال غير العقلاني للأراضي.

[(1)] شهرزاد بوراس، المرجع السابق، ص: 29 .
[(2)] مديرية البناء والتعمير، المرحلة الأولى، المرجع السابق، ص ص: 90 -91.

إستمر التوسع الحضري للمدينة في جميع جهاتها سواء بالحالات الطوعية التي جاءت كبرنامج في المخطط العمراني الأول أو بالعمليات اللاطوعية بمبادرة من الفئات السكانية عن طريق البناء غير الشرعي الذي غزا المدينة واستولى على مساحات كبيرة منها، هذا التوسع خلق عدة مشاكل منها:

مشكل الإندماج لجميع الأنسجة وإرتباطها مع المركز نمو أحياء الضواحي بدون تجهيزات وهياكل قاعدية تشويه المظهر العمراني، بالإضافة إلى الصعوبات في السير الوظيفي حول المركز خاصة مع الطلبات المتزايدة في ميدان السكن.

إنطلقت العديد من العمليات في الفترة 1985-1995 كإعادة هيكلة أحياء الضواحي وتجديد مركز المدينة ... الخ بالموازاة مع إنطلاق مع المخطط العمراني الرئيسي الثاني لمدينة باتنة 1985 والذي يهدف إلى تنظيم النسيج الحضري، عرفت المرحلة مخطط آخر يتمثل في المخطط التوجيهي الرئيسي للتهيئة والتعمير سنة 1994 والذي تم المصادقة عليه سنة 1998[(1)].

وبهذا توسعت مدينة باتنة بشكل وصل إلى التشبع الكلي وتعمير الجيوب الفارغة حيث وصلت مساحة المدينة سنة 2000 إلى 3394 هكتار بمعدل إستهلاك المجال يقدر بـ 2,2 هكتار كل سنة.

أما التوسع الحالي وكحل للإشكلية التشبع، فقد تم اللجوء إلى التعمير حول أهم محاور الطرق الرئيسية كطريق تازولت، طريق بسكرة، طريق مروانة وحملة[(2)].

[(1)]مديرية البناء والتعمير، المرحلة الأولى، المرجع السابق، ص ص: 92 – 93.
[(2)] شهرزاد بوراس ، المرجع السابق، ص: 33

3. خطة نمو مدينة باتنة:

هناك العديد من الأسباب والعوامل التي ساهمت في نمو وتوسع مدينة باتنة وتحديد معالمها ومنحها الشكل التي هي عليه الآن وقد أشرنا لهذه العوامل في مراحل نمو المدينة.

سبق وأن تطرقنا إلى أن هناك ثلاث نظريات إيكولوجية كلاسيكية بالنسبة لنمو المدن إذ تعتبر خطة المدينة وثيقة أساسية لنموها وتطورها عبر الزمن والتي يمكن ربطها بمحاور النمو الحضري وضوابطه الجغرافية والسياسية والإقتصادية، فخطة مدينة باتنة والتي كانت نتاجا لتعاقب مراحل عديدة من النمو والتوسع الحضري تخضع في نموها إلى نظرية الدوائر المتراكزة أو المركزية والتي عرفها الباحث "برجس" ولكن ترتيب الحلقات متناوب أو متعاقب، لأن المدن الجزائرية في نموها لا تشكل نفس الترتيب والتنظيم تقريبا حيث نجد المركز الإستعماري محاط بأحياء إستعمارية تليها حلقة من الأحياء التلقائية وفي الأخير نجد الملكية العمومية "التوسع الحديث". أنظر الشكل رقم(02)

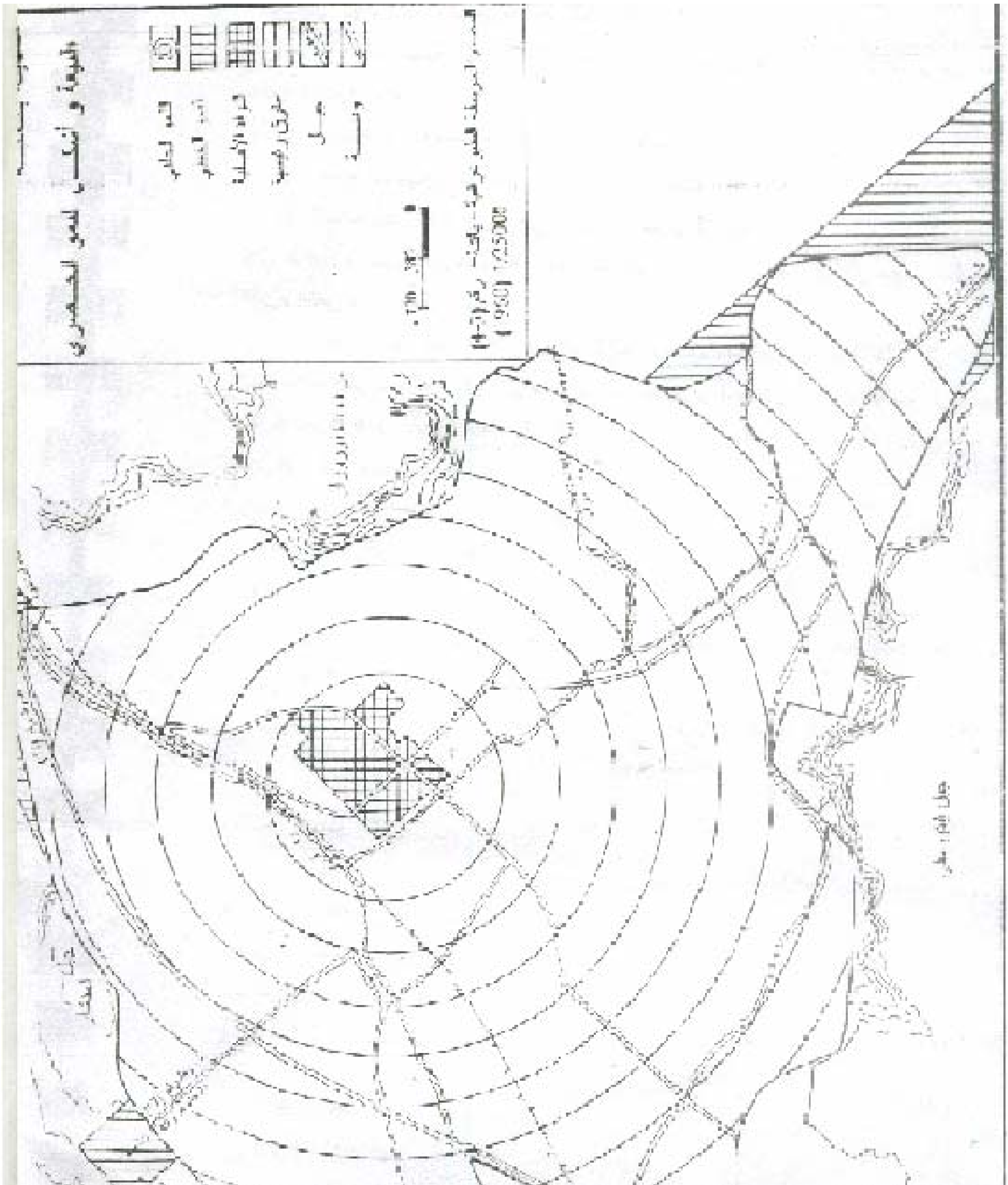
وهذا ما أوضحته نظرية M.COTE عن المدن الجزائرية وخطة نموها [1] لكننا في مدينة باتنة يمكننا أن نميز شكلين الأول حلقي والثاني خطي.

أ. الشكل الأول (النمو الحلقي): أنظر الخريطة رقم (03)

والذي يميز المراحل الأولى من التطور بدأ من النواة المركزية وسط المدينة ثم إنتشر في كل الجهات بشكل حلقات حول النواة وذلك لسهولة التعمير وتوفر الأراضي ذات الملكية الخاصة وإنخفاض أسعارها في الضواحي مقارنة بالمركز، في ظل معدلات النمو الديمغرافي المتزايد والسريع[2] ويمكن تمييز ثلاثة حلقات رئيسية وهي:

- **الحلقة الأولى**: وتتكون من أحياء سكنية إستعمارية منها حي الأمير عبد القادر "Stan" حي المعسكر "Camp".

(1) شهرزاد بوراس ، المرجع السابق، ص ص:34- 35.
(2) مديرية البناء التعمير، المرحلة الأولى، المرجع السابق، ص: 94.



خريطة رقم 03: توضح طبيعة وأشكال النمو الحضري بمدينة باتنة

- **الحلقة الثانية**: تتكون من الأحياء التلقائية منها حي شيخي، عبد القادر، حي الزمالة حي باركا فوراج ، بوعقال، بوزوران.

- **الحلقة الثالثة**: وتشكلها المجموعات الكبرى لكل من حي بوزران، باركافوراج والمناطق الحضرية (1) و (2) والمنطقة الصناعية العسكرية.

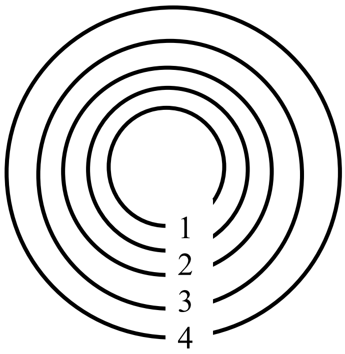
أخذت المدينة هذا الشكل من النمو الحضري نتيجة لعوامل عديدة منها[1]:

- الهجرة الوافدة نحو المدينة خاصة بعد الإستقلال مباشرة.
- عملية التصنيع وما تتطلبه من يد عاملة سواء كانت بسيطة أو إطارات.
- الملكية العقارية ودورها في التوسع الحضري للمدينة.

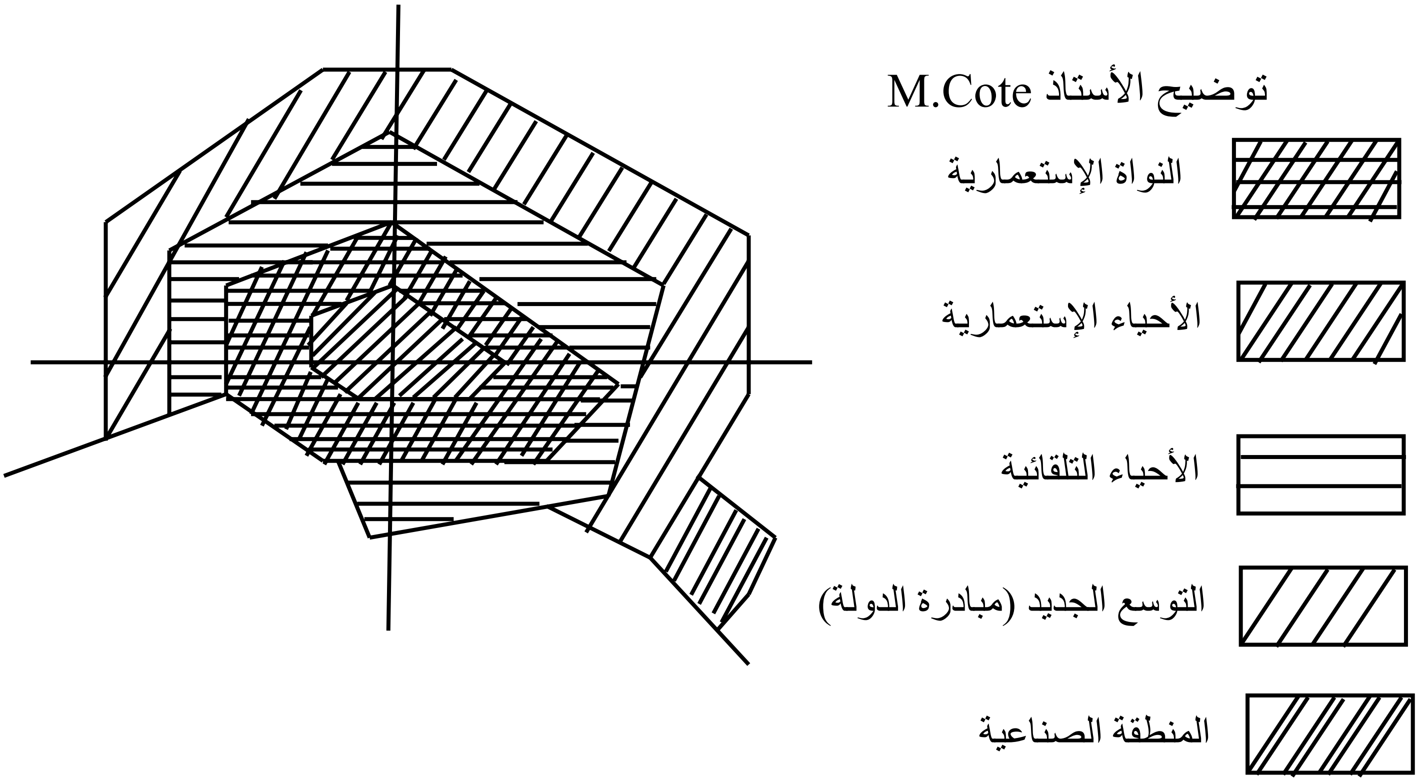
ب. الشكل الثاني (النمو الخطي):

والذي كان نتيجة الإستهلاك السريع للأراضي سهلة التعمير وإصطدام تطورها المجالي بعوامل منها ما هو طبيعي تضاريس وإصطناعي والمتمثل في المنطقة الصناعية والعسكرية موجها بذلك نموها على طول محاور الطرق ذات الحركة الكثيفة.

[1] شهرزاد بوراس ، المرجع السابق، ص: 36 .



1. المركز الاستعماري أو الحي القديم
2. الأحياء الاستعمارية
3. الأحياء التلقائية
4. الملكية العمومية (ZHUN)



شكل 02: نمـوذج نمو مدينـة باتنـة

ثالثا: الخصائص المناخية والديمغرافية والسكنية لمدينة باتنة:

1. الخصائص المناخية:

إن المناخ السائد في المدينة هو مناخ شبه جاف، تبلغ حرارتها المتوسطة 30° خلال الفصول الحارة وتنزل إلى ما دون الصفر خلال الأشهر الشتوية وتبلغ نسبة الرطوبة المتوسطة 50 %، أما كمية التساقط فالمنطقة تتلقى ما بين 300 و400 ملم من الأمطار سنويا.

2. الخصائص الديمغرافية[1]:

عرف نمو السكان زيادة سريعة ومستمرة والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (14) يبين التطور السكاني لمدينة باتنة خلال سنوات

1977– 1989- 1998-2005

السنوات	1977	1987	1998	2005
عدد السكان نسمة	1087000	184069	247520	293353
الزيادة السنوية نسمة/ سنة	-	7537	5768	3548

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير

جدول رقم (15) يبين معدل النمو لسنوات (1977-1987)

(1987-1998)، (1998-2005)

	معدلات النمو		
السنوات	1977-1987	1987-1998	1998-2005
باتنة	5,34	2,72	2,46

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير

[1] مديرية البناء و التعمير: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموعة بلديات باتنة، المرحلة الثانية ، باتنة ،2007، ص: 14.

استمر نمو سكان مدينة باتنة بعد الاستقلال وبلغ أقصى معدلات نموه في العشرية 1977 – 1987 حينما وصل عدد السكان إلى 108700 نسمة أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 5,34%، وهذا راجع إلى الإستقطاب الذي مارسته المدينة من خلال إستفادتها من مشاريع إنمائية وسكنية مما أدى إلى التحسن في مستويات المعيشة للسكان المحليين وجلب سكان أجانب نحوها واستمر عدد السكان في الزيادة ولكن بمعدل نمو أقل، حيث بلغ معدل النمو بين 1998 – 2005 وحسب تقديرات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية 2,46 % وهذا كله راجع إلى التحسن في الظروف الإجتماعية والإقتصادية ونفس المرجع وحسب إحصائيات الأولية للإحصاء العام للسكان والسكن 2008 بلغ عدد سكان مدينة باتنة 298,877 نسمة.

أ. عوامل تطور السكان:

1. **المواليد:** أحد العوامل الأساسية لتغيير السكان يطلق عليها الحركة الموجبة للسكان وحسبب إحصائيات سنة 2005 سجلت المدينة زيادة معتبرة لعدد المواليد حيث بلغ عددهم 12382 نسمة أي بمعدل 4,22 %.
2. **الوفيات:** وهي الحركة السالبة للسكان تعبر عن تناقصهم فقد سجل إنخفاض في نسبة الوفيات بالمدينة وهذا راجع لعدة عوامل أهمها التحسن في الظروف الصحية والمعيشية للسكان سجلت 1014 وفاة حسب إحصائيات 2005 أي بمعدل 0,34 %.
3. **الزيادة الطبيعية:** وهي تعبر عن تطور السكان حيث سجلت المدينة معدل زيادة طبيعية تقدر بـ 3,21 % وهي تفوق معدل الزيادة الطبيعية المسجلة بالولاية ككل.
4. **الهجرة:** تعد العامل غير الطبيعي والمتحكم في تطور السكان كما تعتبر من أهم الروافد المغذية للزيادة السكانية فبلغت نسبة الهجرة بالمدينة 79,47 %[1] وهي نسبة عالية تعود إلى الإستقطاب الكبير الذي تمارسه المدينة، فحركة الهجرة كانت تتماشى مع التنمية الإقتصادية للبلاد والسياسة المركزية وتهميش المدن الصغرى زيادة على نقص الهياكل القاعدية والتجهيزات في التجمعات الريفية.

[1] مديرية البناء والتعمير، المرحلة الأولى، المرجع السابق، ص ص: 26 – 30.

كما أدى توطين الصناعة بالمدينة إلى ظهور العديد من المرافق الصحية والتعليمية والرياضية والترفيهية والخدمات والمنشآت القاعدية والبنايات، حيث أصبحت هذه الأخيرة تتمتع بحيوية ونشاط في جميع الميادين وهذا دليل على الفراغ الوظيفي أي يعاني منه إقليم الولاية وبذلك شكلت المدينة "المركز الحضري" الوجهة الأولى للسكان لتلبية مختلف إحتياجاتهم العمل، الصحة التعليم... إلخ هؤلاء الوافدين من تازولت أريس...

ب. **التركيب السكاني:**

إن التركيب السكاني يوضح صورة المجتمع داخل المدينة حسب خاصية ديمغرافية معينة أو مجموعة من الخصائص، وبالتالي تحديد الفروق القائمة في مجال التركيب السكاني بين المجتمعات بحيث يعتبر من أهم العناصر الأساسية في التحليل الديمغرافي من خلال توزيع السكان ونموهم حسب الفئات العمرية والنوعية ولها تأثير كبير على الزيادة الطبيعية ترتبط بالقوة الإنتاجية للسكان ومدى فعاليتهم الإقتصادية فالأهمية من دراسة هذا العنصر هو توفير القاعدة الأساسية لمختلف برامج التخطيط والتنمية في مختلف القطاعات الإقتصادية لهؤلاء السكان وحسب كل فئة.

1. التركيب النوعي:

يقصد به دراسة السكان من حيث الجنس لتبين نسبة الذكور والإناث في المدينة بهدف الربط بينهما وبين معدلات الزواج المواليد والوفيات حجم القوة العاملة فعليا وتمثل بنسبة النوع في مدينة باتنة حسب الفئات التالية:[(1)]

(1) مديرية البناء والتعمير: المرحلة الثانية، المرجع السابق، ص: 20.

- **الفئة (0 – 15 سنة):**

تمثل هذه الفئة صغار السن ونلاحظ فيها أن عدد الذكور أكبر من عدد الإناث حيث بلغ عدد الذكور 49673 نسمة، في حين بلغ عدد الإناث 47702 نسمة تقدر نسبتيهما على التوالي 16,93 % و 16,26 % من إجمالي سكان المدينة.

- **الفئة (15 – 59 سنة):**

وهي الفئة التي تقدر فيها عدد الإناث بـ 87402 نسمة، والذكور 88665 ونسبهما على التوالي بـ 29,79 % و30,22 % من إجمالي سكان المدينة.

- **الفئة (+60 نسمة):**

أما بالنسبة لهذه الفئة فقد سجلت 10336 أنثى مقابل 9575 ذكر أي بنسبة 3,52 % للإناث ونسبة 3,26 % للذكور من إجمالي سكان مدينة باتنة، والملاحظ أن عدد الإناث أكبر من عدد الذكور والتفسير الوحيد هو أي النساء يعمرون أكثر من الرجال وهذا من خلال الواقع في مختلف المجتمعات.

وعلى العموم فقد قدر عدد الذكور لسنة 2005 بالمدينة بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء حوالي 147914 نسمة، في حين قدر عدد الإناث بحوالي 145439 نسمة بنسب 50,42 % و49,57 % من إجمالي السكان.

ج. التركيب العمري:

تتباين الفئات العمرية من مجتمع لآخر وهذا الإختلاف له أثر كبير على نمو السكان بحيث يمكننا من تحديد مدى شبابية هذه المجموعة السكانية وشيخوختها، وكذلك يمكننا إظهار تأثير تغيرات الخصوبة فالمجتمع الفتي الذي ترتفع فيه نسبة الشباب يدل على أن المجتمع يتمتع بقوة إنتاجية وإقتصادية هائلة ويمكن تحديد الفئات العمرية كما يلي: [1]

[1] مديرية البناء والتعمير: المرحلة الثانية، المرجع السابق، ص: 20.

- **الفئة (0 – 15 سنة):**

وهي تمثل فئة الأطفال المتمدرسين "الإبتدائي والمتوسط" وقدر عددهم بـ 97375 نسمة أي ما يعادل نسبة 33,19 % من إجمالي سكان المدينة، وهي تمثل الفئة المستهلكة في المجتمع وسبب إرتفاع نسبة هذه الفئة هو:

- ارتفاع معدل الخصوبة بالمدينة.

- **الفئة (16 – 59 سنة):**

وهي تمثل الفئة النشيطة والمؤهلة للعمل والمقدر بـ 176067 نسمة أي بنسبة 60,01 % من أجمالي السكان، وهي فئة لها وزن إقتصادي في المدينة لذلك يجب الإعتماد و الإهتمام بها لتسريع تنمية المدينة وذلك بتوفير الإمكانيات ومناصب الشغل بالإضافة إلى ما تحتاج إليه من مساكن.

- **الفئة (+ 60 سنة):**

وهي فئة الشيوخ والمتقاعدين الذي يندرجون ضمن فئة المستهلكين والمعالين إلى جانب صغار السن، وهي تمثل نسبة 6,78 % من إجمالي سكان المدينة بما يعادل 19911 نسمة.

فمن خلال دراسته التركيب العمري نستنتج أن المجتمع الباتني يزخر بطاقة شبابية هائلة يجب مراعاتها والإهتمام بتكوينها والحرص على إحتياجاتها من أجل تنمية المدينة.

3. الخصائص السكنية:

أ. تطور الحظيرة السكنية لمدينة باتنة[1]:

إن الحظيرة السكنية لمدينة باتنة في إرتفاع مستمر ومن سنة لأخرى وهذا يعود إلى أسباب رئيسية هي الزيادة السكانية من جهة والهجرة الريفية من جهة أخرى، بالإضافة إلى عوامل الجذب التي تتمتع بها المدينة وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

[1] مديرية السكن والتجهيزات العمومية ، فرع السكن الإجتماعي.

جدول رقم (16) يوضح تطور الحظيرة السكنية بالنسبة لعدد سكان مدينـة باتنـة من 1998 – 2007

السنوات	1998	1999	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007
عدد السكان	247121	253688	262212	268164	280478	286478	293354	300012	306575
حظيرة السكن	43680	43915	44393	44999	45805	46469	47153	47990	48378

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية

لم نستطع الحصول على إحصائيات عام 2002 لأنها غير متوفرة لدى مديرية السكن وحسب تقديرات مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير قدرت الكثافة السكانية لمدينة باتنة 2250 ساكن/ كلم^2 [1]

ب. معدل إشغال المسكن:

يعبر معدل إشغال المسكن عن متوسط عدد الأفراد في المسكن ويعتبر مؤشرا هاما في تحديد الإحتياجات الفعلية في ميدان السكن حيث بلغ هذا المعدل في مدينة باتنة وحسب معطيات مديرية السكن والتجهيزات العمومية 6,27 فرد/ مسكن لسنة 2003 وبقي هذا المعدل في نفس المستوى إلى غاية 2007، وكل الجهود مبذولة من أجل تخفيض هذا الأخير إلى 5,5 فرد/ مسكن، حيث كان الإحتياج في السكن 43000 سكن ورغم الإمكانيات المتوفرة والجهود المبذولة إلا أنه تم إنجاز 32000 سكن في بداية 2008[2].

وبذلك فإن معدل أشغال المسكن في المدينة أقل من المعدل الوطني والمقدر بـ 7,15 فرد/ مسكن[3].

(1) مديرية البناء والتعمير: المرحلة الثانية، المرجع السابق، ص: 16.
(2) مديرية السكن والتجهيزات العمومية .
(3) شهرزاد بوراس، المرجع السابق، ص: 90.

ج. الإحتياجات السكنية والسكانية للمدينة:

يعرف قطاع السكن تزايد مستمرا نظرا للزيادة الكبيرة في عدد السكان وهب تقديرات مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير فإن الإحتياجات في هذا المجال تتمثل في:(1)

جدول رقم (17) يوضح الإحتياجات السكنية والسكانية للمدينة "تقديرات URBA"

التعيين	عدد السكان	عدد المساكن الإجمالي	مساحة السكن (هـ)
المدى القصير	23295	10246	136.61
المدى المتوسط	25145	5029	67.05
المدى الطويل	56438	11288	150.50
المجموع		26563	354.17
المساحة العقارية (هـ)	553.39		

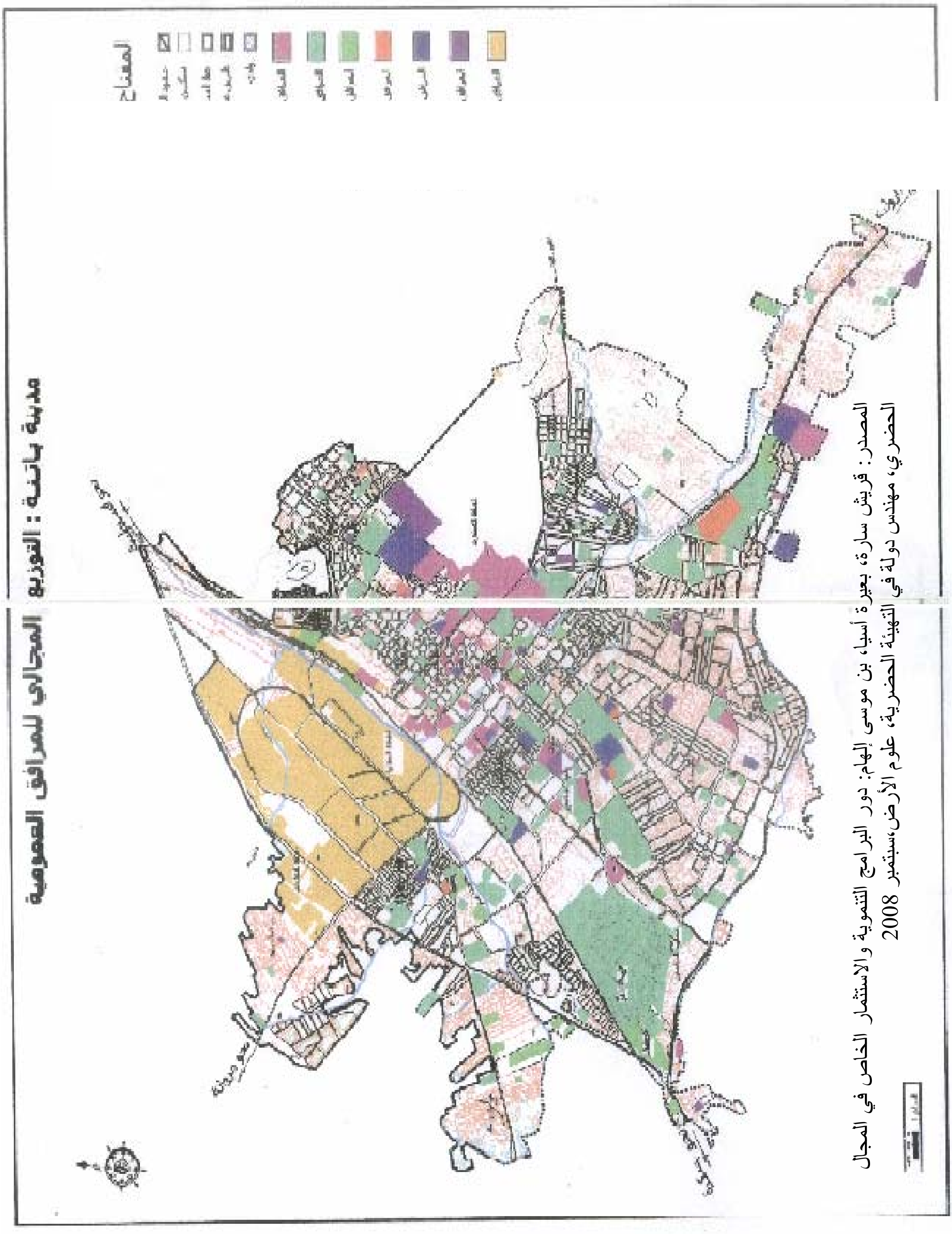
المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير

ومن خلال الجدول أعلاه فإن الإحتياج في السكن يبقى عاملا ملازما لتزايد السكان وأزمة تفرض نفسها حيث تم إحصاء 216 سكن هش على مستوى المدينة في سنة 2007.(2)

رابعا: المرافق العمومية بالمدينة:

تحتل المرافق العمومية مساحة 340,52 هكتار وهذا ما يمثل نسبة 9,88 % من إجمالي مساحة المجال الحضري، والسمة التي تميز هذه المرافق أنها تتوزع بشكل متفاوت عبر القطاعات العمرانية وعليه يمكن تقسيم المرافق العمومية بالمدينة حسب نوع الخدمة التي تقدمها إلى : (أنظر الخريطة رقم 04)

(1) مديرية البناء والتعمير : المرحلة الثانية، المرجع السابق، ص: 90.
(2) مديرية السكن والتجهيزات العمومية .



خريطة رقم 04: التوزيع المجالي للمرافق العمومية بمدينة باتنة

1. المرافق الإدارية:

تعد المرافق الإدارية من بين المرافق التي لها دور خاص في الهيكلة الحضرية وتنظيم العلاقات داخل وخارج المدينة إلى جانب تطوير الحياة العامة من خلال الخدمات التي تقدمها، وباعتبار مدينة باتنة مقرا للولاية فهي بالضرورة تظم معظم الهياكل الإدارية "الولاية، الأمن الولائي، مديرية البناء والتعمير، مديرية السكن والتجهيزات العمومية... إلخ" بمساحة إجمالية قدرها 81,61 هكتار [(1)] ومعظم هذه التجهيزات والمرافق تتركز في وسط ومركز المدينة وباقي التجهيزات تتوزع على الحي الإداري وباقي القطاعات العمرانية.

2. المرافق التعليمية:

تعتبر المرافق التعليمية من بين الإستخدامات الأكثر نشاطا وإنتشارا في المجال الحضري باعتبارها الوظيفة التي تحض بمكانة مهمة لدى السكان ، حيث بلغ عدد المؤسسات التعليمية لسنة 2006 حوالي 118[(2)] مؤسسة منها 77 مؤسسة في الطور الأول والثاني و29 مؤسسة في الطور الثالث، في حين بلغ عدد مؤسسات التعليم الثانوي 12 ثانوية تضم هذه المؤسسات 73607 تلميذ موزعين عليها[(3)].

بالإضافة إلى مرافق التكوين المهني فهناك خمسة مراكز تؤطر 2200 متربص بطاقة إستيعاب 2852، كما تتربع المدينة على العديد من المعاهد والكليات الحقوق، العلوم الإسلامية والإجتماعية، الإقتصاد، الطب والصيدلة وبطاقة إستيعاب 69485 طالب[(4)].

[(1)] مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.
[(2)] مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.
[(3)] مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.
[(4)] مديرية البناء والتعمير: المرحدة الثانية، المرجع السابق، ص ص: 45 – 47.

3. المرافق الصحية:

تعد الصحة والحماية الإجتماعية من أهم المؤشرات الدالة على الرقي والحياة الحضرية فتوجد على مستوى تراب المدينة 04 مستشفيات و03 عيادات و03 مراكز صحية 04 قاعات علاج 10 عيادات متعددة الإختصاصات و09 وحدات علاج[1].

بالإضافة إلى القطاع الخاص والمرافق العديدة التابعة له والتي لها مساهمتها الفعالة في تقديم الخدمة من خلال العيادات الطبية الموجودة ضمن السكن، هذه المرافق الصحية لها تأثير واسع بحيث تقدم خدمات تقريبا لكل سكان الولاية.

4. المرافق الثقافية والرياضية:

تنتشر بالقطاعات العمرانية للمدينة العديد من المرافق الثقافية "متحف المجاهد، قاعة السنما دار الثقافة محمد العيد آل خليفة، مسرح جهوي، دار الشباب، المركز الثقافي الإسلامي، مكتبات، قاعة متعددة النشاطات وبذلك ترتكز الوظيفة الثقافية في مركز المدينة[2].

أما المرافق الرياضية هناك 39 مرفق تتوزع كما يلي:

02 قاعات متعددة الخدمات، 06 ملاعب كرة قدم، 23 مركب رياضي، 02 مسبح مركز رياضي ، 04 ملاعب جوارية[3].

5. المرافق الدينية:

توجد العديد من المرافق الدينية والشعائرية بالمدينة بحيث تتوفر المدينة على 43 مسجدا بما في ذلك مسجد أول نوفمبر والذي يعد من أهم وأكبر المساجد في المدينة بالإضافة إلى 04 مساجد هي في طور الإنجاز[4].

---

[1] - [4] مديرية البناء والتعمير: المرحلة الثانية، المرجع السابق، ص ص: 48 – 51.

6. المرافق التجارية:

تعد الوظيفة التجارية عنصرا مهما في حياة المدن فهي تعكس مستوى النمو الإقتصادي والعادات الإجتماعية لسكانها، وتنقسم التجارة في المدينة إلى ثلاث مجموعات أساسية:

- **التجارة الصافية:** تضم المواد الغذائية، لوازم الأشخاص، لوازم منزلية وتجهيزات أخرى حيث وصل عدد المجالات التجارية بالمدينة 8492 محل موزع عبر القطاعات العمرانية للمدينة.
- **التجارة الحرفية:** وتضم حرف الإنتاج وحرف التصليح مثل: التجارة – الصيانة...
- **التجارة الخدماتية:** وتضم خدمات ومهن حرة مثل مكاتب محامين، أطباء...

خامسا:المشاريع السكنية العمومية والخاصة في مدينة باتنة:

1. الترقية العقارية العمومية:

لقد ظل القطاع العمومي المحتكر الوحيد لعمليات إنتاج السكن منذ صدور قانون الإحتياطات العقارية سنة 1974 م إلى غاية تحرير السوق في التسعينات إلى جانب القانون 86 – 07 المؤرخ في 1986/03/04 والمتعلق بالترقية العقارية أخذت العديد من المؤسسات العمومية على عاتقها تطبيق هذه السياسة مثل مؤسسة ترقية السكن العائلي EPLF والتي قامت بإنجاز أكبر عدد من المشاريع السكنية الترقوية بمدينة باتنة إلى جانب ديوان الترقية والتسيير العقاري OPJI.

أ. مؤسسة ترقية السكن العائلي EPLF:

وهي مؤسسة عمومية موجهة أصلا لإنجاز المساكن الترقوية التي تخضع لمقاييس خاصة تتمتع بموقع جيد ومساحات خضراء تفاديا لإنجاز أحياء مراقد.

تتوفر هذه الهيئة على الأراضي اللازمة لتلبية الطلبات وقد وصل عددها سنة 1987 إلى 22 مؤسسة منها 12 مؤسسة بدأت نشاطها ببرنامج 41000 مسكن.

وقد تكفلت المؤسسة بإنجاز 1500 مسكن ترقوي في مدينة باتنة من أصل 2879 مسكن حيث تضمنت هذه المشاريع 1359 مسكنا جماعيا و 141 مسكنا فرديا ضمن وعاء عقاري تجاوز 230 هكتار[1].

وتتوزع المشاريع المنجزة من طرف المؤسسة على سبعة أحياء هي: حي بوعقال، حي كشيدة، حي شيخي، حي الزهور، حي السعادة، وسط المدينة وأخيرا حي بوزوران .

والملاحظ عدم التوازن في توزيع المشاريع عبر الأحياء فهناك أحياء إستفادت من عدد كبير من المشاريع مثل حي بوعقال الذي قدر العدد الإجمالي لمساكنه الترقوية بـ 792 مسكنا يليه حي كشيدة بمجموع سكنات قدر بـ 393 مسكنا في حين هناك أحياء لم تستفد إلا من 18 مسكن كما هو الحال بالنسبة لحي الزهور، إن هذا الا توازن في توزيع المشاريع سواء من حيث العدد أو الحجم يعود إلى مدى وجود وكفاية المساحة العقارية الموجهة لهذا السكن في كل حي[2].

تاريخ برمجة المشاريع:

تمت برمجة المشاريع السكنية الخاصة بـ EPLF عبر فترات مختلفة إلا أننا نجد أن معظم المشاريع المنجزة تم الإنطلاق فيها قبل 1990 حيث سجل إنقطاع في فترات برمجة المشاريع تجلت في الفترة ما بين 1986 – 1994 م حيث لم تشهد المدينة آية مشاريع جديدة إنما اقتصرت الأعمال على متابعة المشاريع المبرمجة في الفترة التي سبقتها أي 1985 – 1986 حيث شهدت هذه المشاريع تأخرا في الإنجاز نتيجة عوامل أهمها ارتفاع أسعار مواد البناء خاصة الإسمنت في الفترة من 1990 – 1995 مما انعكس على سعر المسكن، بينما المشاريع المنجزة في الفترة 1994 – 1999 في الآجال المحددة نتيجة صغر حجم المشاريع وسهولة التحكم فيها وهو ما نجده كذلك في الفترات اللاحقة من 2000 إلى 2004.

---

(1) مقراني حنان بوخريس عايدة ، رواحنة عبلة : واقع الترقية العقارية في الجزائر ،دراسة حالة السكن الترقوي في مدينة باتنة ،مذكرة تخرج مهندس دولة في التهيئة الحضرية، سبتمبر 2005 ،ص ص50- 54 .

(2) مقراني حنان، بوخرس عايدة، رواحنة عبلة، المرجع السابق، ص ص: 50-76.

وفيما يخص تكلفة المشاريع فقد شرعت مؤسسة EPLF في إنجاز مشاريعها وبيعها بأسعار مختلفة وقدرت التكلفة الإجمالية للمشاريع المنجزة ضمن EPLF بأكثر من 76 مليار دج ، كما إختلفت بين مشروع وآخر حيث بلغت أقصاها في مشروع 400 مسكن أين تجاوزت 13 مليار دج ويعود هذا الإرتفاع نتيجة لكبر حجمه وإرتفاع أسعار مواد البناء والعقار كذلك فترات الإنجاز والتغيرات الحاصلة خلال الفترة.

وبذلك فقد تمكنت مؤسسة ترقية السكن العائلي بإنجاز أكبر عدد من السكنات في مدينة باتنة حيث قدرت بـ 1500 مسكن تضم 1359 مسكن جماعي و141 مسكن فردي برمجت خلال فترتين قبل 1990 وبعدها[1]، بحيث تتميز السكنات الترقوية الجماعية بنمط عادي من حيث المظهر المعماري والجمالي، أما السكن الفردي فهو يتميز بواجهات غير موحدة نتيجة لإختلاف المنتج في إنجاز هذه المشاريع فأغلبها تم إكمالها من قبل السكان.

ب. ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI:

كان يسمى سابقا "ديوان السكن للكراء المعتدل "وهي هيئة موروثة عن المستعمر الفرنسي ،وقد ازداد دوره الوظيفي بفضل التنظيم الإقتصادي الجديد وخاصة بعد ظهور أزمة السكن وبذلك اصبح يسمى ديوان الترقية والتسيير العقاري بعد صدور لقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 01-جوان 1985 المتضمن التنظيم الداخلي لدواوين الترقية والتسيير العقاري في الولاية بالمرسوم 08/93 اعتبر الديوان الجزائري تاجرا في علاقاته ويخضع لقواعد القانون التجاري ،وقد أشرف على إنجاز مشاريع هذه الهيئة عدة مكاتب دراسات عمومية وخاصة ساهمت في إنجاز المخططات ومتابعة الأشغال حيث قامت بانجاز 232 مسكن جماعي و32 مسكن نصف جماعي و214 فيلا تتوزع في العديد من أحياء المدينة حي خزار، حي كشيدة ،حي العقيد عميروش ،حي المجزرة

[1] مقراني حنان، بوخرس عايدة، رواحنة عبلة، المرجع السابق، ص ص: 61.

بدأ هذا الأخير أشغاله سنة 1990 ليتوقف سنة 1997 حيث لم تظهر أية مشريع تحت وصايته وكانت أكبر مشاريعه سنة 1997حيث قام بانجاز 197 فيلا و18 مسكن .بلغت التكلفة الإجمالية للمشاريع التي أشرف على إنجازها ما يقارب 1.6 مليار دج [(1)].

2. برنامج السكن الإجتماعي:

ظهرت سياسة السكن الإجتماعي في الفترة ما بين 1962 و1977 كوسيلة لتلبية الحاجات الضرورية للسكان آنذاك، وهو ممول من طرف الدولة بواسطة الخزينة العمومية وفقا لميزانية تحدد حسب حجم المشروع لكنه أصبح في الوقت الراهن موجها فقط للفئة التي تسكن البيوت القصديرية أو تلك التي تعرضت منازلها للتخريب نتيجة لحدوث كوارث طبيعية أو غيرها كما يجب ألا يتجاوز دخل الأسرة المستفيدة من هذه الصيغة من السكن متوسط الدخل الفردي الوطني المقدر بـ 12000 دج.

وقد استفادت مدينة باتنة كغيرها من المدن الجزائرية من هذا النوع من المساكن عبر الفترات التالية:

سنة 2000: إستفادت مدينة باتنة من 100 مسكن من نوع F_2 و F_3 حيث قدرت المساحة السطحية لها على التوالي 45 م^2، 60 م^2 وقد تم توقيع هذه المساكن بحي كشيدة.

سنة 2001: في إطار هذا العام تم إنجاز مشروعين الأول كان يتضمن إنجاز 100 مسكن في بوزوران أما الثاني فهو إنجاز 282 مسكن من نوع F_2 و F_3 موزعا على كل من بارك أفوراج و بوبزوران.

سنة 2002: تم تحديد برنامج 1000 سكن بصيغة البيع بالإيجار من أصل 65000 مسكن كبرنامج وطني وقد تم إنجاز 500 مسكن من نوع F_3 بمساحة سطحية تقدربـ70م^2 أما 500 مسكن المتبقية فهي من نوع F_4 بمساحة تقدر بـ80 م^2.

(1) ديوان الترقية والتسيير العقاري.

سنة 2003: تم إنجاز 100 مسكن واقعة بالقرب من حي 400 مسكن (EPLF) من نوع F_2 و F_3.

سنة 2005: استفادت المدينة من 800 موزعة على الشكل الآتي:

- 350 مسكن بحي بوزوران من نوع F_2 بمساحة سطحية تقدر بـ 50 م^2.
- 450 مسكن في القطب الجديد حملة من F_3 بمساحة سطحية تقدر بـ 65 م^2.

وقد وجه مبلغ مالي قدر بـ 12 مليون لتهيئة المسكن الواحد[1].

من سنة 2006 إلى 2007: إستفادت مدينة باتنة ضمن برنامج الهضاب العليا من 1000 مسكن من نوع F_3 حيث تم إلغاء المساكن من نوع F_2 إضافة إلى القضاء على 500 مسكن هش.

سنة 2007: في إطار البرنامج التكميلي الرئيسي إستفادت المدينة من 1600 مسكن من نوع F_3 بمساحة سطحية تقدر بـ 65 م^2 تم توجيهها إلى القطب الجديد حملة إضافة إلى برنامج البيع بالإيجار والذي قدرت عدد سكناته بـ 1000 مسكن موقعه كذلك في القطب الجديد حملة[2].

3. برنامج السكن الإجتماعي التساهمي:

يمول هذا النوع من السكن الصندوق الوطني للسكن وهو مؤسسة عمومية تابعة للدولة تقوم مقام وسيط بين الخزينة العمومية والصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، حيث يستفيد منه الشخص بعد تقديم طلب ودفع مقدار معين من المال حسب دخله ومساحة المسكن، كما تمنح له الدولة قرض ومن شروط الدعم ألا يكون قد استفاد من سكن إجتماعي، ألا يملك قطعة أرض خاصة به وألا يكون قد استفاد من دعم قبل.

[1] [2] مديرية السكن والتجهيزات العمومية.

وقد إستفادت مدينة باتنة من هذا النوع من السكنات ضمن البرنامج الخماسي من 3200 مسكن في حملة و700 مسكن خارج طريق حملة، كما سجل برنامج 2000 سكن تساهمي في قطب حملة ضمن برنامج الهضاب العليا سنة 2006 ورصد لها مبلغ 200 مليون دج.

وقد جاءت التعليمة الوزارية رقم 83 المؤرخة في 2002/04/28 الصادرة عن وزارة السكن والتعمير لتوضيح كيفية تجسيده على أرض الواقع وقدمت كل التسهيلات سواء للمرقين في إنجاز مثل هذه البرامج أو للمواطن لإقتناء مساكن، وهذه الصيغة معمول بها كثيرا لتخفيف الضغط عن السكن الإجتماعي الإيجاري وهو موجه للفئة المتوسطة التي لا يتجاوز دخلها الشهري 60000 دج وميزة هذا السكن هو أنه موجه أصلا للتمليك[1].

4. برنامج السكن التطوري:

اعتمد هذا النوع من السكن سنة 1995، وذلك طبقا للتعليمة الوزارية المشتركة رقم 008/ك.ج.و/ وبتاريخ 1995/03/01 والتعليمة رقم 01/ك.خ.و/ وبتاريخ 1997/04/08 الصادرة عن وزارة السكن والتعمير، حيث كان موجها للفئات ذات الدخل المنخفض وساكني البيوت القصديرية حيث مول من طرف البنك العالمي ومن المشاكل المطروحة في هذا النوع من السكن هو عدم إمتلاك هؤلاء الأفراد للأموال اللازمة لتطوير هذا المنزل وبالتالي الحفاظ على نفس المساحة والشكل المعطى مبدئيا أي عدم تعرضه لعملية التطوير واستفادت الولاية من مجموع 3623 مسكن تطوري[2].

5. برنامج السكن عن طريق البيع بالإيجار:

استحدثت هذه الصيغة من السكن في 2001/04/23 وهي تأتي مساندة للأنواع المذكورة سابقا وتعمل على تخفيف الضغط المسجل في الطلب المتزايد على السكن الإجتماعي الإيجاري، كما أنها تمتاز بمبدأ الحصول على إمتلاك المنزل على شكل تسديدات شهرية من طرف المستفيد، حيث يخضع هذا السكن لعدة شروط أهمها:

(1) (2) مديرية السكن والتجهيزات العمومية.

1- الدخل الشهري الأسري لا يقل عن 1,5 الحد الوطني الأدنى ولا يتعدى 5 مرات الحد المذكور.

2- تسديد المبلغ مدة أقصاها 25 سنة ولا يتعدى السن 70 سنة.

3- دفع المبلغ الأولي المقدر بـ 25 % من ثمن البيع عل أربعة مراحل:

10 % عند قبول الملف، 5 % عند استلام المفتاح، 5 % عند إمضاء العقد الأولي للإستفادة، 5 % بعد سنة من إمضاء العقد.

أما المبلغ الباقي على عاتق المستفيد فيسدد على شكل إيجار شهري بدون فوائد.

وقد استفادت ولايتنا من1000 مسكن بهذه الصيغة خلال سنة 2002

مع العلم أن سعر المساكن F_4: 1.700.000 دج.

F_3: 1.400.000 دج.

سنة 2002: تسجيل 1000 سكن من هذه صيغة البيع عن طريق الإيجار من أصل 65000 برنامج وطني موزعة 500 سكن من نوع F_3 و500 سكن من نوعF_4 .

برنامج عدل سجل 1000سكن بهذه الصيغة وإستفادت المدينة لسنة 2007 من 1600 سكن من نوع F_3

علما بأن الطلبات المقدمة تناهز 4834 طلب درست منها 3788 مما يغطي 1000 سكن والتي هي في طريق الانجاز والباقي مبرمج لعمليات مستقبلية[(1)] وبذلك فإن هذه الإنجازات من السكن ضمن الصيغ المختلفة تعتبر مؤشرات تنموية رامية لسياسة واعدة وهادفة للتخفيف والقضاء على أزمة السكن .

[(1)] مديرية السكن والتجهيزات العمومية.

6. المشاريع السكنية المنجزة من قبل الخواص "قطاع الترقية العقارية الخاص":

تعتبر الترقية العقارية الخاصة حديثة في مدينة باتنة وهذا منذ 1998 إلا أنها إستطاعت أن تساهم بنسبة معينة في الحظيرة السكنية للمدينة حيث بلغت عدد المساكن المنجزة في هذا الإطار 901 مسكن وهذا بنسبة 30,96 % من مجموع السكنات الترقوية في مدينة باتنة[1].

كانت المساحات العقارية الخاصة بهذه المشاريع تابعة للبلدية ثم تم شراؤها منها وتتوزع هذه السكنات على أربعة أحياء هي طريق بسكرة، طريق تازولت، الزمالة، طريق قسنطينة.

أما فيما يخص المشاريع المنجزة فتبنى عملية إنجاز السكنات الترقوية الخاصة بين الجماعية والفردية ثمان مرقين خواص وهم:

- مشروع 452 مسكن للمرقي بوزغاية:

يقع هذا المشروع في طريق بسكرة حيث يضم 452 مسكن إلا أنه لم يتم إنجاز سوى 273 مسكن شكل السكن الجماعي فيها نسبة 91,21 % من إجمالي السكنات المنجزة، أما السكن الفردي فقد قدر عدده بـ 24 مسكنا فرديا وقد قدرت التكلفة الإجمالية لهذه السكنات المنجزة بأكثر من مليار دج ساهم الموقع الإستراتيجي لهذه السكنات بارتفاع التكلفة إلى جانب إرتفاع سعر مواد البناء والعقار لما له من خصوصيات حيث أنه يقع بمحاذاة قصر العدالة والجامعة.

- مشروع 28 مسكن للمرقي مخلوفي لخضر:

يقع هذا المشروع كذلك في طريق بسكرة يضم 28 مسكنا وقد تجاوزت تكلفة هذه السكنات 134 مليون دج حيث أعطى المرقي أهمية كبيرة للمساحات السطحية.

---

(1) مقراني حنان، بوخرس عايدة، رواحنة عبلة، المرجع السابق، ص: 100.

- مشروع 24 مسكن للمرقي حبشي:

يقع هذا المشروع في حي الزمالة بشكل بناية واحدة متكونة من 4 طوابق بواجهات مميزة إلا أن المساحات السطحية لا توافق تلك المعتمدة عليها في السكن الترقوي، وقد بلغت الكلفة الإجمالية بها حوالي 72 مليون دج إلا أن إرتفاع الأسعار بها حال دون بيعها إلى غاية الآن.

- **مشروع 85 مسكن للمرقي قادوري:**

يقع هذا المشروع في طريق بسكرة يضم 85 سكن لم ينجز منها سوى 40 سكن بلغت كلفتهم الإجمالية أكثر من 165 مليون دج وهي مرتفعة نتيجة لإرتفاع مواد البناء

مشروع 208 مسكن للمرقي أذرار الهارة :

يقع هذا المشروع في طريق بسكرة يتربع على مساحة تقدر بـ 3,5 هـ يتضمن هذا المشروع إنجاز 208 مسكن جماعي ، وصلت كلفته الإجمالية إلى أكثر من 502 مليون دج تتميز بواجهات مميزة حيث تقع بالقرب من المحطة الجديدة ،كما توجد هناك ثلاث مشاريع أخرى لمرقين آخرين لم تستوف الأشغال بها نتيجة لعدة أسباب منها عدم وجود الأموال اللازمة لإكمال الأشغال بالإضافة إلى مخالفة دفتر الشروط وعدم إحترام بنوده... إلخ.

ولذلك فإن مشاريع الترقية العقارية الخاصة تمكنت من المساهمة بنسبة معينة في الحظيرة السكنية للمدينة من خلال إنجاز 901 مسكن جماعيا وفرديا وحاول المرقون الخواص في هذا الإطار توفير حد معين من الرفاهية والجمالية بمساكنهم إلى أنهم لم يصلوا إلى مستوى الرقي المطلوب.

سادسا: المرافق المبرمجة والآفاق

في البرامج التنموية هناك العديد من المشاريع المبرمجة والتي سوف تأخذها الهيئات المختصة بعين الإعتبار والموزعة عبر التجمعات العمرانية كالتالي:

1. التجمع الحضري باتنة:

الحي الإداري بحي الإخضرار: برمجت فيه المرافق التالية: (1)

- مديرية مسح الأراضي بمساحة 2166 م^2.
- محافظة الغابات 3043 م^2.
- مديرية التعمير والبناء 1987 م^2.
- مديرية الشؤون الدينية 2125 م^2.
- شركة الكهرباء والغاز 2520 م^2.
- مقر دار البيئة 1567 م^2.
- مديرية السكن والتجهيزات العمومية 1744 م^2.
- نقابة المحامين 497 م^2.
- مركز الضرائب 3002 م^2.
- الغرفة الفلاحية 818 م^2.
- الوكالة الجهوية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة 1894 م^2.
- المقر الإجتماعي للمجاهدين 1105 م^2.
- النادي السياحي 533 م^2.
- مديرية السياحة 1048 م^2.
- مقر مديرية التكوين المهني والتمهين 1747 م^2.

(1) مديرية البناء والتعمير: المرحلة الثانية، المرجع السابق، ص: 120.

- حضيرة بلزمة 1718 م^2.

المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (حديقة التسلية) [1]

- مسبح نصف أولمبي 3500 م^2.
- مركز الترقية العلمي 1000 م^2.
- مكتبة 1100 م^2.
- متحف 3000 م^2.
- مدرسة الفنون الجميلة 1200 م^2.
- مسجد بحي المليون 600 م^2.
- محطة المسافرين بالمنطقة الصناعية 40000 م^2.
- مجمع مدرسي بأولاد بشينة 2923 م^2.
- روضة الأطفال بحي الأرصاد الجوية 1000 م^2.
- مفتشية العمل بحي الزمالة 500 م^2.
- مديرية التخطيط والتنمية العمرانية بحي الزمالة 800 م^2.
- وكالة بريدية بحي بوزوران 406 م^2.
- روضة أطفال بحي لمباركية 1193 م^2.
- مجمع مدرسي بحي لمباركية 1125 م^2.
- مسجد بحي باركا فوراج 1125 م^2.
- الجزائرية للمياه بالقطب الجديد طريق حملة 1602 م^2.
- ثانوية بحي بوزوران.
- مؤسسة إعادة التربية شمال غرب القطب الجديد 10 هكتار.

---

[1] مديرية البناء والتعمير: المرحلة الثانية، المرجع السابق، ص: 121.

- مركز صحي ببوزوران 3467 $م^2$.
- مسبح بحي كشيدة 250 $م^2$.
- مسبح بحي النصر 250 $م^2$.
- مسبح بحي بوعقال 250 $م^2$.
- مسبح بحي الإخوة بلعشاني.
- إكمالية بحي كشيدة 9333 $م^2$.

الفصل الخامس
السكن والإسكان

أولا: تعريف السكن:

يعرف بأنه المقر الذي يلجأ إليه الإنسان ليقضي فيه جزءا معتبرا من يومه والسكنية والاستقرار شروط ضرورية للإنسان من أجل تجديد نشاطه وبالتالي المقدرة على مواجهة أعباء الحياة.

ولما كان المسكن ضرورة حتمية فقد عرفه الإنسان القديم في شكل مغارة وتطور ليصير مسكنا فخما في أيامنا هذه[1]

كما تستعمل في اللغة العربية كلمات: بيت، منزل، مسكن وكلها تحمل معنى الإقامة في مكان البيت" هو اسم لمسقف واحد له دهليز يتخذ مأوى للإنسان أو لبهائم سواء كان من حجر أو غيره وقد سمي به مركبا مع غيره عدة أماكن مشهورة منهجيا فاقترن اسم البيت بمعنى العائلة، الآن البيت هو رمزا للعائلة أما المنزل يعني مكان النزول، من ينزل نزولا ومنزلا فهو يحل عليه ضيف أو يحل بالمكان.

المسكن هو المنزل والبيت مكان السكن وجمعها مساكن أن تسكن منزلا يعني أن تقيم فيه وتتوطن[2].

إن النظرة القديمة التي كان فيها المسكن مجرد مأوى لم يعد لها أي اعتبار في هذا العصر بسبب طموحات الإنسان وما وصل إليه من تطور علمي واقتصادي واجتماعي، هذا التطور الحاصل في شكل المساكن جعل المهتمين يصفون أشكال هذه المساكن حسب درجة تناسبها مع متطلبات الإنسان الحديث، ومدى توفيرها الراحة له، ومن هذه التصنيفات ما جاء في الموسوعة العربية العالمية، حيث يطلق على المسكن الآمن والمريح، والسكن القياسي هو سكن يحتوي على التهوية والتدفئة مما يساعد على البقاء في حالة جيدة كما يمد كل فرد من أفراد الأسرة الواحدة بالمساحة الكافية للشعور بالخصوصية والحرية والاستقلالية، كما يجب أن يحتوي المسكن القياسي على الماء البارد والساخن وجهاز معد خصيصا للتخلص من النفايات، بالإضافة إلى الإضاءة الكهربائية ليلا وضوء الشمس نهارا.

---

(1) الصادق مزهزد: أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الجزائر، 1995، ص: 56.

(2) رجاء مكي طبارة: مقاربة نفسية اجتماعية للمجال السكني ،المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع بيروت، 1995، ص:86.

أما المباني المهدمة والرديئة وغير الصحية أو المزدوجة تسمى السكن دون القياسي حيث أن استيفاء المنزل الصحي القياسي على كل الظروف المذكورة يؤدي إلى العمل المثمر، أما المباني دون القياسي لعدم تناسبها مع حجم الأسرة وعدم استيفائها على الوسائل الصحية يؤثر تأثيرا بالغا في أنماط الأسرة ومظاهر سلوك أفرادها ونشاطهم[1] والزوايا التي يمكن تعريف المسكن منها كثيرة ومتعددة، حيث أن السكن لا يقوم في الفضاء بل في مجال معين، وعليه فإنه يمكن إعطاءه تعريفا من الناحية الجغرافية من حيث أنه يقدم وظيفة هامة من الوظائف الحضرية أو الريفية يحتل مجالا جغرافيا محددا بالمكان والزمان وهو ضرورة ملحة للإنسان من أجل الانطلاق لممارسة نشاطاته[2] كما يمكن تعريف السكن على أنه المؤسسة المستقرة التي تسود فيها العلاقات الإنسانية وجها لوجه، وهو الذي يكفل تماسك الأسرة ورقيها وفيها يبلور كل فرد ذاته وكيانه الاجتماعي ويمارس حياته الخاصة، وهو بذلك حاجة من أهم الحاجات لحياة الأسرة وشكل من أشكال ثقافتها المادية وحيز أو مجال لتحقيق الخصوصيات الإنسانية الفردية والعائلية.

إن المسكن هو الوحدة السكنية في التجمع العمراني الذي يتمثل في بناء أو جزء منه مخصص للسكن عائلة واحدة سواء كان هذا المبنى من دور واحد أو عدة أدوار بشرط أن يكون في مجموعه مكون ليكن واحد مشغل فالمسكن يتكون غالبا من غرف سكنية مركزة في ثلاث أجزاء رئيسية هي:

1. جزء للنوم: ويشمل حجرات النوم للوالدين والأولاد والضيوف.
2. جزء الاستقبال: ويشمل الحجرات الصالون والمعيشة والجلوس والطعام.
3. جزء الخدمة: ويشمل حجرات المطبخ والحمامات والسلالم والممرات والمداخل[3]

(1) الموسوعة العربية العالمية، ص:13.
(2) الصادق مزهود، المرجع السابق، ص: 57.
(3) فاروق عباس حيدر: تخطيط المدن والقوى بدون ذكر دار نشر، بدون مكان النشر، ط 1، 1994، ،ص: 68.

يعتبر المسكن من أهم المؤشرات التي تعكس قدرات المجتمع الحضارية، المادية خاصة الاقتصادية منها ودليلا مترجما لماضيه وحاضره وتبعا لأنماط السكن وارتفاعها ومواد البناء المستخدمة فيها، ومدى توفر التجهيزات الصحية بها والتي من خلالها يمكن الحكم على درجة صلاحية تلك المساكن ومدى قدرتها على توفير الراحة لساكنيها.

فتعريف السكن من حيث الشكل:

تتميز المساكن من خلال مظهرها الخارجي باختلافها وعدم تجانسها، لا من حيث الشكل الهندسي، ولا من حيث مادة البناء المستعملة في تشييدها، أما المجال الخارجي فهناك مساكن تقع في مجال مفتوح والبعض يقع ضمن مجال مغلق يشرف على منطقة خضراء...الخ.

أما تعريف السكن من حيث المضمون:

فتختلف المساكن في تقسيماتها الداخلية فهناك مساكن تتكون من غرفة واحدة ومسكن آخر يتكون من غرفتين أو أكثر كما أن الغرف في حد ذاتها تختلف من حيث الحجم من مسكن لآخر، كما تختلف في التجهيزات الصحية المكونة منها:

1. شروط المسكن الملائم للسكن الآدمي:

حتى تتمكن الأسرة من توفير السلامة والصحة النفسية والجسمية لأفرادها يجب أن تحصل على مسكن يوفر كل التسهيلات والخدمات الضرورية واللوازم المطلوبة ومعامل الراحة، وفي هذا كله يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط لضمان السلامة والأمن في المسكن وقد صنف محمد خيضر توفيق هذه الشروط إلى ثلاثة:[1]

أ. **شروط توفير الحاجات النفسية:** وتتمثل في:

1. التهوية والإضاءة والتدفئة والتكييف لكل زاوية من زوايا المسكن.
2. تجنب حدوث الضوضاء داخل المسكن.
3. توفير مجالات كافية لممارسة الرياضة ولعب الأطفال

[1] توفيق محمد خيضر: الشامل في الصحة العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1992، ص: 119.

ب. ضرورة حماية الأسرة من الأمراض المعدية بـ:

1. تزويد المسكن بالمياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلي.
2. التخلص من الفضلات بأنواعها بطريقة صحية عن طريق جمعها ونقلها إلى أماكن مخصصة لها بوسائل تمنع انتقال الجراثيم للأفراد.
3. مكافحة جميع أنواع الحشرات التي تساعد على انتشار الأمراض.
4. حفظ الأطعمة الصالحة والتخلص من المواد الغذائية التي انتهت مدة صلاحيتها.
5. إذا كان في البيت حيوانات "كلاب، قطط..." يجب مراقبتها وإخضاعها لفحص بيطري بشكل مستمر لتفادي إصابتها بعدوى جرثومية.
6. تخصيص لكل فرد من الأسرة غرفة نوم لتجبب الازدحام والأمراض التنفسية والجلدية والمعدية.

ج. شروط الوقاية من الحوادث المنزلية:

1. إقامة المسكن على أرض صلبة وثابتة.
2. تفادي استعمال مواد بناء مغشوشة، والاعتماد على مواد صلبة وصالحة لها قوة الاحتمال لأطول مدة زمنية ممكنة.
3. توفير كل ما يلزم للوقاية من الحرائق وحوادث الكهرباء والغاز.
4. إجراء كل الصيانات الضرورية للمرافق والتوصيلات الكهربائية والمجاري الصحية.

ولقد عرفت اللجنة المعنية بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الحق في سكن مناسب[1] بأنه مؤلف من مجموعة من الإهتمامات المحددة وتشكل العناصر المكونة هذه في

---

[1] توفيق محمد خيضر: مبادئ في الصحة والسلامة العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ط1، ص: 96.

مجموعها الضمانات الأساسية الممنوحة قانونا لجميع الأشخاص بموجب القانون الدولي وهي:

- تضمن الحماية القانونية ضد الإخلاء أو المضايقة أو التهديدات.
- إتاحة الخدمات والموارد والبنية التحتية بشكل مستدام.
- القدرة على تحمل تكلفة السكن وضرورة تأمين إعانات للسكن لغير القادرين.
- يجب أن يتوفر للقاطنين الحماية من الأشياء التي تهدد الصحة.
- أن يكون السكن سهل الوصول خاصة بالنسبة للأطفال والمرضى والمعاقين والشيوخ.
- وجود السكن في موقع قريب من موقع العمل والمراكز الصحية والمدارس.
- أن يعبر السكن عن هوية المكان المتواجد فيه.

2. وظائف السكن:

يقدم السكن عدة وظائف أساسية انطلاقا من شكله والغرف التي يتكون منها والتجهيزات التي يتوفر عليها:

ويوضح عبد الحميد دليمي بالإستناد على ما قدمهRoberet leraux في دراسته حول ايكولوجية الإنسان أن المسكن يستجيب إلى ثلاث وظائف:[(1)]

1. يقي الفرد من العواصف والأمطار والثلج والشمس.
2. يحافظ على الفرد من العدوان الخارجي.
3. يحافظ على الأشياء السرية

كذلك بالإعتماد على ماقدمته جاكلين بالماد Jackueline palmade فتبين في دراستها حول مشكل السكن أنه يلبي أربع وظائف أساسية:[(2)]

(1) (2) عبد الحميد دليمي : دراسة في العمران السكن والإسكان ،المرجع السابق، ص ص: 35-37 .

1. يحمي السكن الفرد من العالم الخارجي وتشرح هذه العبارة في قولها" لا يراني أحد" إلا في الحالة التي أريد فيها ذلك.
2. وظائف حفظ الأنا في وسط المجال الذي تعيش فيه العائلة، يجب أن يوفر لكل فرد من أعضاء العائلة الاستقلال في المجال الذي تشغله العائلة.
3. وظائف الضمانات الاجتماعية وتكوين وحدة العائلة أي يجب على السكن أن يوفر مجالا خاصا بالأطفال ويوفر مكان للتركيز النفسي والاستهلاك العاطفي يجب أن يوفر أيضا مجالا يسمح لكل عضو من أعضاء العائلة أن يقوم بدوره وأن يتطور.
4. وظائف الاستقبال والحياة الاجتماعية، التنظيم الحر للمجالات وظيفة الحفاظ على الأشياء القديمة وإمكانية إدماج وسائل الحياة العصرية مكان للغسالة وآخر للمكيف

المسكن يعتبر مأوى للإنسان هذا المفهوم من المعاني التقليدية التي ترافقت منذ فترة زمنية بعيدة، ويأخذ معنى المكان الذي تتحقق فيه الحاجات الجسدية ورعاية الأطفال وحفظ الممتلكات وعلاوة على ذلك فهو ليس مكانا للإيواء فقط ولكنه وعاء للتنشئة الاجتماعية ومجال إقامة العلاقات الأسرية[1] يمثل السكن البيئة السكانية، الجيرة الحي الصغير أو الهيكل البنائي، الذي يتخذه الإنسان مأوى، والبيئة التي تجاور هذا البناء بما فيه كل الخدمات والتسهيلات والاستعدادات والوسائل اللازمة للصحة الجسمية والعقلية والتعايش الاجتماعي السليم للأسرة والفرد[2] كما يحقق السكن وظيفة الحماية هذا المعنى الذي يتحقق من خلال اعتبار المسكن أحد مصادر الأمن الذاتي للأشخاص فهو الذي يدرأ عنهم المخاطر مهما كان نوعها وبذلك يعطي الإحساس بشعور الانتماء للمجتمع، وبناءا عليه فقد أصبحت الحماية تحمل بين طياتها معاني الاستقرار الرضا لذلك يسعى الأشخاص الذين يفتقدون لهذا الشعور إلى الانتقال من مكان إلى آخر لتحقيق الهدف المنشود.

[1] عبد الرؤوف عبد العزيز الجرداوع: الإسكان في الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ص: 27.
[2] عبد الحميد دليمي، الاتجاهات النظرية حول مشكلة الإسكان، مجلة الباحث الاجتماعي، ع 05، جانفي 2004، ، ص: 114.

يلعب شكل المسكن وما يحتوي عليه من تجهيزات والتي تعتبر بدورها مرآة عاكسة لمستواه الاجتماعي والثقافي أهمية كبيرة في تكوينه وتنشئته.

إن وظيفة السكن هو خلق الاستقرار والتقارب بين الأفراد والأسر حسن الجوار وحياة اجتماعية مرغوب فيها، لذلك فالمسكن من أولوية الحاجات عند الأفراد وليس معنى ذلك أن الأفراد والأسر تسكن لمجرد اللجوء باعتبار المسكن يمثل حاجات فيزيولوجية، واجتماعية سيكولوجية، ثقافية...الخ ومن المفروض أن يوفر لكل فرد من أفراد الأسرة كل وسائل الراحة سواء جسدية أو نفسية كما يضمن طموح توسع العائلة سواء من الناحية المادية أو التنمية الفكرية أو الانشراح العاطفي.

3. استخدامات المسكن ومشكلاته:

أ. الحاجيات الفيزيائية الضرورية بالمسكن:

يحتاج المسكن من أجل استمرار وظيفته إلى مجموعة من الشبكات إما أن تظهر على السطح أو أن تكون مغمورة في التراب، كذلك يحتاج إلى مجالات متنوعة من أجل تحسين منظره وتنميته وتوفر هذه الحاجيات يسهل حياة الأسرة وكذلك كل الأعمال المنزلية وهي:[(1)]

1. المياه المنزلية:

المياه هي العصب الرئيسي لحياة أي كائن حي لذا فكل فرد يسعى لأن يزود منزله بها ولذلك تسعى السلطات المحلية في كل أنحاء الوطن لتسهيل العملية من أجل تزويد مساكن الأفراد فاستعمال الماء في المنزل متعدد وضروري يستعمل للنظافة للشرب للطهي... إلخ، ويجب أن تكون المياه متوفرة بشكل كافي ومعالجة وبجودة عالية ؛ في بلدنا كثيرا ما نسمع ونرى ما يعانيه سكان العمارات من عدم توفر المياه وخاصة في الطوابق الأخيرة وهذا ما يضبط الأسر إلى شراء صهاريج المياه وتكون في أغلب الأحيان غير مراقبة من المصالح المعنية.

---

(1) خلق الله بوجمعة: العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2005، ص: 58.

بالرغم من لجوء الدولة إلى تحلية مياه البحر بالإضافة إلى السدود المتوفرة إلا أن المواطن لا زال يعاني من ندرة المادة الحيوية وإذا توفرت تكون في كثير من المرات ملوثة وتسبب أمراض معدية.

2. قنوات الصرف الصحي "المجاري":

هي قنوات تصريف المياه القذرة من داخل المنزل إلى الحفر الخاصة بكل مسكن، وتعد هذه القنوات بنى تحتية أساسية تظهر في أدوات التعمير إن هذه الشبكات التحتية تفرز الكثير من المشاكل كونها مصدر للأمراض المختلفة والروائح المزعجة، وعند إنشائها تتطلب تكاليف باهضة لذلك فأغلب مساكن البناء الفوضوي لا تتوفر على صرف صحي.

3. الكهرباء والغاز:

تعتبر من أهم وسائل الاستخدامات المنزلية وتعد من أهم عوامل الراحة بالمنزل.

4. المطبخ، الحمام، المرحاض:

هي مرافق أساسية وضرورية لكل مسكن خاصة في المساكن الحديثة، لأن بعض المساكن التقليدية تعاني من عدم توفر هذه المرافق بالصورة الضرورية خاصة الحمام بالنسبة للسكنات الهشة والأكواخ.

وتعرف كل هذه العناصر الأساسية بمعامل الراحة بالمساكن والتجهيزات الصحية وكلما زادت درجة وجودها توفرت الراحة للأفراد الساكنين.

ب. عناصر المسكن:

ينقسم المسكن إلى عناصر أساسية وتؤدي وظائف وأنشطة خاصة بكل عنصر وهي كما يلي:[1]

1. منطقة للنوم:

يعد هذا المجال في السكن خصيصا للنوم وذلك طلبا للراحة والهدوء ويجب أن تبتعد هذه المنطقة عن منطقة الخدمات والعمل والمعيشة لتوفير الهدوء والراحة النفسية، كما يجب أن تتوفر بها بعض الشروط الصحية مثل: التهوية الكافية، ضوء الشمس ومن الأفضل ألا يزيد عدد الأفراد في كل حجرة عن إثنين.

2. منطقة المعيشة:

وهي المنطقة الحيوية بالمسكن وتتم بها عدة أنشطة ولكنها غالبا ما تكون أنشطة خاصة بأفراد الأسرة، لذا يجب أن تكون في مكان منعزل عن المدخل الرئيسي للمسكن، حتى يستطيع أفراد الأسرة ممارسة أنشطتهم بشيء من الحرية والراحة، كما يتم في هذه المنطقة اجتماع الأسرة وممارسة الهوايات وتناول الطعام، وقد يتم استقبال بعض الزوار المقربين.

3. منطقة الخدمات:

من المناطق المهتمة بالمسكن تضم المطبخ، الحمام، أماكن التخزين، مدخل السكن في غالب الأحيان تتم الأنشطة الخاصة بكل عنصر في المنطقة المحددة لها، لكن قد تجتمع الأنشطة في منطقة واحدة مثل المعيشة النوم وينتشر ذلك في المساكن ذات المساحات الصغيرة، والمساكن الفقيرة.

---

[1] فاتن مصطفى كمال: تأثيث المسكن، مجلة المودة، القاهرة، فيفري 2005، ع 33، ص: 17.

ج. التقسيم الداخلي للمسكن وحجم الأسرة:

تعاني الكثير من المساكن في الجزائر من الضيق وارتفاع الكثافة بها خاصة في المساكن الجماعية أو المساكن الممولة من طرف الدولة بحيث لا يمكنها تمويل مشاريع سكنية ضخمة تحتوي على عمارات مرتفعة وفاخرة وذات شقق واسعة وغرف مريحة وذلك يرجع لعدة عوامل منها ارتفاع أسعار العقار، وارتفاع أسعار مواد البناء، اضمحلال المساحة العقارية بسبب النمو الحضري، وتغير الظروف الإقتصادية وتحرير المبادرات بالانتفاح على إقتصاد السوق وكذا التخطيط العمراني الغير سليم... إلخ.

وسنتطرق فيما يلي إلى **المعايير العالمية لاستعمال الغرف من قبل الأفراد والمحددة في مؤتمر فنكوفر – كندا عام 1996** كما يوضحه الجدول رقم (18). [1]

فئة الأفراد في استعمال الغرفة الواحدة	المعاييــر
من 0,1 إلى 0,7	كثافة السكان ضعيفة
من 01 إلى 1,1	كثافة عادية
من 1,9 إلى 02	إكتظاظ مقبول
من 2,3 إلى 3,3	إكتظاظ
من 3,4 إلى 15	إكتظاظ غير مقبول

المصدر: المؤتمر العالمي للسكن والإسكان كندا 1992

وإذا ما طبقت هذه المعايير على مجتمعنا لوجدنا أنه في كل غرفة من كل مسكن على الأقل ثلاثة أفراد، وهذا يبرز أن المساكن تعاني من الكثافة المرتفعة ويتجسد هذا خاصة في المساكن الجماعية "سكن العمارات"، لذلك كثيرا ما يبحث الأفراد الساكنين بالعمارات عن سكنات أخرى تستجيب لجميع متطلباتهم وتتوافق مع حجم أسرهم خاصة وأن هذه المساكن تعاني من رطوبة عالية في فصل الشتاء من جراء التكدس والتزاحم في غرفة واحدة.

(1) عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة قسنطينة، 2004، ص: 18.

هذا الازدحام يفرز مشاكل وآثار خطيرة على الأسرة ومن كل الجوانب صحية، نفسية أخلاقية، إجتماعية وبالإنطلاق من حق كل فرد في تلبية حاجياته فهو بالتأكيد يحتاج إلى غرفة مستقلة يمارس حياته الخاصة وكما يريد.

وقد حدد المؤتمر المنعقد بألمانيا **الحد الأدنى للمعايير المساحية حسب عدد الأفراد وعدد الغرف** كما يلي في الجدول رقم (19)

الغرف	عدد الأفراد	المساحة (م^2)
3	3	56
3	4	62
4	4	65
4	5	75
4	6	82
5	6	87
5	7	94
5	8	110
6	8	114

المصدر: وكالة ترقية السكن قسنطينة 1999

بالنظر إلى هذه المعايير نجدها لا تتوافق مع ما هو متوفر في بلادنا بحيث لا نستطيع هذا الأخير توفير الأمتار المربعة الكافية في ظل نمو ديمغرافي سريع وهائل.

ويعبر معدل إشغال المسكن عن متوسط عدد الأفراد في المسكن، ويعتبر مؤشر في تحديد الإحتياجات الفعلية في ميدان المسكن، إذا اقترن مع نصيب الفرد في المساحة السكنية[(1)]، كما يعتبر مؤشرا ولا على تفاقم أزمة السكن والإسكان من خلال ارتفاع كثافة

[(1)]خليل عبد الله مطاوع: مدينة العلمة السكان والعمران تهيئة المجال الحضري، رسالة ماجستير في تهيئة المجال، قسنطينة، 1994، ص ص: 237 – 238.

المسكن، ولقد أثبتت الدراسات السوسيولوجية أن إرتفاع درجة التزاحم في المسكن تولد توترا نفسيا لدى مستعمليه فالمسكن الواسع أصبح ضروريا في الوقت الحاضر.

ويمكن حساب معدلات الأشغال كما يلي:[1]

- معدل أشغال المسكن الخام = عدد السكان الإجمالي / عدد المساكن الإجمالي
- معدل أشغال المسكن الصافي = عدد السكان الإجمالي / عدد المساكن المستعملة فعلا في السكن
- معدل عدد الأسر/مسكن = عدد الأسر بالمدينة / عدد المساكن المستعملة فعلا للسكن

4- أنماط السكن في الجزائر:

أ. تعريف أنماط السكن:

كثير ما يتداول مصطلح أنماط السكن وذلك انطلاقا من أشكال المساكن ومضامينها، فمن حيث الشكل تختلف في مظهرها الخارجي أي أنها ليست متجانسة من حيث مادة البناء، الشكل الهندسي أما بالنسبة للمضمون فمن حيث التقسيم الداخلي للمسكن إما أن يتكون من غرفة أو غرفتين أو ثلاث أو أربع أو أكثر وكل منها يختلف عن الآخر من حيث الحجم ويصطلح البعض على هذا المفهوم بنوعية السكن الذي يعرف بأنه" الوحدة السكنية التي تضم مجموعة من السكان الذين لهم مستوى معيشي وتتمثل هذه الوحدة السكنية في الشكل الهندسي المعماري الذي يميزها عن بقية الوحدات السكنية الأخرى كالعمارات والمباني الأرضية والفيلات...إلخ[2]

ويعرف النمط على أنه شكل يحمل أخص الصفات التي يتميز بها معظم أفراد فئة معينة وما يعتبر عينة مختارة من هذه الفئة، يضاف إلى ذلك أن فريق آخر يوازي بين مفهومي النمط والنموذج بحيث يعبر عن عينة تمثيلية تجمع العدد الأكبر من عناصر طريقة السكن والعيش لمجتمع ما.

---

(1) خليل عبد الله مطاوع، المرجع السابق، ص: 238.
(2) الصادق مزهود، المرجع السابق، ص: 59.

أما معجم علم الاجتماع فإنه يعطي دورا لمصطلح النمط على أنه استخلاص العناصر الثابتة والتي من خلالها نستطيع أن نقارن ونصنف.

فيدل هذا المصطلح على مجموعة من الصفات المميزة لشكل البناء الخارجي من الناحية الهندسية لمجموعة من المساكن بحيث تميزها عن المساكن الأخرى[1].

ب. أشكال نمط السكن:

من بين أنماط السكن الموجودة في القطر الوطني مايلي:

1. نمط السكن الفردي:

هو مسكن تستعمله أسرة واحدة تكون في أغلب الأحيان أسرة نووية وقد يكون هذا المسكن خاص بالأسرة أي ملك لها وهي التي قامت ببنائه أو قامت بشرائه أو كرائه بهدف الاستعمال الفردي وهذه المساكن تجمع بين الطابع القديم والحديث من حيث الشكل الخارجي، تعرف بكتلتها البسيطة، وهذا النمط يمكن القول أنه عبارة عن تزاوج بين النمط التقليدي والحديث أو بعبارة أخرى مزاوجة بين الطراز العربي القديم والمتطور الحديث هي مساكن دون حديقة أو ساحة ويمكن تصنيف نوعين من هذا النمط:

أ. **مسكن فردي قديم:**

ويتمثل في الفلل الفاخرة التي ظهرت في أوربا وانتقلت إلى دول العالم الثالث عن طريق المستعمر، شيد في الجزائر كنمط يعبر عن ربط الأوربي للوصول إلى المركز الاجتماعي المتمثل في البرجوازية الصغيرة التي تهدف إلى التباهي والتفاخر سواء بالسكن فيها أو تركها لمواسم الراحة والاصطياف وعلى الرغم من كونها نمط قديما إلا أنها بنيت بمواد تعتبر حديثة نوعا ما في ذلك العصر كالحديد والخرسان والحطب والاسمنت وتتضمن الشرفات ومرائب السيارات والحدائق[2] أما الأنماط السكنية الخاصة بالجزائريين فإنه قلما نجد هذا النمط أو أي نمط آخر يتميز بالفردية نظرا لطبيعة المجتمع الجزائري عامة والأسرة الجزائرية خاصة، والتي تهمل إلى السكن في إطار عائلي قرابي تسوده المودة.

---

[1] وحيد حلمي حبيب: تخطيط المدن الجديدة، دار مكتبة المهندسين، القاهرة، ج1، 1991، ص: 63.
[2] عبد الحميد دليمي: الاتجاهات النظرية حول مشكلة الإسكان، المرجع السابق، ص: 114.

ب. مسكن فردي حديث:

بنى هذا النمط من المساكن بعد الاستقلال، وفقد هذا النمط خاصيته كونه يشير إلى طبقة اجتماعية معينة، بل أصبح بإمكان الكثير من الفئات الاجتماعية المختلفة فيها متنفسا لأفكارها ورغباتها وإبداء رأيها في تصميم البيت وكيفية توزيع الغرف ووضع النوافذ بالإضافة إلى إحساس الامتلاك وحرية التصرف في مشاريع جديرة كإضافة غرف جديدة، إضافة طوابق لتوسيع البيت لكن هذا المسكن كثيرا ما يتخذ الشكل التقليدي وذلك بنائه على المستوى الأرضي يوضح فناء يتوسط الدار، وتشكل الغرف حلقة دائرية أو رباعية تطل على الفناء عن طريق الأبواب والنوافذ وتضاف سلالم تؤدي إلى السطح ،وما يميز هذا النوع هو البناء لأن عملية بنائه تتطلب إمكانيات مادية خاصة فيما يتعلق بمواد البناء لذلك فإن أغلب هذه المساكن في الجزائر لا تبنى دفعة واحدة بل تمر بمراحل ويأخذ شكلا نهائيا لأنه سكن يرثه الابن عن الأب مما يدفع كل واحد منهم لإجراء تغييرات إصلاحات وفقا للتغيرات التي تمر بها العائلة.

2. النمط الجماعي:

هو عبارة عن العمارات التي تتكون من مجموعة من الطوابق قد تصل إلى عشرة طوابق أو أكثر ويشترك سكانها في مدخل واحد وقد تكون متجانسة في الداخل وتختلف من حيث عدد الغرف[(1)].

كذلك هو المسكن الذي تستعمله أسر عديدة سواء كانت تربطها علاقات قرابية أو لا وينقسم إلى:

أ. مسكن جماعي تقليدي: هذا النوع من المساكن يبنى من طرف الأفراد طبقا لممارستهم اليومية الخاصة بالعائلة التقليدية" الفلاحة" التي يعمل أفرادها في الزراعة وقد

[(1)] الصادق مزهود، المرجع السابق، ص: 60.

بنى بمواد بسيطة تقليدية وقد كان مسكنا ريفيا متواضعا مهيأ لتلبية حاجات أهله بشقيه الداخلي والخارجي وابتعد عن الإسراف في استعمال مواد البناء يتميز بالبساطة[1] .

لقد حافظ المسكن التقليدي على بقائه ونسقه القديم حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي وبدأت الإشكالية المستعارة من المدينة تدخل القرية بعد ذلك فحل مثلا الحجر الأبيض وحجارة الباطون محل الطين والتراب الأبيض.

معظم المساكن القديمة من الخارج محاطة بصور عال وكانت وظيفته حجب المسكن عن الطريق والمساكن الأخرى المجاورة له وهو نمط متسع في المدن الإسلامية وتتخلله بوابة كبيرة وضمنها بوابة صغيرة ندخل من خلالها أرض الدار[2] والسكن كان يأوي العائلة الأب والأبناء المتزوجين وكل الأهل " الأصول والفروع" أما من الداخل فهو عبارة عن بناية تتمحور حول ساحة مركزية تدعى وسط الدار أو الفناء أو الحوش وهو يعتبر كحيز مشترك ينتمي إليه جميع سكان المسكن يقومون فيه بجميع الأعمال المنزلية كالطبخ والتنظيف...الخ.

وتفصله عن الشارع تجهيزات مختلفة تدعى ممرات سقيفة دهليز حيث يحمي السكان من كل مكروه، وتمنح البناء فرصة الاختفاء عن حضور الضيوف من الرجال فهذه الساحة ليست مجرد فراغ يسمح بدخول المواد وأشعة الشمس بل هي أحد الركائز المعمارية والاجتماعية الأساسية التي تميز الإقامة في المدينة[3].

ب. مسكن جماعي حديث:

بعد الحرب العالمية الأولى بدأ المجتمع الريفي يتجه إلى الحضارية وهو مجتمع جمع بين الريفية والحضرية للتغلب على أزمة السكن والإسكان التي عرفتها الدول الأوربية نتيجة للدمار والخراب الذين خلفتها الحرب، بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الهجرة نحو المدن تتسع وأخذ عدد السكان يتزايد وبدأ استعمال أدوات حديثة في البناء وبدأت تنشأ الأحياء الجديدة وأدخل استعمال المياه والكهرباء والتجهيزات التكنولوجية بالمنازل، فالمسكن

(1) رجاء مكي طبارة ، المرجع السابق، ص ص: 104-105.
(2) رجاء مكي طبارة، المرجع السابق، ص: 105.
(3) نقس المرجع، ص: 62.

الجماعي الحديث عكس المسكن التقليدي فهو شقة داخل بناية ندخله عبر درج أساسي أو يمكن أن يكون بناء مستقبلا " فيلا" قصر مسكن حديث سمته العائلية الأساسية مغادرة الأبناء لمنزل الآباء تطلعا لحياة الاستقرار وغالبا ما يقسم هذا المسكن إلى:

- صالون أو اثنين.
- غرفة للجلوس " الاستقبال"
- غرفتين أو أكثر للنوم.
- حمام أو اثنين.
- مطبخ وبجانبه غرفة للمؤونة.
- مدخل أساسي يوزع الغرف يمينا وشمالا.
- شرفة أساسية " بمواجهة غرفة الاستقبال".
- شرفات ثانوية " بمواجهة غرفة النوم أو المطبخ"

أما في المساكن المبنية من طابقين أو ثلاثة " فيلا" فتكون غرف النوم في الطابق العلوي مضافا إليها حماماتها الخاصة بها[1]

3. النمط الأوربي:

يتكون عادة من طابقين أو أربعة طوابق، تتميز بأشكالها الخارجية المزخرفة وجدرانها السميكة وسقوفها المغطاة بالقرميد الأحمر، وتمتاز باتساع حجمها واتساع غرفها.

---

[1] رجاء مكي طبارة، المرجع السابق، ص ص: 115-116.

4. نمط الفيلات:

تمتاز بجمال المظهر والاتساع والاعتدال في الارتفاع نادرا ما تتجاوز أربع طوابق هي المساكن الضخمة التي يتفنن البناءون في أشكالها غالبا ما تحيط بها منطقة خضراء أو حديقة، وقد تسكنها عائلة واحدة أو عدة عائلات ويعتبر هذا النمط من الأنماط التي عرفتها المدينة وقد ارتبط بالطبقة الارستقراطية.

5. نمط المحتشدات:

هي من البيوت المتواضعة جدا إذ تتفق جميعها في أشكالها الخارجية وتقسيماتها الداخلية، وقد ارتبط اسمها بظروف تاريخية مهنية، ففي السنوات الأخيرة من الحرب التحريرية لجأ الاستعمار إلى محاولة فرض سياسة الأمر الواقع على السكان وحشدهم في مساكن تفتقر إلى أبسط الشروط الضرورية وبنيت هذه المحتشدات خصيصا لغرض فرض العزلة على السكان لمنعهم من تقديم المساعدة للمجاهدين.

6. نمط السكن الفوضوي:

هي عبارة عن مباني بنيت بمواد تحصل عليها أصحابها من أماكن القمامة أو المواني، أو أماكن التخزين، والمتمثلة في القش وصفائح القصدير أو الخشب ...إلخ، تفتقر مساكن هذا النمط إلى الشروط الصحية والهندسية المعمارية وتعتبر مرآة عاكسة للفقر الذي تعيشه المساكن الريفية القادمين منها، ويقصد بها كذلك الأحياء التي أنتجت خارج النطاق التشريعي التقني والرسمي يتميز السكن الفوضوي بعدم كفاءة بنائه، غياب التسهيلات المقدمة من قبل الإدارة الشعبية، غياب التجهيزات الصحية " المياه" مجاري التصريف، الإضاءة، الطرق المعبدة وفي أغلب الأحيان يكون بناء هذه المساكن بدون موافقة أصحاب الملكيات أو الاستيلاء عليها وبالتالي هي مخالفة للقانون تماما، هذا النمط أسوء نمط عرفه الإنسان في هذا القرن وهو منتشر في كل الدول وخاصة النامية[1] ويعرف كذلك بمساكن واضعي اليد، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والصحية والثقافية كانتشار الأمراض الأوبئة، غياب الأمن...الخ

[1] الصادق مزهود، المرجع السابق، ص ص: 59-62.

كما يعرف بالسكن العشوائي يذهب السيد الحسيني في تعريفه للسكن العشوائي بأنه ذلك السكن الذي يعتمد على مدى شرعية الأرض أو المسكن أو كليهما وهو من أنماط السكن الحضري الفقير وهو بدوره يمثل مشكلة يمكن أن نقول أنها مشتركة في معظم الدول النامية بغض النظر عن الفروق الموجودة، من أهم خصائص السكن العشوائي عدم قانونيته ونشأته غير المنتظمة من خلال هذين التعريفين تستبعد المساكن التي يقيمها الفقراء على الأراضي المشتراة، ولا تدخل في نطاق التخطيط الحضري للمدينة وبالتالي لا تلقي قبولا قانونيا من جانب البلديات وفي كثير من الأحيان تفتقر هذه المساكن إلى الحد الأدنى من المرافق والخدمات الضرورية الحضرية[1].

وقد يضم السكن العشوائي بمعناه الاجتماعي الواسع أنماط سكنية متخلفة ورديئة والمتمثلة في العشش الأكواخ البيوت القصديرية....الخ[2]

كما يمكن إدراج هذا النمط ضمن اسم السكن الهش أو السكن العارض السكن غير الصحي أو السكن غير اللائق habitat précaire ومن أبرز التعريفات لهذا النمط:

- مجمل المساكن التي لايتوفر فيها الحد الأدنى من حيث الأمن والراحة لحياة أسرية لائقة.

- هو عبارة عن بيوت من الأغصان والوسائل المسترجعة كالحديد والصلب القديم أو الدلاء تقطنها فئات محرومة تعاني البطالة والجوع ولا تجد العمل في المدن.

- برارك من الأغصان والزانقل، تفتقد إلى الماء الشروب والكهرباء والغاز وكذا قنوات الصرف الصحي والطرق المعبدة، والتهرب من المحاسبة البلدية تقوم على مساحات مختارة بدون ملاحظة وبصورة معزولة في بداية المدن الكبرى[3].

---

(1) السيد الحسيني، المرجع السابق، ص: 54.
(2) نفس المرجع، ص: 55.
(3) W.W.W.ULUM NL/d39hml. أنظر الموقع.

ثانيا: تعريف الإسكان:

هو المجال المنظم والمسكون بالمجتمعات الإنسانية لتنمية إنتاجهم المادي والثقافي والذي بني في حدود الإسكان وهو ذو قيمة ممتعة له ثلاث وظائف الإنتاجية ومجال العمل ومجال الحياة.

وانطلاقا من أن حياة الإنسان العائلية مندمجة في الحياة الاجتماعية الجماعية تنموا وتتطور سيرورة دائمة وتتعرض للتحول والتغير، وبذلك يكون الإنسان في عالمه الخاص والصغير والمتمثل في المسكن مندمجا في وسطه الجماعي بصفة ديناميكية في تغيير المجال الحضري[1].

باعتبار الإسكان غير مقتصر على المسكن بل يتعداه ليشمل الحي وما يحويه من مرافق ومؤسسات خدمية تخدم الأفراد وتشبع حاجاتهم وتعمل على استقرارهم، فيظهر استقرار الفرد من خلال ثلاث مؤشرات أساسية:

1. الإطار المعيشي والثقافي من خلال شخصيته الفرد والعائلة والمجتمع.
2. التهيئة للتمتع بالحياة الخاصة.
3. العلاقات ومشاركة السكان في إتخاذ القرار، حيث ظهر هذا المؤشر وبصورة فعالة في الآونة الخيرة من خلال تشكيل لجان لكل حي في مختلف البلديات وهي صورة إيجابية لمشاركة المواطن في اتخاذ القرار.

يتفق الكثير من الباحثين والدارسين المختصين في ميدان الإسكان على ضرورة وأهمية التجهيزات الجماعية باعتبارها عوامل مساعدة على الاستقرار البشري في أي مجتمع، وتعتبر هذه التجهيزات من مؤشرات وصور تحضر المدن فكلما توفرت هذه التجهيزات في تجمع ما كلما كانت حياة الأفراد في المدينة أفضل وأكثر راحة، فهي توفر الجو للاستقرار وبالتالي الإبداع والابتكار...[2]

---

[1](2) عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن والإسكان، المرجع سابق، ص: 41-42.

ونظرا للأهمية التي تحتلها التجهيزات الجماعية نص الميثاق الوطني لسنة 1976 أن التجهيزات الاجتماعية مثل المراكز التجارية والمنشآت الصحية والطبية والمركبات الرياضية والتسلية والفضاءات الخضراء، وسائل النقل الجماعي كلها تجهيزات يجب أن تتوفر في الأحياء الموجودة والمستجدة[1] لتلبية الحاجات الضرورية والمتزايدة للسكان.

بالنظر إلى خريطة التجهيزات الجماعية والاجتماعية للمدينة الجزائرية نجدها تتجمع وتتركز في التجمعات القديمة وفي المناطق التي بنيت في فترات زمنية بعيدة ومع تنامي وزيادة عدد السكان بالتجمعات الجديدة أصبحت عاجزة عن تلبية حاجياتهم ويسبب ذلك خلل بين الكثافة السكانية والتجهيزات الجماعية والاجتماعية يحدث مشاكل كالإزدحام...الخ .

1. عناصر الإسكان:

قدم مركز البحوث Comedore في عام 1978 عناصر الإسكان التي يجب توافرها في جميع الأحياء الجزائرية وهي كالتالي:

فالضروريات من التجهيزات العامة هي شبكات المياه، الغاز، كهرباء، شبكات الصرف الصحي.

- **عناصر الإسكان الإدارية والمتمثلة في:** خدمات، فضاءات خضراء، بساتين عامة، مقهى، مطعم.
- **الصحية:** حمامات، مركز حماية الأمومة والطفولة، مستوصف.
- **التربوية:** دار الحضانة، متوسطة، ثانوية، ثانوية تقنية، مركز التعليم المهني.
- **الثقافية:** مركز ثقافي، سينما مسرح، دار الشباب.

(1) الميثاق الوطني 1976.

- **التجارية:** نهج تجاري، محلات ودكاكين، سوق، تعاونية سوق الفلاح، صناعات يدوية[1].

يعتبر المسكن والحي الذي يجاوره بيئة سكنية للإنسان فيها يشكل علاقات وروابط عائلية في داخل هذا البناء الصغير، وبخارجه يشكل الفرد علاقات الجيرة الصداقة علاقات العمل... إلخ وتعتبر البيئة المجاورة لهذا البناء بما تتوفر عليه من خدمات ومرافق ضرورية ووسائل أساسية لضمان صحة الإنسان المقيم فيها جسميا وعقليا والتعايش الاجتماعي السليم للفرد والأسرة.

ثالثا: الإسكان كسياسة للتنمية الحضرية

تعد مشاريع الإسكان وتخطيط المدن وإعادة تخطيطها من جوانب التخطيط العديدة من أجل التنمية فهي تقدم إسهاما بارزا في تنمية مشاريع أخرى، على الرغم من أن البلد يبدأ في تنفيذ برامج الإسكان من أجل إقامة مساكن جديدة خاصة البرامج المعدة إعدادا جيدا تلقائيا يستفيد اقتصاد البلد من جوانب عديدة كالقضاء أو التخفيف من حدة البطالة بمناصب الشغل التي يخلقها قطاع السكن، كذلك تعمل على تنشيط السوق من خلال استعمال مواد البناء كما تساهم في التنمية المالية الاقتصادية من خلال عمليات الإدخار، فإنشاء للرهونات يقدم القروض بفائدة مقبولة تفتح بدورها آفات جديدة للدخل الناجم عن الضرائب.

للحكومات سلطات كبيرة في وضع معالم البيئة القومية والتأثير عليها على أنه ليس كل الدول تعطي أهمية كبيرة للإسكان في وضع معالم النماذج المدنية[2].

هناك تبيان واختلاف شديد بين السياسات الإسكانية في المجتمعات الغنية والفقيرة بالرغم من تشابه المشكلات الإسكانية في المظهر إلا أن طبيعتها وعلاجها تختلف اختلافا كبيرا بين العالمين، فالمجتمعات الغنية تتمتع بالإستقرار السياسي والقوة الاقتصادية وبالتالي لها كل القدرة على مجابهة هذه المشاكل بالإضافة إلى ذلك أن سكانها يتمتعون بدخل عال، كذلك تشجيع الحكومات على القروض لبناء أو شراء سكن.

---

(1) عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن والإسكان، المرجع السابق، ص ص: 46 – 47.
(2) تشالز إبرمز، المرجع السابق، ص ص: 178 – 179.

أما في المجتمعات الفقيرة فإن الأمر يختلف تماما فهذه المجتمعات عانت أزمة استعمارية حادة، نالت على إثرها استقلالها، وبالتالي فهي الآن تعاني من وضع اقتصادي متدهور ومشاكل إسكانية عنيفة إثر الدمار والخراب الذي تعرضت لها فهمها الوحيد والمؤقت كيف نؤمن الغذاء لسكانها بالرغم من أنها بدأت تخطو خطوات في التنمية وفي المجالات المختلفة، ومما يزيد الأمر تعقيدا انعدام الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات والحروب الأهلية وسيطرة العسكريين على الشؤون العامة. إضافة إلى ذلك الصراعات بين التحديات التي تواجه الإنسان وبين القيم والعادات الموروثة فالمجتمعات الفقيرة لم تتخلص من عاداتها القديمة، إن انعدام الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات يؤدي حتما إلى انعدام الاستقرار الاقتصادي وبالتالي صعوبة التخفيف من حدة مشكلات الإسكان.

والملاحظ أن المجتمعات النامية استمدت سياستها من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي فالسياسة الأمريكية قائمة على الاقتصاد الحر والملكية الفردية للأرض ووسائل الإنتاج، أما السياسة السوفياتية فهي التي تقوم على الملكية الجماعية في كل وسائل الإنتاج والفرد ضمن الجماعة والدولة هي التي تتولى مهمة بناء الأراضي وتوزيعها على الأفراد والجماعات.

إن الدول النامية تحاول تبني سياسة معينة في مجال الإسكان إلا أنها تبقى عاجزة دوما وبذلك نجدها تقوم بين العديد من القوانين تعطي الحق للدولة في فرض سيادتها، في حين آخر نجد قوانين أخرى تشجع على الملكية الفردية...[1]

فتعاني الدول عامة والنامية خاصة من **عقبات ومشاكل** في مجال الإسكان ومن أهمها:

---
[1] تشالز إبرمز، المرجع السابق، ص ص 46 – 57.

انخفاض الدخل مع ارتفاع نفقات السكن: فيلجأ الكثير إلى حرمان أنفسهم من أجل الادخار لبناء مسكن خاصة مع ارتفاع أسعار مواد البناء وتكاليفه.

سعر الأرض والتحكم بالمضاربة بها: بنمو المدن وتوسعها ارتفعت أسعار الأرض بحيث أصبح ثمنها يوازي ثمن المبنى الذي سيقام عليها[1].

فهناك حاجة إلى وجود سياسة خاصة بالأرض تجعل من الممكن توفير أرض بسعر معقول ووفق مخططات جديدة، ويجب أن تتضمن هذه السياسة أحكاما ثابتة بصدد تملك الأرض وتنظيمها واستخدامها والحصول عليها وفرض الضريبة عليها وتحصيلها.

انعدام ادخار: الكثير من المجتمعات في الدول النامية تصرف جزءا كبيرا من الأموال المدخرة في الرهونات الخاصة بالمنازل فالادخار في هذه الدول غالبا ما يكون على شكل مجوهرات أو نقد أو أموال خاصة يقوم صاحبها بإخفائها خشية التضخم المالي أو عدم الثقة في البنوك.

وكثيرا ما تلجأ العديد من العائلات إلى الاقتراض من أجل بناء أو شراء منزل وذلك لانعدام الادخار وبالتالي تحتاج لفترة تسديد المبلغ والفوائد المترتبة عليه.

انعدام صناعة البناء:

إن صناعة البناء "مواد البناء" في الدول النامية مازالت متخلفة جدا وتعاني من ارتفاع أسعارها، فالعامل في مجال البناء قد تعلم الحرف من غيره أو أثناء قيامه ببناء منزله، وبذلك فهذه المنازل تكون غير مخططة لقلة المهندسين، أو بالأحرى فإن تخطيطاتهم باهضة الثمن وبذلك فهي تقتصر على البناء والتخطيط للطبقات البرجوزاية.

التخلف في الهندسة المعمارية واستخدام المواد:

إن المشكلة الحقيقية في هذا المجال هي انعدام الثقة المعمارية والاهتمام بالكسب السريع، إضافة إلى اهتمام المهندس المعماري بالمشاكل والجوانب الهندسية دون إعطاء اعتبار للنواحي الاجتماعية أو بالشكل الذي ستكون عليه المدينة في المستقبل.

---

(1) أحمد بيومي وإسماعيل علي سعد: السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة، 1996، ص: 239.

غياب التخطيط وانعدامه في بعض المناطق:

إن بناء المساكن بدون تخطيط يؤدي في كثير من المناطق إلى استحالة شق الطرق فهي ضيقة تتسع للمارة ومرور السيارات...إلخ انعدام الأرصفة وإن وجدت تستغل من طرف الباعة وأصحاب المتاجر وهذا ما يجعل المرور عليها مستحيلا إضافة إلى مشاكل في النظافة العامة ومختلف مظاهر التخلف في الوسط الحضري[1].

رابعا: مظاهر المشكلة الإسكانية:

بالنظر إلى المدينة على أنها درجة متقدمة من الثقافة، تكون فيها العلوم متطورة إلى حد ملموس كما ترتفع فيها درجات الفن وتترقى مظاهر الحياة السياسية والدبلوماسية ومع النمو الحضري يمتد العمران ويتزايد عدد السكان بشكل ملحوظ وتزداد الكثافة السكانية وتنمو الصناعة ومجالاتها ويتزايد معها استخدام مصادر الطاقة المختلفة وبذلك يزداد معدل التلوث ويؤثر على التوازن الطبيعي للعناصر الطبيعية بصفة عامة ويتركز هذا التزايد في المناطق الحضرية والصناعية يوما بعد يوم، والإنسان بطبيعته يميل إلى التحضير والاستمتاع بالأساليب الحديثة والوسائل العصرية في معيشته، فقد أكدت هذه الحقيقة دراسة وانستي وشترن حيث ذكر أن حوالي 21 % من سكان العالم يعيشون في مدن أو تجمعات تصل إلى أكثر من 20000[2] وبذلك ظهرت عدة مشكلات في الوسط الحضري من أهمها مشكلات الإسكان وتتجلى مظاهرها في:

1. النوم على الأرصفة:

بالاتجاه إلى التحضير نمت وتضخمت المدن وخاصة مدن العالم الثالث نتيجة الأمواج الهائلة من الهجرة الريفية بسبب الحاجة والفاقة مع عدم كفاية ما تقدمه الأراضي الزراعية لمعيشة السكان، وفي ظل غياب السياسات الريفية يهرب الناس إلى المدن ويحتلون الأراضي الفضاء وينامون على أرصفة أو أية أماكن خالية يجدونها فعلى سبيل المثال مدينة بومي كان بها 400.000 ساكن رصيف في سنة 1968 من بين إجمالي عدد سكان قدره 4,5 مليون

---

(1) أحمد بيومي وإسماعيل علي سعد ، المرجع السابق، ص: 241.

(2) السيد حنفي عوض: المرجع السابق، ص: 173.

نسمة وفي أواخر التسعينات 4,5 مليون ساكن رصيف من بين 9 ملايين نسمة، نلاحظ زيادة سكان الأرصفة بمعدل أكثر من 10 أضعاف[1].

إن الحصول على سكن هو من أقل الأولويات لدى المهاجرين المعدمين الذين يعانون من عدم إيجاد مأوى فيلجأ الكثيرين إلى إفتراش الرصيف وتستمر لديهم هذه الظاهرة كلما سمحت لهم الفرصة بذلك وهذا يسببه عدم توفر السكن أو عدم توفر المساكن المناسبة لدخل الفرد فهذه الظاهرة نجدها عامة في جميع البلدان النامية باختلاف مستوياتها.

ولذلك نجد العديد يلجأ إلى بناء الأكواخ ونجد هذا المأوى يشترك فيه العديد من الأشخاص وفي سبيل السماح لهم بالنوم في المساكن التي يخدمونها، فيضطر البعض الآخر إلى تقديم خدمات مجانية لحصول على مكان للنوم، فعلى سبيل المثال بنجيريا في "الاجوس" يعرض على من لا مأوى له أن يقوم بأعمال الحراسة للمتاجر أثناء الليل في مقابل أن يسمح له بافتراش مدخل المتجر وينام الآلاف من البشر على أرصفة تحيط بها النفايات والحشرات ولا يوجد بها أي نوع من الحماية أو التدفئة[2].

2. ظهور الأحياء الفقيرة:

توجد في كل مدينة أحياء فقيرة تسوه مظهرها المرفولوجي وجمالياتها هذه الأحياء بها مساكن تتسم بطابع الفقر في أغلبها وهي إما أكواخ أو منازل متصدعة ومتشققة ومهترئة بعض أجزائها ناقصة أو مهدمة، وأكثر من ذلك يشترك فيها العديد من العائلات وتتكون من دور واحد أو عدة أدوار والسبب في بقاء هذه المنازل راجع إلى عدم القدرة على توفير الأمكنة الرخيصة والكثيرة للسكن بها، وتوجد هذه المآوى في الكثير من الأماكن سواء في المستنقعات أو في سفوح الجبال أو المقابر أو بالقرب من مداخل المدن وهذا كله يعود إلى عجز الدولة أو الحكومات على إيجاد مسكن ملائم للأفراد من معدومي أو منخفضي الدخل

[1] تشارلز كوريا: ترجمة محمد بن حسين إبراهيم: الشكل الجديد لمدن العالم الثالث، النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 1999، ص: أ.

[2] أحمد بيومي وإسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص ص: 222 - 223.

وهذا إما بسبب الإزدحام السكاني أو بسبب الدخل الفردي لذلك نجد هذه الأحياء هي التي تتحمل عبء إيواء هؤلاء الأفراد ويغلب على الحياة في هذه الأحياء الفقيرة عدم وجود قنوات الصرف الصحي، فالتخلص من الفضلات الآدمية يتم باستعمال حفرة يشترك فيها عشرات العائلات أو يستخدم مجرى مائي قلما ينظف وتستعمله مئات العائلات والمتعارف عليه أن أي تقصير في التخلص السليم منها نشأ عنه طفح المجاري المائية وتزايد المناطق التي تتكاثر فيها الحشرات كالذباب والبعوض وبالتالي تؤثر سلبا على البيئة وعلى صحة الإنسان في هذه الأحياء الفقيرة، إضافة على قلة وانعدام المياه الصالحة للشرب وغياب الكهرباء وكل مظاهر الفقر هذه تؤدي إلى انحراف وتمرد الأخلاق وتكوين الكثير من المنحرفين... إلخ.

3. اكتظاظ الأحياء الفقيرة بالسكان:

إن الكثير من الأحياء الفقيرة أو ما يسمى عند البعض الأحياء الكئيبة أو المتدنية تعاني من الازدحام في استعمال السكن فيمكن أن يصبح مسكن واحد يأوي العديد من الأفراد وهذا ما يؤدي إلى انتشار الكثير من الأمراض وكذلك يفقد الفرد خصوصيته، ونجد العديد من الأفراد يتقاسمون غرفة واحدة وفي مجتمعات أخرى نجد أن كل 20 شخص يقطنون غرفة لا تزيد مساحتها عن 225 قدما مربعا فيقضي هذا إلى النوم بالتناوب[(1)].

أما الهند نجد أن مسكن الغرفة الواحدة يكاد يكون هو نمط السكن الأساسي لأكثر من نصف الأسر الحضرية الهندية وذلك بمعدل 4,4 شخص للغرفة الواحدة وفي بومباي الكبرى نجد مسكن الغرفة الواحدة هو نمط السكن بالنسبة لحوالي 77% من مجموع أسر المدينة، وبمعدل كثافة سكانية 5,3 شخص للغرفة الواحدة[(2)].

هذا الضيق في الغرف يؤدي إلى إنعدام الهواء فيها وذلك لعدم وجود النوافذ، والأطفال هم الشريحة الأكثر تضرر من هذه الظروف المأساوية.

([1]) أحمد بيومي وإسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص ص:224-225.
[(2)] السيد الحسيني، المرجع السابق، ص: 16.

في أحد المتاجر في سنغافورة عائلات تتألف الواحدة منها بين ستة أشخاص وثمانية أشخاص تعيش في غرف ليس فيها فتحة نافذة ولا وجود للهواء ولا تزيد مساحتها على سبعين قدما مربعا وكان ينام خمسة أطفال تحت السرير على أرض زرعت بالحشرات، وحوالي ثلث السكان يقيمون في الحوانيت التي تستعمل بيوتا أيضا في سنغافورة فلا يعرفون النوافذ في بيوتهم تلك، أما بقية المنازل "الحوانيت" فإما أن يكون لكل نافذة واحدة زجاجها مكسورا في الغالب تسمح للضوء بالتسرب إليها من خلال تلك الفتحة، وغالبا ما يستخدم ساكن هذا البيت المساحة التي يستأجرها، ليس للنوم فقط بل لزراعة الخضروات وفي حالة مرض أحد أفراد العائلة يتحمل الكل الإزعاج والعدوى[1].

هذه هي طريقة عيش الآلاف من السكان في سنغافورة وغيرها من المدن الأخرى فإذا كان هذا هو الحال في العدد من بلدان الشرق الأوسط فإن الوضع في العديد من البلدان العربية ليس بأفضل حال.

4. احتلال أراضي الغير:

منذ وجد الإنسان وهو في صراع متواصل للسيطرة على مساحات من سطح الأرض وبازدياد حركة الهجرة الريفية إلى المدن برز نوع جديد من الاستيلاء واحتلال أملاك وأراضي الغير، ويتم هذا النوع باحتلال من لا أرض لهم في المدينة لأراضي الغير وأخذها بالقوة وذلك لإقامة مسكن لهم والإقامة فيه، وهذا ما يطلق عليه بوضع اليد والأمر ليس مقتصرا على أرض الدولة بل يتعدى إلى الأملاك الخاصة وهذا النوع من الاحتلال يعرقل مشاريع التنمية ويؤدي إلى نمو أحياء لا تخضع في بنائها إلى أدنى شروط التخطيط والهندسة والصحة والتي بدورها تؤدي إلى عرقلة الأمن الاستقرار السياسي.

وفي الغالب هذه الأحياء بدائية فتميل بعض الدراسات إلى وصف أحياء واضعي اليد بعدم الاستقرار بسبب وجودها المؤقت، وأن سكان هذه المناطق من المهاجرين الريفيين

[1] تشارلز إبرمز، المرجع السابق، ص:13.

الذين لم يتمكنوا من إيجاد مهن أو وظائف، والبعض الآخر من الدراسات الواقعية يقول أنه ليس بالضرورة أن يكون سكان هذه الأحياء ريفيين فينتمي بعضهم إلى الحواضر والمدن، كما تشير إلى أن هذه الأحياء وجدت لتظل قائمة ومع مرور الوقت تزداد استقرارا وهي مرفوضة تمام من سكان المدن[1].

هذه الأحياء هي ظواهر حضرية تضرب بجذورها في أعماق البناء الاجتماعي والاقتصادي فتعاني مدن أمريكا اللاتينية من وطأة نمو الأحياء الشعبية المتخلفة، واتساع نطاق الأحياء العشوائية أو أحياء واضعي اليد تضم هذه الأحياء حثالة البروليتاريا على حد تعبير فرانتز فانون وإن كانت التسميات لهذه الأحياء تختلف من واضعي اليد، أحياء السكن العشوائي... إلا أن خصائص سكان أحياء واضعي اليد تتميز بالهامشية والفقر فهم جغرافيا يتموضعون على أطراف المدن وهم إقتصاديا وإجتماعيا ونفسيا بعيدون كل البعد عن الحياة الحضرية بوجه عام.

تشير البيانات السكانية والتي تناولت بالدراسة لأحياء واضعي اليد لمدن أمريكا اللاتينية إلى أن أحياء واضعي اليد قد تضخمت في السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل أخطر ظاهرة حضرية في القارة ففي مدينة ليما كان عدد سكان أحياء واضعي اليد في سنة 1958 حوالي 100 ألف نسمة لترتفع إلى 400 ألف نسمة سنة 1964 وهذا يمثل 20 % من سكن المدينة وغي ريودي جانيروا ارتفع عدد سكان أحياء واضعي اليد من 203 ألف نسمة في سنة 1950 إلى 600 ألف نسمة في سنة 1965 وهي تمثل 16 % من مجموع سكان المدينة[2].

أحياء واضعي اليد عادة ما تكون عبارة عن أكواخ تسكنها الفئات الهامشية في المدن من الفقراء والمتشردين والعاطلين عن العمل... ولا تتوفر على أدنى الضروريات الحياتية للمسكن وهذا ما يشكل تهديدا للصحة العامة، كما يكون من المستحيل وفي أغلب الأحيان طرد هؤلاء السكان من مساكنهم وذلك لافتقارهم لملجأ آخر يتجهون إليه.

[1]-[2] السيد الحسيني، المرجع السلبق، ص ص: 10 – 11.

أغلب الأسباب التي تؤدي إلى احتلال أراضي الغير هي أسباب اقتصادية في الدرجة الأولى وكذلك الهجرات الريفية إلى المدن لطلب الرزق كذلك الاضطرابات تجبر الناس إلى الفرار إلى المدن وبعض الأفراد يمارس الاحتلال سعيا وراء الربح.

كما يدعي المحتلين أن لديهم حقوق خاصة بالأرض وليس على الدولة طردهم، وهذا ما يؤدي إلى نوع من اللامبالاة من طرف الدولة في طردهم لأن المسؤولية تعود إليها وذلك لعدم توفير المساكن خاصة لهؤلاء الأشخاص أو لعدم إتباع سياسات عادلة في توزيع الإسكان.

يشيد هؤلاء المحتلين أنواع مختلفة من المباني صعب توفر مواد البناء أكثرها يكون مبني بالطين والخردة والخشب والقصدير...، بعضها ثابت قوي والبعض الآخر يصمم هشا ليتسنى نقله إلى أماكن أخرى إذا ما اعترض المسئولون أو ملاك الأراضي على وجودهم، هناك أنواع عديدة من المحتلين معظمهم يمتلك المبنى دون الأرض، وهناك المحتل المستأجر الذي لا يملك الكوخ أو يبنيه وإنما يدفع القدامى الذين يتوقفون عن دفع الإيجار لكنهم ليسوا مالكين وغير مرغمين على ترك منازلهم، وهناك نوع آخر من المحتل المالك والذي بدوره إحتل الأرض لوقت طويل وأخذ يؤجر الغرف أو الأكواخ مما يدر عليه الأرباح، وهناك أيضا المحتل المضارب وهو الشخص الذي يستولي على الأرض على أمل أن تدفع الدولة للأفراد أصحاب الأرض الحقيقيين مبلغا من المال لحمله على الجلاء عن أرضه ويعد هذا النوع من أكثر المحتلين مقاومة[1].

توضح الدراسات الحضرية أن أحياء واضعي اليد تجسيدا للظروف الحضرية القاسية وتعد بؤرا لانتشار الأمراض وزيادة الأمية، وتشجيع الجرائم، ويتعمق التفكك الاجتماعي ويذهب بعض الدارسين إلى أن هذه الأحياء تشكل جيوبا ريفية داخل المدن وتتمتع بقدر من الاستقرار الاجتماعي بسبب قيام روابط الجيرة والقرابة، وذلك لوجود عناصر مشتركة بين فقراء هذه الأحياء[2].

---

(1) تشالز إبرمز، المرجع السابق، ص: 22.

(2) السيد الحسيني، المرجع السابق، ص: 12.

خامسا:الإسكان مشكلة متعددة الجوانب والأبعاد:

تأخذ مشكلة السكن أبعاد وجوانب عديدة منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى الإيكولوجية وغيرها من الجوانب وهي باختصار ظاهرة متشابكة ومعقدة ترتبط بمجموعة من المسائل والظواهر والاهتمامات ابتداء من دخل الفرد والمسائل السياسية التشريعات الاجتماعية الصحية العامة، التنشئة الاجتماعية الصحة للمساكن....

ولكي تحظى المشكلة بالدراسة من جميع جوانبها وأبعادها المختلفة تحتاج لتظافر جهود الكثير من الباحثين في مختلف التخصصات الإجتماعية والنفسية والأيكولوجية والديمغرافية والاقتصادية ومختصين في مجال التخطيط والسياسة.

1. الإسكان مشكلة قديمة:

لم يكن موضوع الإسكان وليد الأيام الحاضرة وإنما هو قديم قدم الإنسان نفسه، عندما اتخذ من الكهوف والجبال بيوتا ليقضي فيها الوقت الذي يخلد فيه إلى الراحة والهدوء،كما أنه لم يتوازن في الوقت ذاته عن تطوير هذه البيوت كلما استطاع إلى ذلك سبيلا، لعله يجد في كنف ما يمتلكه من المأوى ما يحفظ نوعه من الإنفراد ويوفر له نوعا من الحماية والاستقرار، ويجعله قادرا على بذل ما يكمن فيه من القدرات لتطوير الحياة على الأرض[(1)].

لأن التطور هو السمة البارزة في حياة الأفراد في الفكر وأساليب الحياة المختلفة فإن ما يمتلكه الإنسان من سكن لم يكن في منأى عن هذا التطور عبر المراحل التاريخية فالبداية كانت بالكهوف ثم المغارات إلى الأكواخ المصنوعة من أغصان الأشجار وكانت هذه الأشكال عاجزة إلى حد ما عن توفير الوقاية والحماية من أخطار البيئة والحيوانات المفترسة، وباعتبار المسكن من الحاجات الضرورية للإنسان بعد الغذاء واللباس أخذ يفكر في بناء مسكن يوفر له أكبر قدر من الحماية فانتقل إلى إنشاء منازل من الطين بالخشب الحجارة ومع التطور الصناعي والتكنولوجي استخدمت وسائل تقنية جديدة في مجال إنشاء

(1) حسين رشوان : مشكلات المدينة ، المرجع السابق، ص: 102.

المساكن من حيث المعايير والدقة القياسية وبالتطور الملموس في فن جماليات العمران أصبح بناء المساكن يعتمد على مواد غالية الثمن من الطوب الإسمنت المسلح الرخام..هذه المواد توفر الأمن والرفاهية.

ظهرت البوادر الأولى للمشكلة الإسكانية من خلال التحسن في استعمال مواد البناء للمساكن حيث فاقت نفقات إنجاز المساكن قدرة الأغلبية من السكان، فكلما كان المسكن أكثر رفاهية وراحة ومجالا كلما كانت نفقاته تتجاوز قدرة الأغلبية من السكان ومن ثم كان الاتجاه إلى الإسكان الرديء وغير المناسب والمفتقر لأدنى الشروط الصحية في حين أضحى الإسكان المريح والصحي تتمتع به الأقلية من الأفراد والظاهرة زادت حدتها في وقتنا الحالي مع الإرتفاع الهائل لمواد البناء والتقدم في مجال التخطيط والعمران والتفنن في جماليات ومظاهر المباني السكنية وظهرت فروق اجتماعية كبيرة فهناك من يملك بيوت فخمة "فيلات" وهناك يعيش في أكواخ وبيوت قصديرية وما يميز المدن والمراكز الحضرية عبر العصور هو سوء الأحوال السكنية وإختلال ميزان العرض والطلب، وقد أشارت الحفريات المرتبطة بالمدن الكبرى القديمة إلى أن الأكواخ وجدت بجانب القلاع الفخمة والمثال على ذكر مدينة روما العتيقة والتي صنعت مبانيها من الرخام إلا أن غالبية سكانها يعيشون في الأكواخ ومساكن رديئة ونفس الوضع في مدن العصر الوسيط حيث عانت الطبقات الدنيا من مشكلة السكن الرديء زيادة على المشاكل معدلات الوفيات المتزايدة والأمراض الوبائية[1].

منذ ظهرت المدينة وعدد المحرومين من السكن في تزايد لكن بزيادة تطورها وتحضرها أصبحت مشكلات الإسكان ظاهرة عامة وعالمية تواجه الدول المتقدمة والمتخلفة معا ولكن تختلف درجة حدتها وأساليب وسياسات مواجهتها ولقد أخذت الأوضاع السكنية المتدهورة نصيبها من الإهتمام الدولي عندما وصلت حديثا إلى الحد الذي تقف فيه جنبا إلى جنب مع المشكلات الاقتصادية كالبطالة والتضخم.

[1] السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص: 236.

2. الإسكان مشكلة حضارية:

العديد من الأبحاث والتحاليل كشفت بأن مشكلة الإسكان مشكلة حضارية لأنها متعلقة بحياة المدينة بالدرجة الأولى ،كما كشفت أن حدة المشكلة تتفاوت بتفاوت كل دولة في المجال الإقتصادي وما بلغته من كثافة في الزيادة السكانية والسبب الرئيسي للمشكلة يكمن غالبا في الازدحام السكاني والذي أصبح سمة بارزة للمدن الحديثة بما تتوفر عليه من عوامل جاذبة وما زاد في تعقيد المشكلة الإسكانية هو أزمة النقل وإختناق الحركة المرورية بالدرجة التي لا تلاحق النمو السكاني المتزايد وخاصة وأن شركات النقل تحرص على حصر شبكاتها في نطاق ضيق لأن المسافات الصغيرة تحقق أرباحا أكثر من المسافات الطويلة إضافة إلى عدم كفاية تسهيلاته وإمكانياته من ناحية أخرى.

وبارتفاع وتزايد عدد السكان يزداد الطلب على الأرض مما يسبب ارتفاع قيمتها وبالتالي يستغل ملاكها الوضع لإستغلالها على نحو يضمن عائد استثمارها كبناء مساكن للإيجار ورفع القيم الإيجارية خاصة في المراكز الحضرية.

إلى جانب عامل الهجرة وارتفاع معدلاتها فهي ساعدت على زيادة حدة المضاربة على الأرض وسوء التخطيط والاعتماد على نماذج مستوردة لا تتلائم والخصوصيات الاجتماعية والثقافية للأفراد وهناك قصور واضح في القوانين المنظمة لعمليات البناء والتشييد وشجع الملاك[(1)]

سادسا: الأبعاد الاجتماعية لمشكلة الإسكان:

تعتبر مشكلة الإسكان مشكلة اجتماعية بالدرجة الأولى وهذا الوصف للمشكلة يأتي من خلال الصعوبة التي يواجهها المصلحون والإداريون من أجل الوصول إلى أحوال أفضل للإسكان فمشكلة الإسكان تؤثر في الأسرة أولا وفي العلاقات الاجتماعية من جهة أخرى ويقول M.Bryee أن المكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمرا حيويا في تكوين شخصيته

(1) السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص ص:237-238.

وعاملا مؤثرا على صحته النفسية والجسدية والاجتماعية[1] لقد كشفت الدراسات أن الخمول وهبوط الحيوية وإعتلال المزاج والإدمان نتيجة لظروف الإسكان الرديء كما يعتبر هذا الأخير من أهم الأسباب المؤدية لهذه الأمراض الاجتماعية.

كما أن نظافة السكن وصيانته وتجديده تعد شروط ضرورية لتحقيق ضمان الصحة الجسدية وشرط أساسي لاحترام الذات وأساس الأخلاق الحميدة والسلوكات الموفقة، هناك العديد من الدراسات التي أكدت أن هناك ارتباط وثيق بين نسبة الوفيات وخاصة وفيات الأطفال وكثافة المسكن ومعدلات التزاحم السكني مع ارتفاع معدلات المرضى بين الأحياء وانخفاض مستويات الانجاز والحيوية فمن بين هذه الأمراض أمراض العيون والأمراض التنفسية " الربو" فهذه الأخيرة ذات صلة وثيقة بتزايد معدلات التزاحم في السكن.

وكشفت بعض الدراسات والتجارب الأنترومترية وإحدى فروع الأنتربولوجيا التي تهتم بقياس حجم الإنسان أجريت هذه الدراسة في عدد من المدن البريطانية لأطفال المدارس فكانت النتيجة أن هناك ارتباط وثيق بين طول ووزن الطفل وبين حجم الحجرة في المنزل.

كما كشفت إحدى الدراسات المسحية المتعلقة بالإسكان والتي قامت بها السلطات الصحية في المدن الأمريكية والتي يزيد عدد سكانها عن 200 ألف نسمة أوضحت هذه الدراسة أن الحجرة المزدحمة ينتج عنها زيادة في نسبة وفيات الأطفال وتعتبر عاملا هاما في انتشار الأمراض المعدية[2]، ويشير الدكتور Haven hamersan أستاذ في الصحة بجامعة كولومبيا إلى أن الحجرة المزدحمة من أهم العوامل في انتشار أمراض الجهاز التنفسي، كما يذهب فلورانس فايلا أن التزاحم السكاني يرتبط بانتشار الأمراض التناسلية وقد يكون عاملا أكثر تأثير في المشكلات اللاأخلاقية والتي تكشف عنها مناطق الإسكان السيء نظر لانعدام الخصوصية بين أفراد الأسرة.

---

[1]-[2] السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، المرجع السابق، ص ص: 238-240.

وغالبا ما تأوى المناطق الإسكانية السيئة والرديئة والهاربين من العدالة والمتورطين في الجرائم والإضطرابات الأمنية ويطلق على هذه المناطق الأحياء المتخلفة باعتبارها أسوء مناطق الإسكان والتي بدورها تطبع السلوك العام في المدينة بطابع ريفي وتظهر في صورة تجمعات سكنية تتموضع حول المدن وخاصة العواصم كالأحياء القصديرية المحيطة بالمدن الكبرى في أقطار المغرب العربي والعشش الطينية حول مدن أقطار المشرق العربي، والخشبية حول مدن الخليج العربي[1] في هذه المناطق تختفي كل المرافق والخدمات ويعيش قاطنيها ظروف مزرية فقر مدقع غياب الأمن انعدام النظافة...وغيرها، لأن أن العديد من الأفراد يعتبرها فرصة لإرضاء أطماعهم وجشعهم خاصة وأن السياسات الإسكانية الحالية تعمل على ترحيل سكان هذه المناطق إلى سكنات جديدة وإزالة المناطق المتخلفة فكلما سمحت الفرصة لذلك وجد هؤلاء أنفسهم في هذه الأحياء للاستفادة من سكنات لبيعها واستثمار ثمنها.

(1) تماضر حسون وحسين الرفاعي، المرجع السابق، ص: 36.

الفصل السادس

سياسة السكن في الجزائر

أولا: سياسة السكن في الجزائر

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها في وضع جد متدهور فكل القطاعات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو إدارية في وضعية تحتاج إلى إعادة النظر في التركيب والتسيير ولهذا لم يخطط قطاع السكن باهتمام كبير من طرف السلطات والمسيرين والذين اعتقدوا بأن هجرة الأعداد الضخمة من الأوروبيين توفر إمكانيات جديدة للسكن أمام الموظفين الجزائريين، وأن هذه المساكن تركها المعمرين كافية لسد حاجيات السكان مما جعل الدولة تطمئن وتهتم بالمجالات الأخرى، كما اعتبر المسئولين أن عملية تأميم الأرض من المستعمر هي عملية تساهم في رجوع سكان الضواحي بالأحياء القصديرية إلى الأرياف وإحياء النشاطات الزراعية وبالتالي السكن في الريف وتخفيف ضغط طلبات السكن بالمدن.

فكان الاتجاه في ميدان السكن منصب على إعادة بناء القرى المدمرة أثناء الحرب وذلك وصولا إلى تحقيق هدف الهجرة المعاكسة إلى الأرياف والقرى لخدمة الأرض، مع تأجيل بناء المساكن الجديدة في المدن من خلال الاستفادة من مساكن الأوربيين الشاغرة واستثمار الإمكانيات المادية لإنجاز مشاريع إنتاجية، وكانت النتيجة تأخر قطاع السكن بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى مما خلق "أزمة في السكن"، فكان يجب الانتظار حتى المخطط الرباعي الأول (1970-1974) لكي تأخذ سياسة البناء والتسيير تدريجيا أبعادها وهذا الاهتمام نتج نظر لتعقد وضعية السكن في البلاد، ومع بداية الثمانينات أصبح لقطاع السكن مكانة بارزة في السياسة الوطنية ويتضح من خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) [1] أين حظي قطاع السكن باهتمام كبير، ويبرز ذلك من خلال الميزانية الضخمة المخصصة لهذا الأخير مقارنة بالمخططات السابقة وقد تواصلت في قطاع السكن من خلال المخطط الخماسي الثاني والذي ينص على ضرورة التخفيف من حدة التوتر الذي يعرفه هذا القطاع وذلك نظرا لتأثيره المباشر على التطور الاقتصادي للبلاد فهكذا فإن السياسة التي

[1] خير الله عمار: تنظيم التنمية والبحث الاجتماعي، محاولة التطبيق منهج الاشتقاق حالة الجزائر، مجلة الثقافة، الجزائر، ع 130، أوت 1994 ص: 09.

اتخذتها الدولة من سنة 1962 كان لها تأثير مباشر على تطور حظيرة السكن وهذا ما تعكسه الإنجازات المحققة والوضعية التي وصلت إليها في يومنا هذا ، وقد مرت هذه السياسة بمرحلتين مختلفتين حيث تلت السياسة الأولى الإستقلال مباشرة أين إتبعت الجزائر نهج الإشتراكية ومركزية السلطة حيث كان سير قطاع السكن حكرا على الدولة فهي التي تتكفل بالتخطيط، التسيير، الأدارة، التمويل، الإنجاز والتوزيع، في حين المرحلة الثانية مع بداية الثمانينات أين إنتقلت إلى سياسة جديدة بمبدأ جديد منفتح على إقتصاد السوق فتخلت الدولة على الكثير من صلاحياتها وتركت الفرصة للقطاع الخاص على طريق إعادة الإعتبار لحق الملكية الخاصة وتشجيع المبادرات الخاصة وإدخال مساهمين جدد في إنتاج السكن ضمن سوق عقارية حرة .

ثانيا: سياسة السكن عبر مخططات التنمية:

بعد الاستقلال تميزت الحياة الاجتماعية في الجزائر بمجموعة من العمليات الديناميكية المتداخلة مع بعضها يطلق عليها اسم " **التنمية**" بذلك تعتبر التنمية مجموعة من التصورات المخططة الناجمة عن منظومة قيم تحدد عددا من المحتمات Détermination التي ينتج عنها عدد من القرارات والتي عرفت باسم المخططات التنموية[1]

لقد عرفت البلاد منذ 1967 عددا من المخططات الإنمائية كان أولها المخطط الثلاثي (1967-1969) وآخرها المخطط الخماسي (2002-2005) ويتضمن كل مخطط مجموعة من التوصيات فيما يتعلق بمسألة السكن يؤمل منها التخفيف من حدة أزمة السكن التي تعيشها البلاد إضافة إلى الأهداف والإنجازات التي تصبوا إلى تحقيقها في قطاع السكن.

---

[1] جيلاني بن عمران، المرجع السابق، ص: 284.

1. المخطط الثلاثي (1967-1969):

هو أول مخطط بدأت به الدولـة الجزائريـة الفتيـة عهد التخطيط، حيث ورثت الجزائر وضع اقتصادي واجتماعي ثقيل من عهد الاستعمار وكل المشاكل الاجتماعية المتولدة عن الحرب تتطلب بناء نظام اجتماعي يجسد مضمون الثورة ويخدم مصالح جماهيرها الواسعة وبالتالي كان الاختيار هو تشييد البلاد في إطار الاشتراكية، هذه الفترة تلخص لنا بدقة التوجه الاقتصادي للدولـة الجزائريـة فـي تلك الحقبـة التاريخيـة إذ بعد اختيـار الاشتراكية كمنهج وكنظام اقتصادي ثم تعزيزها بالتوجيه نحو التنمية وتطوير قطاع الصناعات الثقيلة، حيث اعتبرت هذه الأخيرة آنذاك المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني عكس قطاع السكن والذي اعتبر قطاع ليست له الفعالية والتأثير اللازمين لدفع عجلة الاقتصاد والنهوض به، مثلما يتمتع به قطاع الصناعات الثقيلة فالسكن لا يخلق مناصب شغل دائمة ولا يشكل محركا للتنمية، فعلا فقد تخصصت الدولة لهذا القطاع اعتماد مالي قدره 0,34 مليار دج وبلغت الاستثمارات الفعلية فيه 0,24 مليار دج[1] أما عمليات تسليم المساكن في تلك الفترة لم تتجاوز معدل 65 ألف سكن " **ريفي وحضري"سنويا"**[2].

2. المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

ما يلاحظ خلال هذا المخطط بداية اهتمام الدولة بقطاع السكن من جهة والاعتراف بنقص المساكن المنجزة من طرفها من جهة أخرى بالرغم من الجهود المبذولة فإنها لا تستطيع استيعاب المطالب المتزايدة والهائلة، خلال هذه السنوات الأربعة حاولت الدولة توفير الشروط الضرورية للاستجابة للحاجيات الأولية وكذلك محاولة جعل هذا القطاع أكثر فعالية في الاقتصاد الوطني.

اتجهت أولويات الإسكان التي تمثل أولويات المخطط الرباعي الأول اتجاهين يتمثل الأول في تنمية السكن الحضري أما الثاني تنمية السكن الريفي، لقد توزعت الاستثمارات المخصصة لهذا الفرع في قطاع البنية التحتية الاجتماعية بقيمة تقدر بـ 1200 مليون دينار

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص: 190.
(2) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الرباعي (1970-1973).

جزائري للمسكن الحضري و320 مليون دج للسكن الريفي بحيث يسمح ذلك بتحقيق هدف بناء 45000 مسكن حضري 40000 مسكن ريفي[1].

المخطط الرباعي الأول ينص على بناء المساكن الحضرية للتخفيف من الضغوط الموجودة في بعض المدن والاستجابة للاحتياجات المترتبة عن التنمية الصناعية في المراكز الصناعية الكبرى والمناطق المنجمية، فإنجاز المساكن كان موجها بالدرجة الأولى لتدعم المشاريع الصناعية وتوفير أسباب النجاح لها أي أن الهدف من البناء هو ضمان نجاح الاستثمارات في القطاع الصناعي بالدرجة الأولى.

أما فيما يخص طريقة إنجاز هذه المساكن فهي تقع على عاتق الدولة، فهذه الأخيرة هي التي تتحمل عبء تغطية جميع التكاليف ابتداء من مرحلة الدراسة حتى تسليم المفاتيح وبالتالي فإن هذه المساكن هي ملك للدولة تؤجرها أو تتصرف فيها تصرف مناسب.

إن الهدف من السكن الريفي هو تلبية حاجيات القطاع الزراعي من جهة والتخفيف من حدة النزوح الريفي نحو المدن من جهة أخرى ،كان تصور المخطط الرباعي الأول منصب حول إنجاز هذا النوع من السكن والذي يجب أن يرتبط بالزراعة ويخضع لمساهمة العائلات المستفيدة في إنجازه في شكل البناء الذاتي ومن جهة أخرى كمساعدة الدولة للعائلات القاطنة في الريف بمواد البناء في حدود حجم مالي محدد بينما يتحمل المستفدون جانب تكاليف الأيدي العاملة، فتكاليف السكن الريفي هي عبارة عن مساعدة مجانية للدولة لفائدة المناطق الريفية الفقيرة وهذا ما يفسر ارتفاع حصة الاستثمارات المخصصة للسكن الحضري بأربعة مرات عن حصة السكن الريفي[2].

إن وتيرة الإنجاز في قطاع السكن خلال هذا المخطط سريعة بحيث تطور في مجال السكن بارتفاع حجم الاستثمارات الفعلية من 1,25 مليار دج إلى 1,54 مليار دج في حين كان معدل الإنجاز في السكن يقدر 4,3% [3].

---

[1]-[3] محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص: 229-231.

ومع ذلك تبقى المجهودات المبذولة في قطاع السكن ضعيفة، كما نص عليها المخطط الرباعي الأول خلال الفترة الحالية للتنمية، وبرامج بناء المساكن في الوسط الحضري تبقى ضعيفة مقارنة بالحاجيات.

3. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

جاء هذا المخطط لتقييم المخطط الرباعي الأول فوضع برنامجا جديدا يعتمد على النتائج المسجلة من قبل حيث أولى هذا المخطط اهتماما كبيرا بجانب تقنيات البناء المصنع والتي هي إحدى وسائل رفع وتدعيم قدرات المؤسسات المعنية وذلك لتفادي الأخطاء والنقائص المسجلة خلال المخططين السابقين.

ينص هذا المخطط على أن اكتظاظ المساكن بسبب تأخر الإنجازات والتزايد السكاني السريع استوجب على الدولة العمل على تخفيض هذا الاكتظاظ مع بداية الثمانينات واعتمادا على الإمكانيات الاقتصادية والمالية، فإن التحسين الكيفي للمساكن يجب أن يتبعه التحسين الكمي خاصة في المناطق الريفية.

لذلك فالأهداف المحددة في المخطط الرباعي الثاني هو الانطلاق في أعمال بناء 100 ألف سكن عمراني "حضري" وأعمال بناء 300 قرية فلاحية و20000 سكن ريفي في إطار التجديد وبعث مدن جديدة و 40000 سكن من نوع البناء الذاتي وكانت حصة السكن الحضري تمثل 68% من الاستثمارات والباقي موجه للسكن الريفي.

أعد هذا المخطط خصيصا لتنمية قطاع البنية التحتية الاجتماعية حيث حظي قطاع السكن بنسبة لا بأس بها من الاستثمارات فكان حجم الاستثمارات التقديرية 8,3 مليار دج وحجم الاستثمارات الفعلية 8,55 مليار دج مقابل تكاليف تقديرية للبرامج المسجلة هي 34,62 مليار دج[1].

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص ص: 322-325.

ساهم هذا المخطط في إنشاء وظائف جديدة في قطاع البناء والأشغال العمومية قدرت بنسبة 91,6% وبلغت قيمة الاستثمارات الفعلية 8,55 مليار دج[1]

حسب إحصائيات 1977 المقدمة من وزارة السكن والبناء فإن عدد المساكن لكل 1000 نسمة بلغت 130,3 مسكن، أما عدد المساكن لكل 1000 أسرة فبلغت 361 مسكن، في حين بلغ معدل إشغال السكن 8,33 وقدرت المساحة الخام لكل نسمة 7,8 م^2 بالنسبة لمساحة السكن المقدرة بـ 65م^2 [2] أما توزيع المساكن على حساب الحجم أي عدد الحجرات أو الغرف التي يتكون منها المسكن بالنسبة لنفس السنة 1977، فبلغت نسبة المساكن التي تتكون من حجرة إلى ثلاث حجرات 83%، أما المساكن التي تتكون من أربع إلى خمس حجرات فبلغت نسبتها 14% وسجلت المساكن التي تتكون من ستة حجرات 3% وهي نسبة ضئيلة والجدول رقم (20) يوضح ذلك:

جدول رقم (20) توزيع المساكن حسب الحجم

عدد الحجرات	المجموع	المساكن الحضرية	المساكن الريفية
1-3 حجرات	%83	%81,1	%84,3
4-5 حجرات	%14	%15,9	%12,7
6 حجرات	%3	%3	%3

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، نقلا عن وثائق الإحصاء

بالنسبة لحجم الأسرة في المسكن، فالأسرة التي تتكون من 1-6 أشخاص بلغ مجموعها 49,1%، أما الأسرة التي يتراوح عدد أفرادها من 7-10 أشخاص فبلغت نسبتها 35,4%، والأسرة التي بلغ عدد أفرادها 11 فرد فأكثر فبلغت نسبة 15,4% والجدول التالي يوضح ذلك[3] ومن خلال هذه النسب فإن الوضعية بالنسبة للسكن حرجة.

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص: 329.
(2) عبد اللطيف بن أشنهوا: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، المرجع السابق، ص: 402.
(3) عبد اللطيف بن أشنهوا، نفس المرجع، ص: 403.

جدول رقم (21) توزيع المساكن حسب الأسر

حجم الأسرة في السكن	المجموع	المساكن الحضرية	المساكن الريفية
6-1 أشخاص	49,2	48,7	49,5
10-7 أشخاص	35,4	35,5	35,3
11 شخصا فأكثر	15,4	15,9	15,2
المجموع	100	100	100

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، نقلا عن وثائق الإحصاء

4. البرنامج الخماسي الأول (1980 – 1984)

بعد القيام بدراسة دقيقة لنتائج المخططين الرباعيين وإظهار نقائص كل منها وخاصة فيما يخص قطاع البناء والسكن، تم وضع مخطط جديد لمدة خمس سنوات والمتمثل في المخطط الخماسي الأول، حيث أولى هذا المخطط اهتمام كبيرا لقطاع السكن إذ خصصت له "ميزانية قدرت بـ 60 مليار دينار أي ما يقارب 15% من مجموع الاستثمارات.

ويرجع هذا المخطط أسباب الأزمة السكنية إلى قلة التحكم في الناحية العملية للبناء وانعدام التناسب بين المشاريع وطاقات الإنجاز المتوفرة.

ولذلك يقترح المخطط مجموعة من الإجراءات تتمثل فيما يلي: [1]

- تطور صناعة مواد البناء.
- تنشيط البناء الذاتي لتقويم السكن الريفي.
- بيع المساكن في إطار قانون التنازل عن أملاك الدولة.
- ترقية البناء الفردي.

[1] وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية: المخطط الخماسي الأول 1980 – 1984.

برنامج هذا المخطط طموح جدا سطرت الدولة خلاله عدة أهداف منها بناء وتسليم 450 ألف سكن لمدة خمس سنوات من بينها 300 ألف مسكن حضري و150 ألف مسكن ريفي[(1)].

بذلت الدولة جهود معتبرة لتحقيق الهداف المرجوة من هذا المخطط إلا أنها واجهت عراقيل وصعوبات اقتصادية وسياسية واجتماعية حالت دون ذلك حيث تميز الإنتاج في هذه الفترة بوتيرة ضعيفة و يرجع ذلك إلى:

- عدم التحكم في بعض تكنولوجيات البناء.
- التموين غير المنظم لمواد البناء.
- التحكم الغير كافي في تسيير وحدات البناء[(2)]

5. المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989):

جاء في هذا المخطط مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تهدف إلى التركيز على مواصلة الأعمال التي تم الشروع فيها وتطويرها قصد التحقيق من حدة التوتر الذي يعرفه القطاع.

ومن بين الأهداف المسطرة خلال هذا المخطط إنهاء البرامج التي هي في طور الإنجاز والمقدرة بـ 365 ألف مسكن، كذلك وضع برنامج جديد ينص على بناء 318 ألف مسكن هذا ما جعل البرنامج الإجمالي للبناء يقدر بـ 674 ألف مسكن[(3)].

إن تحليل فترة الخماسي الثاني تبين أهمية الجهد الذي ينبغي بذله في ميدان قطاع السكن وذلك نظر لتأثيره المباشر على التطور الاقتصادي للبلاد وكذلك ضرورة تضاعف الجهود والعمل على تحقيق الرفاهية وحياة كريمة وأفضل للمواطن، ويمكن الإشارة إلى أن هذا المخطط جاء في فترة صعبة اقتصاديا وسياسيا سبب انخفاض أسعار البترول سنة 1985 وأحداث أكتوبر 1988، تلت هذه الفترة فترة أصعب وهي العشرية السوداء حيث كان

(1) عبد الطيف بن أشنهوا: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، المرجع السابق، ص: 431.
(2) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية: المخطط الخماسي الأول 1980 – 1984.
(3) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية: المخطط الخماسي الثاني، 1985-1989.

الاهتمام بالجانب الأمني فقط قلما كانت هناك مشاريع وبرامج سكنية إلى غاية عودة الأمن والاستقرار.

6. البرنامج الخماسي 2005 – 2009:

خصصت الدولة في هذا البرنامج غلاف مالي ضخم يفوق 1550 مليار دينار ما يزيد عن 18 مليار دولار، وبذلك يعتبر أضخم غلاف مالي يستفيد منه قطاع "السكن والعمران" منذ الاستقلال، هذا الغلاف المالي موزع على حصتين منها 850 مليار دينار لتمويل برامج إنجاز السكنات "مشروع المليون سكن"، ونحو 700 مليار دينار للتهيئة وتحسين المحيط العمراني، كما عملت على إصدار قوانين جديدة لتحسين الإطار التشريعي الذي يسير المنظومة العمرانية، ويضع حد للفوضى التي شوهت المشهد العمراني بفعل البناءات غير المكتملة والفوضوية من جهة، وتنامي ظاهرة بيوت الصفيح والسكنات الهشة غير اللائقة من جهة أخرى[(1)].

ثالثا: سياسة السكن في ميثاق الجزائر:

1. السكن من خلال ميثاق الجزائر 1964:

ينص ميثاق الجزائر 1964 على أن المساكن المتروكة ممن طرف الأوربيين أصبحت لا تكفي يجب إنجاز 75 ألف مسكن جديد في المدن و65 ألف مسكن في الأرياف، وفي نفس الوقت ينص على استحالة توفير مساكن مقبولة في أجل قصير لجميع الأسس لأن بمادرة كهذه تستفيد الموارد الوطنية[(2)].

كما تؤكد الدولة على ضرورة التحكم في التوسع الحضري الذي يجب أن يكون موجها ومنظما "وجود رقابة مختصة"، أما فيما يخص الأحياء القصديرية التي تشوه وجه ومظهر المدن في مختلف أرجاء الوطن والتي تسكنها طبقات واسعة من السكان تعيش على هامش الحياة الاجتماعية العادية "ظروف مزرية سكن غير صحي..."، قرر من خلال هذا الميثاق

(1) www. Ministre de l'habitat.dz

(2) الميثاق الوطني 1964، ص ص 65 – 69.

العمل على القضاء عليها تدريجيا فهو عمل طويل الأمد ويحتاج إلى جهود كبيرة وأموال طائلة.

2. السكن من خلال الميثاق الوطني 1976:

جاء في هذا الميثاق ضرورة "توفير سكن محترم ومريح وفق للحد الأدنى من شروط السكن العصري... زوال الأكواخ والأحياء القصديرية وإعتبر إزالتها من مؤشرات انتصار الثروة وزوال البؤس.

ومن خلال هذا تحدد السيادة الجزائرية الخاصة بالسكن واعترفت الدولة آنذاك بأن هناك أزمة سكن يجب تسويتها بفضل إنجاز مجموعة أعمال في ميدان السكن والعمران، كما أن الزيادة في عدد السكان في جهة والتغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري من جهة أخرى فرض وضع برنامج واسع للسكن يمكن من حل هذه الأزمة الصناعية و يستطيع العمال الإقامة قرب أماكن العمل[1].

وفي انتظار حل نهائي لمشكل السكن نظرا لأهميته وما تكتسيه من أبعاد وبغض النظر عن الأعمال التي تتعهد بها الدولة هو قضية جميع المواطنين سواء فيما يتعلق بتطويره أو صيانته وبهذا الصدد يجب أن تتظافر كل الجهود الفردية والجماعية، زيادة على المجهودات المبذولة من طرف الدولة ومؤسساتها [2]

3. السكن من خلال الميثاق الوطني 1986:

ينص ميثاق 1986 تقريبا على نفس المبادئ التي نص عليها ميثاق 1976 فيما يخص مشكلة السكن حيث تعد قضية السكن وستبقى من أهم الانشغالات لدى القيادة السياسية والأمة

كما يشير إلى ضرورة تظافر الجهود المبذولة من طرف الدولة والجماعات والمؤسسات والمواطنين لحل أزمة السكن والتي تمس تقريبا كل المواطنين، ولهذا فإن الدولة تقدم مساعدتها لكل مواطن يرغب في بناء مسكن عائلي سواء كان ذلك في إطار فردي أو

(1) الميثاق الوطني، نفس المرجع، ص ص: 275-277.
(2) الميثاق الوطني، 1976، ص:275.

جماعي من خلال تشجيع التوفير خاصة[1] كما نص الميثاق على إنشاء مدن جديدة وسيلة مثلى لاستغلال المجال الجغرافي استغلال رشيد ومتوازن خاصة في الهضاب العليا والجنوب كما هو الشأن بالنسبة لإنشاء مراكز حياة ملائمة في المناطق الريفية مع ضرورة إدماج المباني الجديدة في مجموعات مهيأة تحتوي بالإضافة إلى المسكن على التجهيزات الاجتماعية والتربوية والتجهيزات المرفقة لتوفير الحاجات اليومية للعائلات وفقا لحياة عمرانية تخضع لمقاييس عصرية متطورة وتستجيب لمتطلبات محيط يقوم على الاهتمام بتحسين نمط الحياة، وبالتالي لا يمكن تنمية بناء المساكن بكيفية منسجمة ومتتابعة إلى في إطار سياسة عامة للتهيئة الحضرية تعتمد بدورها على الاستعمال الرشيد وحرصها على المحافظة على الأرض الفلاحية[2]

كما نص الميثاق على ضرورة إعادة الاعتبار لموارد البناء التقليدية المحلية مع استعمالها أوسع استعمال والأخذ بعين الاعتبار الخصائص الجهوية، ومع ذلك فإن المسكن بأبعاده وأهدافه يبقى زيادة على الأعمال التي تقوم بها الدولة قضية جميع المواطنين فيما يتعلق بتنميته أو فيما يخص حفظه أو صيانته[3]

رابعا: الأزمة السكنية في الجزائر:

باعتبار أزمة السكن هي اختلال التوازن بين العرض والطلب قياسا بمعدل النمو الديمغرافي وحجم الأسرة، ويمكن إرجاع جذور الأزمة السكنية إلى مرحلة الستينات من خلال ظهور الأحياء القصديرية في ضواحي المدن وعلى أطرافها مما شوه مظهرها، والشيء الذي زاد من صعوبة الوضع هو عدم توقف تيار الهجرة الريفية المتجه نحو المدن، هذا بطبيعة الحال أدى إلى زيادة عدد سكان المدن بشكل مفزع ، فضلا عن إهمال الدولة لهذا

(1) الميثاق الوطني1976، ص ص: 275-277.

(2) (3) الميثاق الوطني 1986، ص ص: 225-226.

القطاع بالاعتماد على الرصيد السكني الشاغر الذي تركه المستعمر والاهتمام بالقطاعات الأخرى وخاصة التضيع على حساب هذا القطاع، مما أدى إلى تفاقم الوضع وتأزمه.

وتشير الأرقام المتوفرة لدينا والتي كشف عنها وزير السكن والعمران نور الدين موسى خلال الملتقى التقييمي حول مدى تقدم البرامج السكنية لولايات الشرق، صرح بوجود أكثر من 500 ألف سكن هش بالجزائر متمثلة في بناءات قصديرية وفوضوية وأخرى بناءات قديمة[(1)]

أصبح السكن الهش مشكلا من خلال مسيرة تطوره حيث أصبح جزء من واقع مدننا وسمة مميزة لها فشكلت نسبة لسنة 1966 10,3% من مجمل الحظيرة الوطنية للسكن، إن هذه النسبة شهدت تراجع متواصل منذ ذلك الوقت حيث بلغت 9,3% من المجموع العام للسكن في الجزائر سنة 1977 ثم انخفض إلى 6,4% سنة 1984 ليستقر في حدود 6,2 سنة 1992، هذا التراجع المستمر للسكن الهش والقصديري بالتراب الوطني يعكس الجهود المبذولة في الميدان خاصة من خلال سياسة السكن الاجتماعي إلا أنها لم تستطع القضاء على الظاهرة بصفة نهائية[(2)]

كما نص الميثاق الوطني لعام 1976 على توفير سكن محترم ومريح وفق الحد الأدنى من شروط السكن العصري يشكل عاملا رئيسيا لتحسين المستوى المعيشي للجماهير، كما أشار الميثاق إلى أن الدولة تتولى تطبيق مشروع بناء ضخم يصل إلى بداية العشرية 1980، وذلك لتوفير السكن المحترم للمواطنين باعتباره عنصرا أساسي من عناصر الحياة العصرية الكريمة إلا أن الدولة لم تستطع تلبية الحاجات المتزايدة للسكان من ناحية الإسكان مما دفع الهيئات المعنية للاهتمام أكثر بقطاع التعمير والبناء والمعتمدة أساسا على وضع برامج هامة للسكن مسايرة لنمو المجتمع، بالإضافة إلى وضع سياسة ناجعة للتحكم في النمو العمراني مع محاولة إيجاد حلول ملائمة للأزمة التي تعرفها البلاد ويعاني منها المواطن، ومن ثم اتخذت

---

(1) ش نبيل، جريدة الخبر اليومية، ع 5229 الصادرة بتاريخ 28 جانفي 2008، ص: 3.

(2) WWW.ULUM./h1'd53.html.

وسائل وطرق كفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة بالاعتماد في ذلك على البناء المصنع الجاهز المتعدد الطوابق ذو النمط الموحد، والذي اعتبرته السلطات الوصية الحل السريع والأنجع لإعادة التوازن بين العرض والطلب وكان تعميم هذا النوع من السكن في كل أنحاء الوطن دون مراعاة للبيئة المناخية ومواد البناء أو صلاحية استعمالها، ولا للنوعية، أو لرغبات السكان[1] ولا الظروف الجهوية والمميزات والخصائص الاجتماعية والثقافية.

يرى البعض عموما أن مسألة السكن تطرح بطابعيها الكمي والكيفي حيث يرى جيلاني بن عمران أن مسألة السكن تطرح من العدد 2075000 عدد المساكن القديمة المتدهورة أي 1000000 مسكن من أجل الحصول على العدد الصحيح للمساكن اللائقة والمستجيبة للشروط الصحية والهندسية[2]

إن العجز الذي يعانيه القطاع يرجع إلى التأخر في بنائه بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، زيادة على ذلك النمو السريع للمدن وبطابع عفوي وفوضوي فتدهورت شروط المسكن وارتفع عدد الأفراد في الأسرة الواحدة والذين بدورهم يشغلونه ففي 1966 بلغ عدد السكان حوالي 11908000 ساكن وكان عدد المساكن يقرب من 1908000 مسكن أي ما يعادل 6,77 شخص في المسكن الواحد، بينما في التعداد الثاني 1977 بلغ المعدل 7,7 شخص في المسكن الواحد، وهناك أوضاع خاصة لبعض العائلات يمكن أن تصل إلى 9-11 شخص في المسكن الواحد، أما في تعداد 1987 وصل عدد السكان إلى 23389420 نسمة وارتفع عدد المساكن إلى 3050812 مسكن أي بمعدل 7,77 شخص للمسكن وانخفض في التعداد 1998 إلى 6,54 شخص لكل مسكن ومع ذلك فهو معدل مرتفع[3]

---

[1] الطيب سنون الطيب: تحليل نقدي للبناء المصنع الجاهز كحل لأزمة السكن في الجزائر، مجلة جامعة قسنطينة ع1، جوان 1990، ص: 123.
[2] Ben amrane (dj): crise de l'habitat, perspective de développement socialiste en Algérie 1945-1980, ed, SNED, 1980,P7.
[3] جويدة عمر: المرجع السابق، ص: 80.

رغم ارتفاع عدد المساكن المبرمجة في المشاريع والمخططات السكنية، إلا أنها تبقى غير كافية، ولا تلبي إحتياطات المواطنين المتزايدة، وفي الوقت الراهن يعاني القطاع من نقص الأموال والتأخر في إنجاز المشاريع في آجالها المحددة مما جعل هذا الأخير يعاني أزمة حادة ومشكلا مطروحا على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1. طبيعة الأزمة السكنية :

ذهبت رابية نادية إعتمادا على ما يراه Muting أن طبيعة الأزمة تتمثل في التفرقة بين المساكن المبنية أي المساكن تبنى حسب الفئات الاجتماعية والمهنية والتي بدورها تسكنها، فالمشكلة تختلف حسب الفئات الاجتماعية فعند الأغنياء تكمن المشكلة لديهم في نقص المرافق الاجتماعية والثقافية والرياضية والتجهيزات الاقتصادية والتي تحيط بالمسكن بالإضافة على عدم تطابق الهندسة المعمارية للمسكن مع تصوراتهم الاجتماعية وخلفياتهم الثقافية.

إن طبيعة المشكلة السكنية عند الفقراء تختلف تماما عن الطبقة الأولى فتنحصر المشكلة لديهم في إيجاد أو الحصول على مسكن صحي يأوي أسرهم ويخلصهم من قساوة العيش في بيوت القصدير فهذا هو الحلم الذي يتمنون تحقيقه[1].

2. **واقع وأسباب أزمة السكن والإسكان:**

كانت الأزمة السكنية نتيجة لعدة عوامل هي:

أ. النمو الديمغرافي:

كانت الأسباب الجوهرية للأزمة هو الانفجار الديمغرافي الذي عرفته الجزائر خلال الستينات والسبعينات وكان تأثيره وخيما على الأزمة حيث تضاعف عدد السكان بثلاث مرات ما بين التعداد الأول والأخير 1966-1998 من 12 مليون إلى 30 مليون بينما

[1] رابية نادية، : المسكن والعائلة بعد زواج الأبناء، رسالة ماجيستر، علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1990-1991، ص ص: 15-16.

حظيرة السكن تضاعفت مرتين من 1908000 مسكن إلى 4053493 مسكنا وبهذا بقيت كثافة المسكن مرتفعة[1].

ب. النزوح الريفي:

بالإضافة إلى النزوح الريفي الذي غزا المدن في ظل غياب الرقابة لعمليات النمو الحضري منذ الستينات دون إغفال الدور البارز الذي لعبه العامل الأمني "العشرية السوداء" في الفرار الإجباري والنهائي لآلاف العائلات من القرى والأرياف صوب ضواحي المدن والتجمعات الحضرية اعتمادا على إمكانياتها الذاتية وبطريقة غير قانونية في إقامة بناءات فوضوية وغير لائقة، هذه الحركة الاجتماعية كانت لها عدة انعكاسات سريعة ومؤثرة في كيفية توسع مجالات وحدود المدن.

بالرغم من مساهمة الدولة بالاستثمارات الكبيرة في مجال الترقية والتسيير العقاري إلا أنها لم تستطع تحقيق الأهداف المنتظرة بسبب الأسباب السالفة الذكر، وللتحكم أكثر في الوضع أصبح المجال المديني له أدوات تنظيمية في السياسة الجديدة للعمران والتي بدورها ترسم معالم جديدة لصورة المدينة وتطورها، من أبرزها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) والذي يأخذ صبغة من سابقه "PUD" المخطط العمراني الرئيسي والذي بدوره يحدد المناطق الحضرية المزمع تهيئتها وتعميرها" في تهيئة المجال على مستوى أكبر ويتخذ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أداة أخرى على مستوى أصغر وهي مخطط شغل الأرض "POS" والذي بدوره ينظم المجال الحضري على مستوى البلدية وأجزاء منها[2] يهدف هذا التصور إلى إطلاع المواطن وإشراكه في أخذ القرار وذلك وصولا للتعامل الجماعي مع المجال المديني.

---

(1) جويدة عمر، المرجع السابق، ص:81.
(2) ديب بلقاسم: أثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني دراسة مقارنة، دكتوراه دولة في الهندسة المعمارية، شعبة العمران، جامعة قسنطينة، 2001، ص:132.

ج. الضعف في مجال صناعة البناء:

تذهب رابية نادية بالإعتماد على ما يراه السيد بوبكر SID BOUBKEUR إلى أن الأزمة السكنية لا تعود فقط إلى قلة وضعف الانجازات في مجال البناء والتشييد سواء في المدن أو الأرياف ولا ترجع كذلك إلى الاختلاف بين تصورات السكان وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية والبنايات المقدمة، فهي ترجع أساسا في نظره إلى الأزمة التكنولوجية بمعنى عدم تنظيم الإنتاج الخاص بالبناء ونقص الأكفاء المختصين في مجال الهندسة المعمارية خاصة في السنوات الأولى للاستقلال[1] أما في الوقت الحالي فقد تغير الوضع هناك أكفاء ومختصين إلا أن أسعار أتعابهم مرتفعة ويلجأ إليهم إلا أصحاب الجيوب الممتلئة " مقاولين وأصحاب الفلل"، أما المواطن البسيط فيكتفي بتصميم أحد البنائين أو من تكونت له خبرة في المجال من خلال الممارسة دون أي تكوين، زيادة على نقص المختصين في مجال البناء وتقنياته.

ومن الأسباب الرئيسية المرتبطة ارتباطا وثيقا بأزمة السكن في الجزائر على العموم هو متعلق بوظيفة جهاز الإنتاج في قطاع البناء لأن كميات الانتاج ضعيفة وموزعة على المجال توزيعا سيئا، وفيما يتعلق بمواد البناء فقد سجل العجز بسبب الارتفاع الهائل لأسعارها وخاصة أسعار الإسمنت والحديد حيث وصلت أسعار هذا الأخير إلى 10000دج وهذا ما انعكس سلبا على تكلفة المشاريع المختلفة وخاصة السكن[2] وبالإضافة إلى هذا الحد توجد حدود أخرى كوسائل النقل المحدودة والتخزين ومشكل العتاد الذي يعتبر من المشاكل الأساسية لأن الموضوع يتعلق بسوء استعماله في بعض الأحيان يمنع من الحركة، وهناك حاجز آخر يخص بنية التشغيل التي تسجل نسبة كبيرة من الأيدي العاملة غير المؤهلة ذات التأطير التقني المحدود إن لم نقل منعدم.

---

[1] رابية نادية، المرجع السابق، ص: 13.

[2] م. بوبكر: ارتفاع جنوني في سعر الحديد، جريدة الخبر اليومية، ع 5336 الصادرة بـ1 جوان 2008، ص:11.

هذه الأسباب وغيرها جعلت كلفة بناء المسكن مرتفعة جدا، يمكن القول أن كلفة البناء في الجزائر حسب السياسة العامة والصعوبات المرتبطة بالتأمين والنقص للعتاد والمستوى الضعيف للإنتاج والعمل زاد من كلفة بناء المتر المربع في الوسط الحضري وتباين هذا الاختلاف حسب الشركات وداخل المجال الجغرافي وحسب الولايات وسجلت أعلى الأثمان في الولايات الكبرى الجزائر العاصمة، قسنطينة وهران عنابة، ويضيف السيد بوبكر قائلا أنه لا يمكن معالجة الأزمة السكنية بالبناء فقط بل يجب أن نحدد الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة وفهمها جيد لإيجاد الحلول لها.

د. ضعف في تنظيم الحضر والتخطيط:

كذلك ترجع رابية نادية إنطلاقا مما ذهب إليه حسن فتحي وحدد أسباب الأزمة التي يعيشها قطاع السكن في السياسة التي تتبعها الدولة أي إلى أصحاب سلطة القرار باعتبارهم رجال سياسيون قادرون على التأثير في البيئة بواسطة قراراتهم وقوانينهم التي تغير المجال الحضري بصفة جذرية أو تدخل عليه تعديلات[1]

يعتبر تنظيم الحضر مجموعة المعارف التاريخية والثقافية والعقائدية والمذاهب والتقنيات المتصلة بإشكالية التنظيم وتغيير المجال الحضري، ويدل على مجموعة المبادئ والبنى والوسائل المحتواة في السياسات الحضرية التي جربت من قبل، حيث قررت الحكومة في هذا الإطار مجموعة من القرارات القانونية والتنظيمية بهدف ديناميكية قطاع الإسكان ووسائله التخطيطية فترتبت المعايير التالية:

1. المخطط الحضري الرئيسي P.U.D.
2. المخططات المؤقتة الخاصة بالحضر P.P.U.
3. مناطق الإسكان الحضري الجديدة Z.H.U.N.
4. المناطق الصناعية Z.I.

[1] رابية نادية: المرجع السابق، ص: 13-14.

بحيث لا يستند تنظيم المدن بهذه الطريقة الإدارية لأي دراسة إجتماعية، إقتصادية، ديمغرافية، جغرافية خاصة بالحضر وتتصف المخططات بالعلاج فقط، وكان لإدراج سياسة التصنيع في هذه المخططات الحضرية إفراز هوة كبيرة بين نظام الحضر والصناعة، ضعف في التصور على المدى البعيد خاصة في ظل إفتقار إلى جهاز خاص بتبادل المعلومات بين المؤسسات والتنظيمات المختلفة بالمدينة وندرة الإطارات القادرة على الإبتكار والتصور الجديد[1].

فالدولة في كل مرة وللتخفيف من حدة الأزمة تقوم بمخطط إنمائي جديد فمن جهة تشرع في بناء مساكن بالجملة من أجل توفير مسكن لكل مواطن ومن جهة أخرى تهمل الجانب النوعي أو الكيفي بمعنى مساحة السكن والغرف التي يحويها والمجال الذي يغطيه وعدد الأفراد الذين يشغلون هذا المسكن.

عموما يمكن القول أن المساكن الجديدة لا تتلاءم ولا تتوافق مع التشكيلة الأسرية الجزائرية من جهة، وخاصة في المساكن من نوع F_2 التي تم إلغاؤها في السياسة الحالية للبناء، ومن جهة أخرى لا تتوافق ولا تتلاءم مع التصورات والمتطلبات الاجتماعية للعائلة الجزائرية. بازدياد معدلات النمو الحضري وبتزايد معدلات التحضر بدأت المدينة الجزائرية تعاني من نقص في العقار وذلك من جراء عمليات النمو والتوسع فكان الاتجاه الكبير إلى البناء والتعمير، وكان لزاما الاتجاه إلى العمران العمودي لإستيعاب أكبر عدد ممكن من السكان فالاستعمال الواسع لنفس المخططات والوسائل التقنية والأشكال العمرانية والمعمارية والتي بدورها لا تخرج عن إطار المصنع الجاهز للعمارة دون مراعاة الظروف الجهوية والمميزات المناخية والاجتماعية والثقافية كما هو الحال بمدن الجنوب والتي تبدو وكأنها مدن ساحلية[2] وقد إنجرت عن هذه السياسة صورة معقدة للبيئة العمرانية خاصة، وكرست تصورا سلبيا في أذهان المستعملين لها، وكانت أبرز نتائج التعمير الحديث على المدينة وواقعها هو التوسع العمراني غير المتوازن والمتمثل في ظهور هذه التعميرات على محيط المدينة أو على أراضي فلاحية خصبة مع الاستهلاك المفرط للمجال "الأرض" دون إغفال

---

(1) عبد الحميد دليمي: السياسات الحضرية، المرجع السابق، ص ص: 70-71.
(2) ديب بلقاسم، المرجع السابق، ص:133.

تلك الفسيفساء في إنجاز المجموعات السكنية والتضارب الملاحظ في أشكالها وخصائصها المعمارية، وعند إنشاء أو بناء مدن جديدة، بالرغم قيام الهيئات المعنية بالدراسة تنشا هذه المدن بمحاذاة الأنسجة العمرانية الموجودة دون مراعاة تطور المدينة أو إدماجها معماريا أو وظيفيا وبالتالي لم تستطع هذه السياسة العمرانية تحقيق الهدف المسطر وهو السكن المدمج في المدينة، إذ تبدو معزولة وكأنها أحياء مراقد متدينة البيئة الخارجية التي غاب بداخلها المناخ الحضري والمهم جدا بالمدينة[1] بل هذه المجموعات السكنية ما هي سوى عمارات من الإسمنت المسلح أهمل فيها المحيط من خلال نقص المرافق والخدمات الضرورية وغياب المساحات الخضراء والأماكن المخصصة لرمي القاذورات فيعاني الساكن من صعوبات اقتناء حاجياته الضرورية وخاصة إذا كان المحيط الذي يعيش فيه حافل بمظاهر سلبية وغير حضرية كانتشار الأوساخ وتراكم القاذورات حول المساكن، نقص في تصليح وصيانة الحنفيات والأنابيب المنكسرة...إلخ.

هـ. سوء التسيير وغياب الرقابة:

كذلك في ضمن الأسباب المؤدية للأزمة هو غياب المراقبة الجدية للمشاريع الإسكانية الأمر الذي جعل الكثير من أصحاب الأطماع إلى السرقة والاحتيال على سبيل المثال المشروع السكني الذي تقوم بانجازه وكالة عدل بحي من أحياء مدينة ورقلة، الوضع السكني به متدهور جدا مشروع سكني فريد من نوعه على مستوى القطر الوطني أنجز في وقت قياسي ووفر عدد كبير من مناصب الشغل، فغياب الرقابة التقنية ونوم ضمائر المسئولين أدى إلى تشييد حي قصديري بـ 54 مليار دج هذا الحي تسوده الفوضى بناءات غير مكتملة لا تتوفر إلى أدنى الأسس الصحية والوقائية....إلخ[2].

بالإضافة إلى عامل الاختلاس والاحتيال حيث كشفت جريدة الخبر اليومية عن اختلاس 2,5 مليار دج من وكالة التسيير العقاري بسيدي محمد بالعاصمة بطبيعة الحال هذه

(1) ديب بلقاسم، المرجع السابق، ص:133.
(2) ن مرداوي: من واقعنا برنامج تلفزيوني بث بتاريخ 2008/03/09 على الساعة التاسعة مساءا.

أموال الشعب البسيط الذي يبقى تائها في دوامة الوضع المتدهور للسكن[1] وهذا بدوره يؤثر سلبا في عملية سير المشاريع والتأخير في إنجازها وتسليمها للمواطن.

جهل المواطنين وغياب الرقابة التقنية إن لم نقل انعدامها أدى إلى انتشار السكن العشوائي وفي مناطق ممنوع البناء فوقها حيث أحصت شركة سونالغاز بمدينة الوادي 208 اعتداء على شبكاتها، فجعل المواطنين بخطورة الوضع واللامبالاة أدى بهم إلى إنجاز البنايات أو الطوابق العلوية والشرفات بالاحتكاك المباشر مع الأسلاك الكهربائية دون مراعاة المسافة الأمنية اللازمة بين البنايات والشبكات الكهربائية والغازية وهي ظاهرة خطيرة تهدد أمن وسلامة الموطن وتحصد أرواح الكثيرين ومنهم من يبقى يعاني من عاهات مستديمة وفقدان لأعضائهم[2] إن طبيعة المشكلة السكنية ترجع إلى سبب رئيسي يدخل في إطار عملية التحويل التكنولوجي، أي شراء الدولة لنماذج من التصاميم السكنية الجاهزة في البلاد الغربية وذلك تحت شعار "توفير مسكن لكل مواطن" دون الخروج إلى الميدان وإجراء تحقيقات ودراسات ميدانية تأخذ في الاعتبار وتراعي تصورات وذهنيات المستعملين وسلوكاتهم التي ترتبط بأنماط معيشتهم وخصائصهم الاجتماعية والثقافية، إن هذه التصاميم المستوردة لمجتمع غربي يختلف تماما وبكل المقاييس والمعايير عن مجتمعنا "ثقافة، دين، قيم، عادات، تقاليد، حجم الأسرة، الروابط..." فبهذا تعتبر المساكن الجاهزة المقدمة من طرف الدولة بضاعة مصنوعة تباع وتشترى وتستهلك من طرف المواطن، وبذلك يتجاهل أو يجهل أصحاب الفكرة بأن المواطن له خصوصياته الاجتماعية والثقافية وقيمه، فهل يمكن أن يتخلى عنها ويتقبل مسكن جاهزا مصمم من الخارج ويسكنه.

(1) ص رتيبة: جريدة الخبر الأسبوعية، ع 5284، ص: 5.
(2) خليفة قعيد: جريدة الخبر اليومية، ع 5282، الصادرة بتاريخ 30 مارس 2008، ص: 9.

هذا الواقع يعكس غياب الكفاءة الجزائرية التي تحمل البعد الثقافي الاجتماعي للمجتمع على تنوع مناطقه الثقافية، وهذا راجع إلى البرامج المعتمدة في التكوين في مختلف الاختصاصات المعنية مما فسح المجال للإطارات الأجنبية بطرح أفكارها التي لا تعبر عن إحتياجات مجتمعنا[1] وكتحصيل حاصل عدم تمكن المستعملين من التكيف مع المجال الجديد، وعدم قدرة هذا المجال على تحقيق التفاعل معهم أقصى الإندماج في الحياة الحضرية الجماعية للمستعملين خاصة إذا كانت هذه المناطق السكنية تعاني من عدم التطابق بين المجال المنظم للإسكان والممارسات الاجتماعية للساكن، باعتبار الهدف الأساسي للسياسات الإسكانية هو البناء والتعمير في أقل وقت ممكن لاستيعاب الطلبات الكثيرة زيادة عن الثمن الاجتماعي الذي يدفعه المجتمع مع تراجع القيم وظهور النزعة الفردية واللامبالاة إزاء المجال العمراني فيعبر الكثير عن عدم رضاهم عن العيش في هذه المجموعات السكنية بسبب غياب المرافق والخدمات الضرورية والأغلبية الساحقة الساكنة بالعمارات تبحث عن عدد أكثر من الغرف بمسكنها سواء في العدد أو الحجم كما يلجأ البعض الآخر إلى إجراء تعديلات في مساكنهم كاستقلال الشرفة وتحويلها إلى غرفة، وهذا ما يعكس عدم توافقها مع التصورات والخصائص الاجتماعية للأفراد الساكنين أو بالأحرى مع حجم الأسرة والإطار المبنى ، مما انعكس سلبا على المستوى النفسي والاجتماعي للأفراد الساكنين بالرغم من اتجاه السياسة الديمغرافية الحالية إلى تنظيم النسل" قلة أفراد الأسرة" والجدير الذكر أن المساكن المقدمة حاليا هي ذاتها مقدمة لعدد قليل من الأفراد (3-4) أفراد وبالتالي فالسياسة الحالية للسكن والإسكان مقدمة أساسا لتنظيم النسل.

[1] ديب بلقاسم: المرجع السابق، ص: 136.

إن حالة الفوضى المسجلة في البناء ورسم مشهد العمران الذي عادة ما تتحكم فيه السلوكات الفردية، تضاف إلى مسببات وعوامل الأزمة السكنية إشكالية غياب المواطن وتنصله عن أداء واجبه الحضري الذي يسهل التحكم في عملية تسيير السكن، إن حل المشكلة لا يقتصر على البناء والتعمير وبرامج التحسين وصيانة الأحياء السكنية المتدهورة وإنما يستدعي وضع آليات جديدة وسياسة مستديمة تنظم عملية تسيير الأحياء بمشاركة فعلية وفعالة للمواطنين، وتعمل على إرساء ثقافة الساكن المتحضر.

خلاصة القول أن الأزمة السكنية تكمن في شقين فمجموعة ترى المشكلة تدور حول العامل الاجتماعي، ومجموعة أخرى تعتبر بأن العامل الرئيسي للمشكلة السكنية يفسرها العامل الاقتصادي، وكل العوامل متداخلة مفرزة أزمة حقيقية يعاني منها المواطن وخاصة المواطن البسيط وبالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في المجال من دعم للسكن الريفي والتساهمي الترقوي والاجتماعي إلا أن الأزمة تبقى قائمة لذا وجب عليها مراجعة شاملة ودقيقة لسياسة الإسكان.

الجانب الميداني

الفصل السابع

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: مجـالات الـدراسة:

تتمثل مجالات الدراسة المحددة فيما يلي:

1 . المجال المكاني:

يتمثل المجال المكاني للبحث في حي" 1020 مسكن" هو حي حديث النشأة مقارنـة مـع المناطق الأخرى المتواجدة فـي المدينـة مثـل كشيدة، بوعقـال، الزمالـة...الخ ، سطر مشروع هذا الحـي سنة 1982 وتـم توزيـع المساكن علـى السكان سنة 1996، يقـع هذا الأخيـر فـي الشمال الغربي لمدينة باتنة يحده شرقا حـي 500 مسكن ومركـز التكـوين المهنـي رقم (04) والعــديد من المساكن الفردية، وغربا يحده تحصيص الرياض وشمالا وادي القرزي، وأما مـن الجنـوب فيحـده خـط السكة الحديديـة، معظـم العمـارات موجـودة علـى الطريـق الرئيسي الرابط بين تحصيص الرياض كما يتربع الحي علـى مساحة عقاريـة تقدر بـ 82300,00 م^2 أي ما يعادل 8,23 هكتار[1].

وفيما يخص شركة إنجاز المشروع السكني هـي ليكوتـاك سـابقا هذه الأخيـرة هـي التـي قامت بإنجاز الأشغال الكبرى، أما الأشغال الثانويـة فـأنجزت مـن قبـل عدة مقـاولات والجديد بالـذكر أنـه لم يتم إنجـاز 1020 مسكن والتـي برمجت فـي المشروع نظـرا للتضـخم المـالي الحاصل في تلك الفترة وتمت إعادة هيكلة المشروع إلى 500 مسكن أنجز منهـا 460 سكن ولم توزع مساكن عمارتين كما تم تحويل 30 سكن إلى مناطق أخرى لمبريدي وبولهيلات.

- 92 سكن تابع لديوان الترقية والتسيير العقاري OPJI.

- 174 سكن تـابع لمؤسسة ترقيـة الـسكن العـائلي OPLEF والبـاقي تابعـة للمقـاولين الخواص.

(1) مكتب الدراسات التقنية والاقتصادية

أجريت دراسة فيما يخص إعادة تهيئة المجال الخارجي للحي من قبل مكتب الدراسات التقنية وبموجب هذه الدراسة تمت إعادة صيانة شبكة المياه الصالحة للشرب وعملية تعبيد الطرق وحاليا هناك دراسة أخرى خاصة بعملية تهيئة المجال أي إعادة العمارة لشكلها المبني الذي يخص الأقسام المشتركة للمستأجرين[1]، وبلغ عدد السكان في الحي وحسب معطيات الإحصاء الخامس للسكن والسكان تقريبا 2446 نسمة .

الخدمات والمرافق

توجد على مستوى الحي العديد من المرافق هي [2]:

- ملعب جواري بمساحة 714م

- مدرسة ابتدائية بمساحة 1355م

- الجزائرية للمياه موجودة بأحد الطوابق الأرضية بأحد العمارات

- مكتب الدراسات المعمارية

- العديد من المحلات التجارية "مواد غذائية عامة، مقهى، محلات للحلاقة ...."

يستفيد الحي من جميع الشبكات الرئيسية التي تعتبر ضرورية للحياة اليومية من كهرباء ، غاز وشبكة الصرف الصحي ، وشبكة توزيع المياه الصالحة للشرب.

2. المجال البشري:

نقصد بالمجال البشري مجتمع البحث الذي يخص بتطبيق الإستمارة وبما أن دراستنا هي دراسة وصفية للنمو الحضري ومشكلة السكن كان ذلك خاصا بالمساكن الجماعية "العمران الرأسي أو العمارات".

ويتمثل هذا المجال البشري في عينة البحث والتي قدرت بـ 10 % من مجموع المجتمع الكلي للبحث 440 مسكن أي 44 أسرة والمختارة بالطريقة العشوائية المنتظمة.

---

(1) مقابلة أجريت مع رئيس مصلحة بديوان الترقية والتسيير العقاري يوم 16 جوان 2008 على الساعة 9:30 صباحا.
(2) مكتب الدراسات التقنية والإقتصادية.

3. المجـال الـزمني:

دام البحث الميداني الاستطلاعي وملأ الاستمارات النهائية مدة أربعة أشهر حيث استغرقت المرحلة الاستطلاعية ما قبل الاستمارة ثلاثة أشهر من أفريل إلى غاية جوان 2008 وتركز فيها الجهد حول جمع المادة العلمية بالإضافة إلى جس نبض الرؤية المجتمعية حول النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان، من خلال فتح نقاشات مع مسؤولين وإطارات مختصين في قطاع السكن والمرافق التابعة له للإلمام بالتغيرات والمستجدات وواقع القطاع والجهود المبذولة من قبل الأطراف الفاعلة والسياسات المنتهجة مع تسليط الضوء على واقع الأزمة، ثم بعد ذلك تحليل جميع المعطيات المستقاة من الميدان.

وبعد تحديد حجم العينة الممثلة للمجتمع الكلي جاءت مرحلة الاستمارة التجريبية وبعد تنفيذها بإضافة أسئلة أو إزالة أخرى تم تطبيق الاستمارة "استمارة المقابلة" مع أفراد العينة المبحوثة.

ثانيا- منهج الدراسة:

إن طبيعة موضوع الدراسة و التي تدور حول النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان تفرض على الباحث إتباع المنهج الوصفي، والذي بدوره يعتمد على جمع البيانات والمعلومات والحقائق من إطار حقل البحث ثم تحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج الخاصة بالدراسة وفق المنطلقات الفرضية للدراسة.

باعتبار البحوث الوصفية تتكيف مع ظروف الظواهر المتميزة بالتغير وعدم الثبات ولو ببطء وتعدد المؤشرات الفاعلة، بالإضافة إلى أنها تتعامل كذلك مع الواقع الاجتماعي كما هو وبكل جزيئاته وتحيط بكل أبعاده.

فتكمن أهمية المنهج الوصفي في هذه الدراسة في المساعدة على تحقيق أهداف الموضوع وذلك بالحصول على بيانات وصفية حول واقع النمو الحضري وعلاقته بمشكلة السكن والإسكان، والإطلاع على واقع الأزمة السكنية والإسكانية في المساكن الجماعية انطلاقا من الخصائص الاجتماعية والثقافية لمجتمع البحث وكل الجوانب المتعلقة بموضوع البحث بصفة عامة.

ثالثا: أدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة :

عمليا لا يوجد هناك فصل بين أدوات البحث العلمي التي تعتبر وسائل متكاملة لأداء دور أساسي في البحث، والمتمثل في جمع البيانات بصفة موضوعية فلا يمكن في هذه المواضيع الإستغناء عن أية أداة من أدوات البحث الأساسية كالملاحظة والمقابلة والإستمارة، كما لا يمكن إكتمال دور أحدهما دون الأخرى والقيمة الموضوعية لنتائج البحث تتوقف على طبيعة التقنية أو الأداة المستعملة في جمع البيانات انطلاقا من موضوع الدراسة والتي بدورها تستوجب الأدوات التالية:

1. الملاحظة:

استخدمنا الملاحظة في بحثنا نظرا للدور الفعال لهذه الأداة فمن خلال الزيارات المتعددة لميدان الدراسة على الصعيد العمراني والاجتماعي كان من الضروري ملاحظة بعض السمات والخصائص التي تميز المجال المدروس من خلال تخطيطه " توفر قنوات الصرف الصحي، الكهرباء توفر المياه الصالحة للشرب، حالة الطرق، كذلك ملاحظة حالة المباني والمواد المستعملة في بنائها النظافة في الحي وداخل العمارات وحالة بعض المساكن من الداخل.

إن الملاحظة التي إعتمدنا عليها هي الملاحظة المباشرة والتي بدورها تمكننا من معرفة حقيقة الوضع والحصول على معلومات عامة حول وضعية وحالة السكان في المساكن الجماعية وفي إطار المحيط المكاني المشترك.

كما لاحظنا سلوكات الأفراد وردود أفعالهم بالإضافة إلى بعض الموافق والمعاملات المختلفة التي تتم بينهم.

2. المقابلة:

لجأنا في دراستنا إلى نوعين من المقابلة:

المقابلة الخاصة: ونقصد بها إجراء حوار لفظي مباشر مع المبحوثين وبحضور بعض أفراد الأسرة.

المقابلة الحرة: حيث قمنا بمقابلة العديد من المسؤولين في مجال السكن والمختصين في الجوانب الاجتماعية والعمرانية.

تم إجراء مقابلة مع مهندس معماري بمكتب الدراسات التقنية والاقتصادية BEETB والذي زودنا بمعلومات عن الحي المدروس.

كذلك أجرينا مقابلة مع مسؤول عن السكن بمديرية السكن والتجهيزات العمومية والذي زودنا بمعلومات وبيانات إحصائية عن تطور الحظيرة السكنية بالمدينة تماشيا مع تطور عدد السكان ومعلومات عن المشاريع السكنية بالمدينة خلال السنوات الأخيرة.

كما أجرينا مقابلة مع مسؤول بديوان الترقية والتسيير العقاري قصد جمع معطيات عامة عن الموضوع المدروس باعتباره مختص في المجال، وكذلك أمدنا بمعلومات عن الحي.

كما قمنا بمقابلة بعض المسؤولين في البلدية ومديرية التخطيط والتهيئة العمرانية وكل من لديه ما يساعد لإنجاح العمل الميداني.

3. تطبيق استمارة المقابلة:

لقد صممت هذه الأداة بطريقة تناسب مجموعة مجتمع البحث وتم طرح أسئلة الاستمارة عن طريق المقابلة المقننة، وهي أسئلة محددة ودقيقة تطرح بصورة مباشرة على المبحوثين وتسجل الإجابات لحظيا على الاستمارة وحاولنا قدر الإمكان فتح المجال وبحرية للحوار مع المبحوثين لجمع المزيد من المعلومات ولتفادي الفهم الخاطئ للأسئلة.

لذلك قمنا بتجربة ميدانية للتأكد من صلاحيتها في جمع البيانات المطلوبة وذلك بتجربة وإختبار بعض الاستمارات في المقاطعات الثلاث لمجال الدراسة ومن خلال التجربة تم حذف بعض الأسئلة وإعادة صياغة أسئلة أخرى، وقد ملأت أغلب الاستمارات أمام المساكن مع وجود إستمارات ملأت داخل المساكن وذلك تم التعرف على المجال السكني الذي تعيش فيه الأسرة وبصورة واضحة.

وتم بناء الاستمارة في صورتها النهائية أثناء الدراسة الاستطلاعية لتقدير مدى ملائمة أسئلتها لميدان الدراسة، مع مراعاة عامل الزمن المستغرق لملء كل استمارة وأخذ بعين الاعتبار مستوى المبحوثين والذي يتطلب المزيد من الشرح للأسئلة وتوضيحها وأيضا طبيعة المناقشات معهم وترك المجال مفتوح للتعبير عن آرائهم ومعاناتهم واتجاهاتهم، وبذلك خلصت الاستمارة في صورة 56 سؤالا موزعة على ستة محاور وكانت هذه الأسئلة في أغلبها أسئلة مغلقة، وهناك بعض الأسئلة المفتوحة وطرحت الأسئلة بأسلوب بسيط مراعاة لمستوى الوعي لدى فئات مجتمع البحث.

المحور الأول: يتعلق بالخصائص العامة للمبحوثين ويتمثل في الأسئلة من 1 إلى 09 وهي أسئلة تتعلق بالجنس السن ومكان الميلاد والحالة المدنية والعائلية والتعليمية والمهنية، وأسئلة تتعلق بعدد أفراد الأسرة، ومدى كفاية الدخل وإمكانية وجود مصادر دخل بالإضافة إلى الأفراد الذين يساعدون في الإنفاق على الأسرة.

المحور الثاني: بيانات عن الهجرة والانتقال بما في ذلك التعرف على الخلفية الثقافية والإجتماعية للمبحوث، من خلال سكن الوالد نوع المسكن في الإقامة الأصلية وأسباب الانتقال وإختيار الإقامة في الحي ويتضمن المحور 06 أسئلة.

المحور الثالث: ويتعلق بالمسكن والتجهيزات المتوفرة به واستعمالاته ويتضمن أسئلة حول مساحة السكن وعدد غرف المسكن ومدى كفايتها، ومختلف المرافق والتجهيزات والتي ترافق المسكن واستعمالاتها ويتضمن المحور 15 سؤال.

المحور الرابع: ويتعلق بالعلاقات الأسرية وعلاقات الجيرة والمجال الخارجي وكذلك مختلف المرافق والتجهيزات التي يتوفر عليها الحي من كهرباء غاز... مع تسليط الضوء على نوعية العلاقات الرابطة بين الجيران، ومختلف الخدمات الضرورية والتي يقدمها الحي ويتضمن المحور 15 سؤال.

المحور الخامس: يدور حول واقع أزمة السكن والإسكان في رأي ووضع المبحوثين من خلال أسباب الأزمة وكيفية التغلب أو التخفيف من حدتها وإبراز أهم المشاكل التي تعاني منها المنطقة بساكنيها ويتضمن المحور 09 أسئلة.

المحور السادس: ويخص إتجاهات عينة البحث حول كيفية القضاء أو بالأحرى التخفيف من حدة مشكلة السكن والإسكان ، وكذلك للتعرف عن مواقف المبحوثين من السياسات الراهنة في مجال الإسكان والمتبعة لحل الأزمة ويتضمن المحور سؤالين.

4. الوثائق والسجلات:

أما الوسيلة الأخيرة المستخدمة في الدراسة هي الوثائق والسجلات والتي كانت مصدرا لجملة من البيانات والمعلومات عن النمو الحضري ومعطيات عن تطور حظيرة السكن والمشاريع السكنية في مختلف البرامج والسياسات والآفاق في مجال السكن والإسكان، حيث قمنا بالإطلاع على عدة وثائق إحصائية بمديرية السكن والتجهيزات العمومية، مديرية البناء والتعمير"مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير"والإطلاع على بعض السجلات الخاصة بمديرية التخطيط والتهيئة العمرانية وكذلك ديوان الترقية والتسيير العقاري وبلدية باتنة .

رابعا: العينة

ترتبط العينة بمجال البحث العمراني والاجتماعي وكان مجال البحث الميداني في هذه الدراسة يتعلق بحي 1020 مسكن بمدينة باتنة فهو يقدم أفضل تفسير للإشكالية المطروحة ويستجيب للأهداف المحددة.

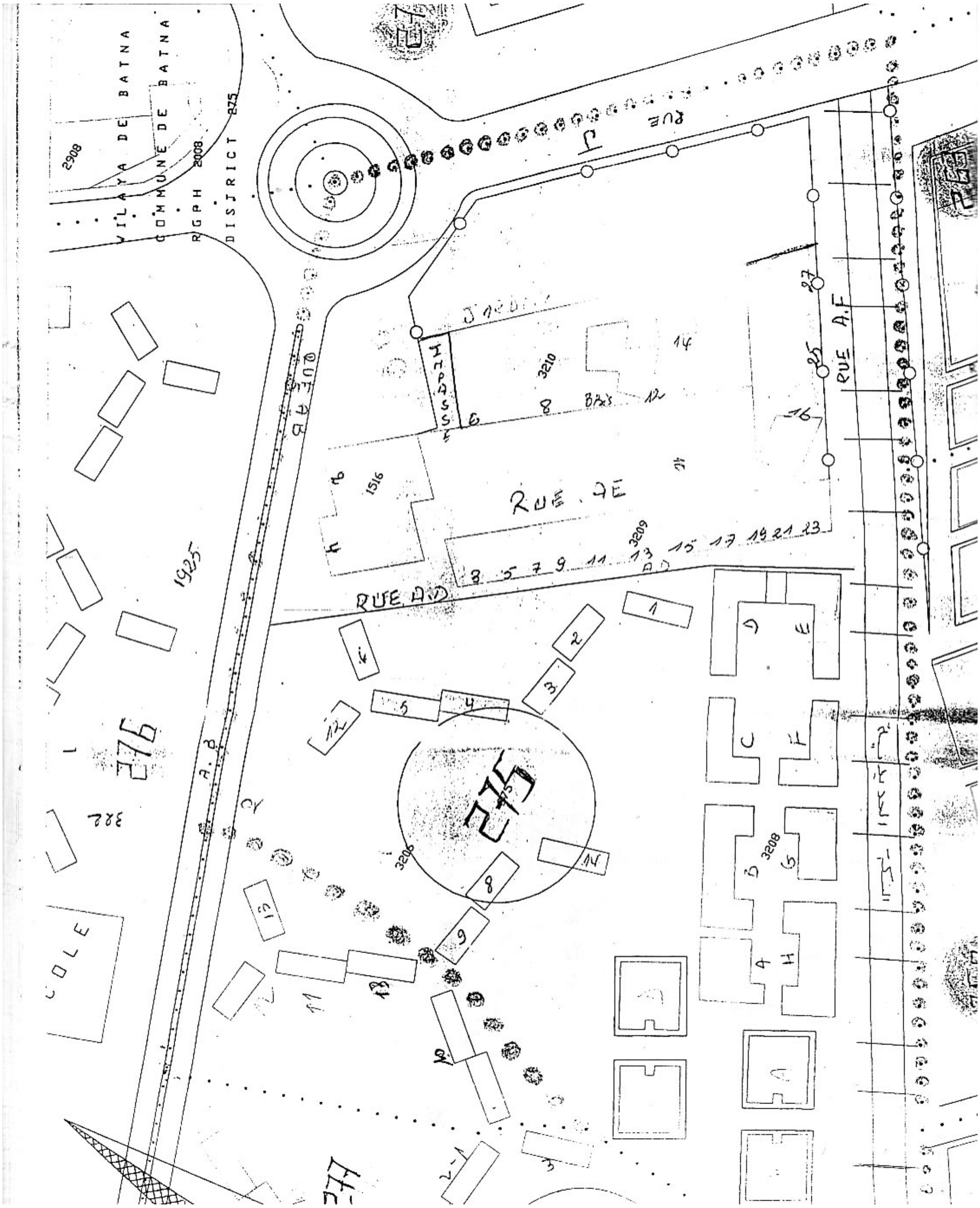
إن نجــاح أي دراسـة ميدانيـة فـي أي بحـث علمـي أو إجتمـاعي يتوقف بصـورة عــامة علـى الإختيـار الـدقيق للعينـة المتمثلـة لمجتمـع البحـث، مـن أجـل ذلـك قمنـا بعـدة زيـارات للمؤسـسات التابعـة لقطـاع الـسكن وبلديـة باتنـة لجمـع البيانـات والمعلومـات عـن المجـال المدروس، كما قمنا بدراسة استطلاعية لمجال البحث للتعرف على خصائصه وبذلك تمت عمليـة عـد عمـارات الحـي ولتحديـد مجتمـع البحـث كـان مـن الـضروري الاسـتعانة بنتـائج الإحصاء الخامس للسكان والسكن حيث كـان مجـال الدراسـة مقسم إلـى ثـلاث مقاطعـات بهـا سكنات فردية تم استبعادها باعتبار مجال الدراسة ينصب فقط على السكن الجمـاعي أي سكن العمارات " أنظر الخريطة رقم (05)

كما سبق وأن أشرنـا إلى أن الحي يحوي 46 عمـارة فـي كل عمـارة 5 طوابق وفـي كل طابق مسكنين متقابلين وبذلك فكل عمارة تتكون من 10 مساكن والحي ككل يتكون مـن 460 مسكنا، وتـم إسـتبعاد عمـارتين شـاغرتين لـم تـسلم مفاتيحهـا لحد الآن لـذلك فمجمـوع المسـاكن 440 مـسكنا وهـي تمثـل مجتمـع متجـانس فـي نمطـه العمرانـي والاجتمـاعي مـن خـلال الأسـر المبحوثة حيث وضعنا قائمة تسلسلية من 1 إلى 440.

وفي المرحلة الثانية تم تحديد حجم العينة باختيـار نـسبة 10 % أي 440 × 100/10 = 44 مفردة أي سكن في كل عمارة مطبقين بذلك العينة العشوائية المنتظمـة ولتحديد المفـردات علينا تحديد المدى كما يلي:

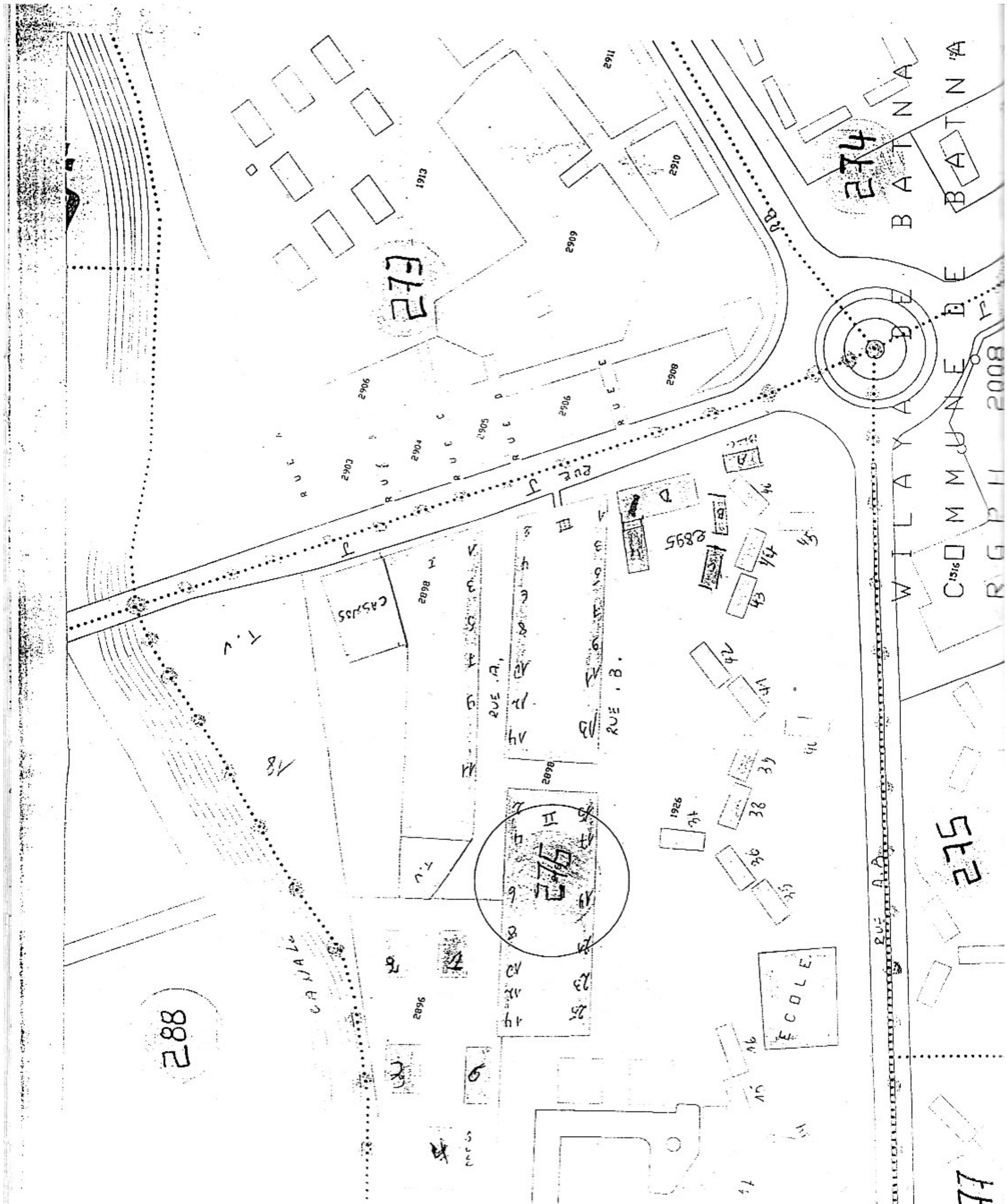
حجم المجتمع الأصلي/ حجم العينة = 440/ 44= 10.

وكان الرقم العشوائي هو 2 وبطريقة منتظمة تم تحديد باقي الحالات على النحو التـالي: 2 – 12 – 22 – 32 – 42 – 52 ...... 440.

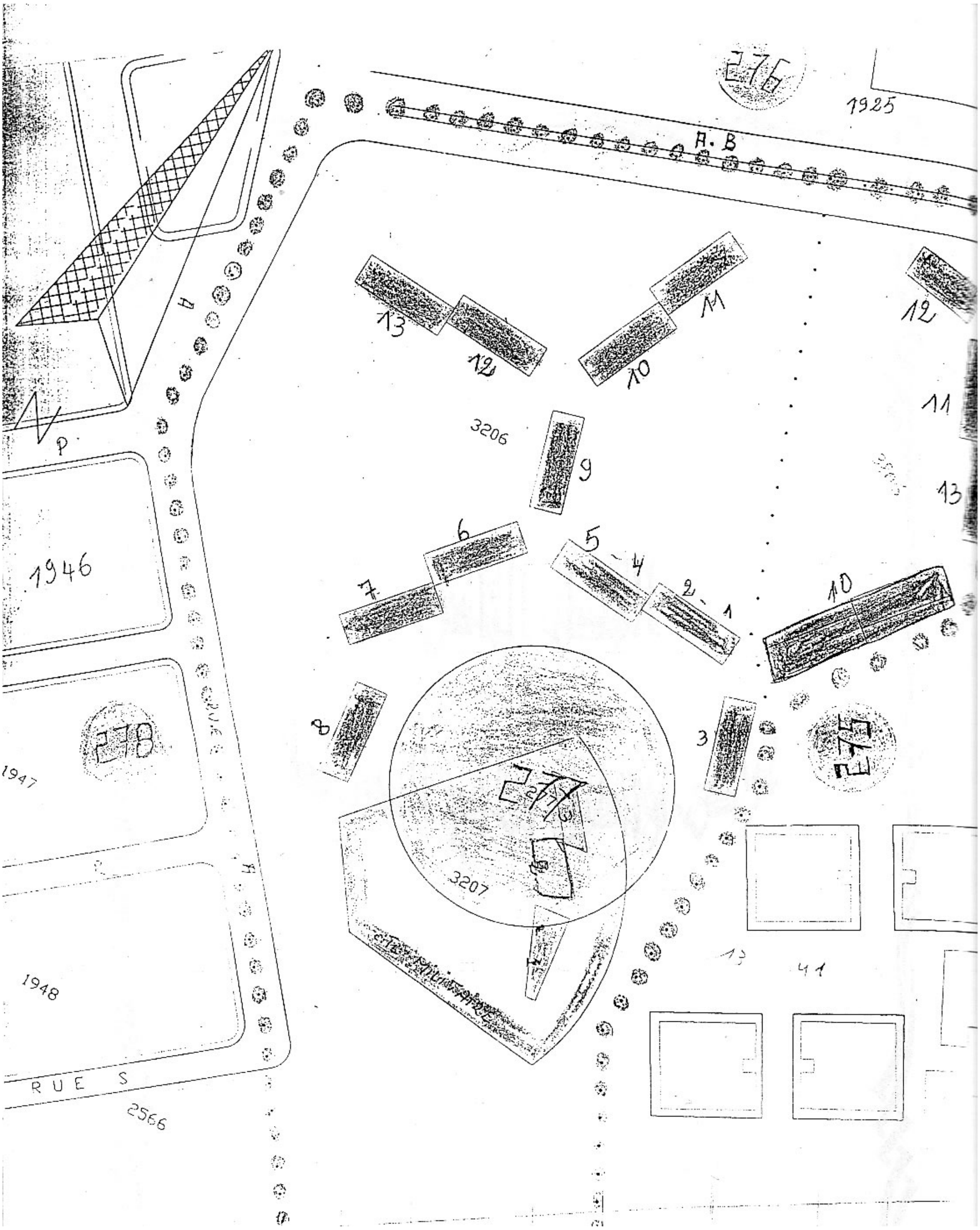


خريطة رقم 05: توضح المجال الخاص للدراسة حي 1020 مسكن بمقاطعاته الثلاث

(277-276-275)



خريطة رقم 05: توضح المجال الخاص للدراسة حي 1020 مسكن بمقاطعاته الثلاث (277-276-275)



خريطة رقم 05: توضح المجال الخاص للدراسة حي 1020 مسكن بمقاطعاته الثلاث

(277-276-275)

الفصل الثامن

عرض وتحليل نتائج الدراسة

أولا. تفريغ البيانات وتحليلها

1.تحليل البيانات المتعلقة بمجتمع البحث وخصائصه :

جدول رقم(22) يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
ذكر	20	45.45
أنثى	24	54.55
المجموع	44	100

يمتاز مجتمع البحث بمجموعة من الخصائص متعلقة بالبيانات الشخصية والتي تناولنا تحليلها من خلال إجرائنا للبحث الميداني والمتعلقة بالسن،الجنس مكان الازدياد، الحالة المدنية، المستوى التعليمي، عدد أفراد الأسرة، الحالة المهنية للأفراد، ومدى كفاية الدخل لتغطية حاجيات الأسرة، والهدف من وضع هذه البيانات هو معرفة مدى مصداقية المعلومات التي جمعناها من المبحوث وتبرز أهمية السن والجنس من خلال وعي ورشد المبحوث.

من خلال معطيات الجدول والذي يمثل توزيع أفراد مجتمع البحث حسب الجنس والتي توضح لنا أن نسبة الإناث أكثر من نسبة الذكور، حيث قدرت نسبة الفئة الأولى بـ54.55%، في حين بلغت نسبة الفئة الثانية 45.55% بحكم أن الرجال هم المسؤولون عن مصاريف المنزل ولا يستطيعون المكوث في البيت وذلك إما لظروف العمل أو لأسباب أخرى، ورغم ذلك وجدنا نسبة لا بأس بها من الذكور لأن العمل الميداني كان في شهر جويلية والذي كان بدوره راحة "عطلة سنوية للبعض من أفراد مجتمع البحث في حين نجد معظم الإناث يفضلن المكوث في البيت .

جدول رقم (23) يبين توزيع مجتمع البحث حسب السن

الفئات العمرية	التكرارات	النسب المئوية
32-28	04	09.09
37-33	06	13.63
42-38	04	09.09
43 فما فوق	30	68.19
المجموع	44	100

إن التعريف بالفئة العمرية يمكننا من وصف أفراد العينة وكذلك معرفة النشاطات المختلفة التي يمارسونها وبالتالي معرفة مدى مشاركة مختلف الفئات العمرية في عملية التنمية.

ومن خلال المعلومات المتوفرة في الجدول وجود تنوع في الفئات العمرية أي تنوع الأجيال في مجتمع البحث من شباب وكهول مع وجود فئة ضئيلة من الشيوخ، وهذا ما وجدناه في الفئات العمرية 33-37 و 43 فما فوق والتي شكلت النسبة الأكبر بـ 68.19% والتي تمثل فئة الكهول وتدل على نضج المبحوثين وتوليهم مسؤولية إعالة عائلاتهم، ومن خلال الفئات العمرية للمبحوثين والتي تتراوح من28-43 سنة فما فوق كلها تدل على مرحلة النضج والمسؤولية .

جدول رقم (24) يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان الإزدياد

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
ريف	19	43.18
حضر	25	56.82
المجموع	44	100

من خلال المعطيات المتوفرة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الازدياد في الحضر أكثر منه في الريف حيث سجلت نسبة الأفراد المزدادين بالحضر 56.82%، وهذا يشير إلى عامل أساسي هو وجود المرافق الصحية في الحضر وغيابها في الريف، هناك من كان يقطن بالريف وكانت ولادته بالمدينة لتوفر الرعاية الصحية كما سبق وأن أشرنا لذلك دون إغفال عامل يمكن إعتباره أساسي هو الآخر والمتمثل في رغبة الأبناء في الاستقلال عن الأهل والاستقرار في الحضر وفي سكن خاص بهم، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين ولدوا بالأرياف نسبة 43.18% وهي نسبة لا بأس بها وتعبر عن الأفراد الذين عايشوا الحياة الريفية والمتميزة بخصائص سكانية وعمرانية وإقتصادية وإجتماعية تختلف تماما عن الخصائص الموجودة بالمدينة وبكل المقاييس .

جدول رقم (25) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
أعزب	02	4.55
متزوج	39	88.63
مطلق	01	2.27
أرمل	02	4.55
المجموع	44	100

تعتبر الحالة المدنية من أهم خصائص الأسرة، حيث نجد أزمة السكن في أي منطقة تكمن في رغبة الأفراد المتزوجين الإنفصال عن أهاليهم والإقامة في مساكن مستقلة، وتبين معطيات الجدول أن 83.63% من أفراد مجتمع البحث متزوجين ومسؤولين عن أسر، تليها مباشرة نسبة الفئة العازبة وفئة الأرامل بـ4.55 % فالنسبة الأولى تدل على تحمل الأفراد لمسؤولية وأعباء العائلة وتدل كذلك على وعي السكان بضرورة إقامة سكن قبل الزواج، أما نسبة الأرامل التي بلغت 4.55% هي نسبة ضئيلة في حين سجلت نسبة المطلقين 2.27% وهي أصغر نسبة بالنسبة لمجتمع البحث.

جدول رقم (26) يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
أمي	04	9.09
يقرأويكتب	03	6.82
إبتدائي	05	11.36
متوسط	09	20.45
ثانوي	11	25.00
جامعي	12	27.28
المجموع	44	100

إن النمط العمراني لأي منطقة يعكس المستوى الثقافي للسكان هذا الأخير له علاقة بالمستوى الإقتصادي والإجتماعي كذلك، خاصة وأن المؤسسات التعليمية تعتبر من أهم المرافق الواجب توافرها في أي مدينة، وكل المدن تسعى جاهدة إلى القضاء أو بالأحرى التخفيف من نسبة الأمية، وذلك من خلال توفير المؤسسات التعليمية بجميع أنواعها، حيث ترتفع نسبة الأمية في الأرياف وخاصة بالنسبة للإناث وذلك راجع إلى العادات والتقاليد السائدة والتي بدورها تحرم الإناث من التعليم والرغبة في تزويجهن في سن مبكرة أو لتسخيرهن للعمل في الزراعة والأعمال الحرفية "صناعة الزرابي والأواني الفخارية"، ومن خلال الجدول أعلاه فإن نسبة الأمية في الحي المدروس ضئيلة وتقدر بـ9.09%، وكانت أعلى النسب المسجلة هي نسبة الجامعيين والثانويين والمقدرة بـ52.28 % ولهذه الفئة دور كبير من خلال مستوى الوعي لديهم فيما يخص تقديم الطلبات للحصول على سكن أو الإدخار لإقامة سكن مستقل ، فكلما كان المستوى التعليمي مرتفع في منطقة ما كلما كان الأفراد واعين بضرورة تنظيم النسل من جهة والحفاظ على المنطقة التي يسكنون بها من جهة أخرى، أما بقية المستويات التعليمية نجد الإبتدائي سجل نسبة 11.36% ويرجع ذلك إلى ترك مقاعد الدراسة مبكرا لعدم وجود مدارس إكمالية في مناطق إقامتهم السابقة ولظروف إجتماعية قاهرة "الفقر العادات ..."، كذلك بالنسبة للمستوى التعليمي المتوسط

فسجل نسبة لابأس بها حيث قدرت بـ 11.36 % تليها مباشرة الفئة التي تلقت التعليم بالطريقة التقليدية بنسبة 6.82%.

جدول رقم (27) يبين عدد أفراد الأسرة لمجتمع البحث

الفئات	التكرارات	النسب المئوية
3- 6 أفراد	22	50
7- 10 أفراد	19	43.18
11فرد فأكثر	3	6.82
المجموع	44	100

لحجم الأسرة دور كبير في التأثير على الكثير من العلاقات داخل الأسرة ذاتها وداخل المجتمع كعلاقات الجوار، وله دور كبير في إستعمال المسكن وخاصة المساكن الجماعية فمن خلال دراستنا الميدانية وجدنا حالة أسرة بـ14 فرد تعيش في شقة بثلاث غرف، ومن خلال الجدول أعلاه والذي يوضح أن الأسر التي يتراوح عدد أفرادها من 7- 10 أفراد تمثل نسبة 43.18% وهي تمثل نسبة كبيرة في مجتمع وتعبر عن إرتفاع معدل إشغال السكن في الحي مجال الدراسة في حين بلغت نسبة 11فرد فأكثر 6.82% والنسب43.18 % و6.82% تعبر عن كبر حجم العائلة في هذا الحي وهذا ما يشكل صعوبة في إستعمال فضاء السكن وغرفه.

جدول رقم (28) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية

الإحتمالات		التكرارات		النسب المئوية
عاطل عن العمل		18		40.90
عامل	صناعي	02	24	54.55
	زراعي	00		
	تجاري	08		
	إداري	04		
	أخرى	10		
متقاعد		02		4.55
المجموع		44		100

إن الوضع الإقتصادي والإجتماعي لأي مجتمع يتوقف على نسبة العمالة به كما أن الوضع الإقتصادي لأي أسرة يؤثر على وضعية السكن وحالته وكل هذا يرتبط بنوع النشاط الممارس من قبل رب الأسرة، إن الدخل الذي يتقاضاه رب الأسرة يعكس الحالة المعيشية للأفراد ومن معطيات الجدول أعلاه والذي يبين أن نسبة 54.55% هي تمثل الأفراد العاملين في مختلف القطاعات الإقتصادية وقطاع الخدمات بما في ذلك التعليم الصحة الأمن ...إلخ وتمثل إجابات المبحوثين الخاصة بالعاطلين عن العمل 40.90% وهي نسبة عالية في مجتمع البحث، وذلك يعود إلى أن أغلبية المبحوثين من النساء الماكثات بالبيوت وكذلك فإن العمل في رأي الكثير من المبحوثين يتم بصفة وظيفة دائمة لدى القطاع العام فهم يمارسون أشغال مؤقتة وبدون تأمين، تليها نسبة المتقاعدين كأصغر نسبة بـ4.55%.

جدول(29) يبين إذا ما كان هناك مصادر دخل أخرى لأفراد عينة البحث

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	11	25
لا	33	75
المجموع	44	100

كما سبق وأن ذكرنا أن المستوى الإقتصادي لأي أسرة له تأثير بالغ الأهمية على نمط السكن والمستوى المعيشي لها، ومن خلال المعطيات المتوفرة في الجدول أعلاه فإن مصدر دخل أسر العينة المدروسة يتوقف على دخل رب الأسرة فقط وذلك ما تمثله النسبة 75%، ويرجع ذلك إلى صغر سن الأبناء وإكمالهم لتعليمهم مع عدم توفر فرص عمل للفئة التي أكملت تعليمها وبالتالي يبقى الإعتماد الكلي على دخل الأب، الشيء الذي جعل أفراد مجتمع البحث يعيشون الفقر والإكتفاء بالضروريات خاصة في ظل الظروف الراهنة والمتمثلة في إرتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار الكراء لذلك نجد الكثير من المبحوثين يفضلون العيش في أي مكان آخر يفتقر لبعض الضروريات على العيش في سكن جماعي يفرض وبقوة الكثير من الضغوط المادية والمعنوية، أما النسبة 25%فتمثل الأفراد الذين تساعدهم زوجاتهم وأولادهم في الإنفاق عن البيت لأنهم دخلوا ميدان العمل.

جدول رقم (30) يبين كفاية الدخل لدى أفراد عينة البحث

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	14	31.82
لا	30	68.18
المجموع	44	100

يلعب حجم الأسرة دورا كبيرا في عدم كفاية الدخل وخاصة إذا كان حجمها كبيرا فمن خلال دراستنا وجدنا الكثير من العائلات يتجاوز عدد أفرادها 6 أشخاص وهذا ما يؤدي إلى الطلبات المتزايدة التي تثقل كاهل رب الأسرة وتصيبه بالعجز عن تلبيتها خاصة إذا لم يكن هناك من يساعد في الإنفاق عليها، ومن خلال إجابات المبحوثين في الجدول أعلاه والذين يصرحون بعدم كفاية الدخل والتي تمثل 68.18% وهذا يعكس إنخفاض المستوى المعيشي لديهم، أما باقي الأفراد الذين أجابوا بأن الدخل كاف يقضي ويغطي كل إحتياجات الأسرة فبلغت بنسبتهم31.82 %وهذا لأن الزوجة دخلت ميدان العمل وتساعد في الإنفاق كما أن طريقة الإستهلاك المتبعة لها وزنها في كفاية الدخل.

2. تحليل البيانات المتعلقة بالهجرة والإنتقال:

جدول رقم (31) يبين سكن والد رب العائلة

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
ريف	25	56.81
حضر	19	43.19
المجموع	44	100

من خلال معطيات الجدول أعلاه والتي تبين سكن والد رب العائلة فكانت نسبة السكن في الريف تمثل أكبر نسبة والتي قدرت بـ 56.81%، وهذا ما يبرز الخلفية الريفية لأفراد عينة مجتمع البحث وإنتسابها إلى جذور وأصول ريفية وكتحصيل حاصل حملهم للخصائص الإجتماعية والثقافية الريفية المتسمة بالبساطة وعلاقات الجيرة الحميمة مع الإفتقار للثقافة الحضرية والتعامل بمدنية، في حين كانت نسبة سكن والد رب العائلة في الحضر تمثل 43.19% من الإجابات وبذلك فهي تمثل الفئة الحاملة للخصائص الإجتماعية والثقافية الحضرية المتسمة بالإنقسامية وإختفاء علاقات الجوار وإذا كانت هناك علاقات لا تتعدى المصلحة ثم تزول ليبقى الفرد يعيش في إنعزال داخل وسط مغلق لا يتعدى البيت ومكان العمل.

جدول رقم (32) يبين نوع السكن قبل الإنتقال إلى السكن الحالي

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
كوخ	00	00
سكن عادي	40	90.90
سكن جيد	4	9.10
المجموع	44	100

إن وضعية السكن واستخداماته يعد من أسباب الهجرة أو الإنتقال من مكان إلى آخر، فالسكن الذي تنعدم فيه شروط الحياة والمرافق الضرورية يعتبر دافع قوي لتغيير السكن وتغيير موقع الإقامة .

يوضح لنا الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يقيمون في سكن عادي وبلغت نسبتهم 90.09 % ولكن لضيق هذا الأخير وكثرة المشاكل العائلية في العائلات الممتدة إضطر هؤولاء للعيش في مثل هذه الأحياء، بالإضافة إلى الفئة التي كانت مستأجرة في مساكن عادية وقاطنة في غرفة أو غرفتين وللتخلص من أعباء الإيجار المرتفع والظروف السكنية السيئة كان الحل هو الإنتقال إلى هذه السكنات الإجتماعية أما الأفراد الذين كانوا يقيمون في مساكن جيدة فهم يمثلون نسبة ضئيلة في مجتمع البحث والتي بلغت 9.09% فالرغبة في الإنفصال عن الأهل والعيش في إستقلالية هي مبرر إنتقالهم.

جدول رقم (33) يبين أسباب الإنتقال إلى الحي

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
الحصول على عمل	01	2.27
تعليم الأطفال	02	4.54
الإكتظاظ في منزلك القديم	26	59.09
ضيق الحياة في الريف	02	4.55
لوجود أهل وأقارب بالحي	02	4.55
أخرى	11	25
المجموع	44	100

من خلال معطيات الجدول أعلاه والتي توضح أسباب الإنتقال إلى الحي فقد طغت نسبة الإكتظاظ في منزلك القديم والتي بلغت 59.09%وهذا ما يبين أن مفردات عينة البحث عانت وبشدة من أزمة السكن، وذلك من خلال الضيق والتكدس في منازل أهاليهم وما ينجر عنه من مشاكل عائلية ...إلخ وهذا ما دفعهم إلى الإنتقال إلى هذا الحي، تليها نسبة 25% والتي أجابت بأن سبب إنتقالها إلى هذا الحي هو إستفادتها من السكن الإجتماعي عن طريق الإيجار "إيجارات رمزية " وتخلصها من أعباء الكراء، كما كان لعامل الزواج والإستقرار دوره في الإنتقال إلى الحي، تليها مباشرة نسبة 4.55 % والتي أجابت لوجود أهل وأقارب بالحي والرغبة في الحفاظ على علاقات القرابة، كذلك فقد مثلت 4.55% نسبة الذين أجابوا للضيق الحياة في الريف وكذلك تعليم الأطفال بنسبة 4.55% وأقل نسبة هي الحصول على فرصة عمل بـ2.27 % وكلها خدمات ومرافق تعتبر من عوامل إستقطاب السكان لهذا الحي.

جدول رقم (34) يبين مدة الإقامة في المدينة

الفئات	التكرارات	النسب المئوية
منذ الولادة	17	38.64
أقل من 10سنوات	03	6.82
منذ11 سنة فما فوق	24	54.54
المجموع	44	100

تعتبر الهجرة من الريف إلى المدن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى أزمة السكن في الحضر، حيث نجد المهاجرين وأثناء إنتقالهم من موطنهم الأصلي إلى المناطق الحضرية أول ما يفكرون فيه هو إيجاد مأوى لهم، ومن خلال المعطيات المتوفرة في الجدول فإن المدينة كانت محل إستقطاب للكثير من الريفيين والذين دفعتهم ظروفهم إلى الإستقرار بها وترك محل إقامتهم الأصلية والتي كانت عامل طرد لهم للظروف القاسية وغياب تام للمرافق وهذا ما تبرزه النسبة 54.54% في حين كانت النسبة الأقل والتي حددت بأقل من10 سنوات فمثلت الفئة التي قامت بشراء سكن في هذا الحي وإستقرت به بما في ذلك الفئة التي إستأجرت وإستقرت بالحي والتي قدرت بـ6.82%.

جدول رقم (35) يبين سبب إختيار السكن في الحي

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
لوجود أقارب	03	6.81
أرض أو مسكن رخيص الثمن	05	11.37
مسكن حكومي إجتماعي أو وظيفي	18	40.91
قربه من العمل	10	22.73
قربه من المدينة	08	18.18
المجموع	44	100

إن معطيات الجدول أعلاه تبرز أن أسباب إختيار السكن في حي 1020 مسكن هو طبيعة هذه السكنات باعتبارها مساكن إجتماعية يستفيد الأفراد من ملكيتها عن طريق الإيجار ولمدة طويلة لا تثقل كاهلهم ، وهذا ما أكدته النسبة 40.91% وتدخل ضمنها الأفراد الذين يشغلون هذه المساكن بصفة سكنات وظيفية فيعتبر العامل الجوهري للسكن في هذا الحي، تليها مباشرة نسبة الإجابات المعبرة عن قربه من العمل وهذا يبزر راحة الأفراد لقرب مقرات عملهم وعدم تعرضهم لمشاكل الإزدحام وأعباء النقل والمواصلات بالإضافة إلى النسبة 18.18%والمعبرة عن الأفراد الذين أجابوا بقرب السكن من المدينة واستفادتهم من مختلف ضروريات الحياة الحضرية، أما النسبة 11.37% فهي تعبر عن الأفراد الذين إشتروا سكنات في هذا وكانت أثمانها تتوافق مع قدراتهم المادية وتمثل نسبة 6.81% لوجود أقارب أقل نسبة.

جدول رقم (36) يبين هل تفكر الأسرة في الإنتقال من الحي

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	32	72.73
لا	12	27.27
المجموع	44	100

من خلال معطيات الجدول أعلاه فإن أغلبية الأسر تفكر في الإنتقال من الحي وهذا ما أكدته النسبة 72.73% وذلك لعدم ألفتهم بالإستقرار في السكن الجماعي، دون إغفال المشاكل التي يتعرض لها الأفراد في مثل هذا النوع من السكن فهناك من هو بصدد الإدخار لبناء سكن فردي وهناك من يواصل أشغال بناء مسكنه بالإضافة إلى من أكمل عمليات البناء وفي القريب سينتقل وهناك من إستفاد أحد أفراد الأسرة من سكن تساهمي وهو في الإنتظار للإنتقال لتخفيف الضغط بالإضافة إلى عامل حب التغيير في مكان الإقامة.

وكانت معظم الإجابات حول المكان الذين يريدون الإنتقال إليه هو إلى ضواحي المدينة وأطرافها وذلك للإستفادة من مختلف المرافق والخدمات المتوفرة بها، من خلال ربطها بشرايين النقل باعتبارها خدمات لا تتوفر في أماكن أخرى دون المدينة، بالإضافة إلى الأفراد الذين يرغبون في العودة إلى الريف والإستقرار به، أما نسبة الأفراد الذين لا يرغبون في الإنتقال من الحي فقدرت بـ2.27 %وهي تمثل نسبة الأفراد الذين إستقروا في الحي بحيث كانت إقامتهم بالحي تتناسب مع أوضاعهم من خلال السكن "حجم الأسرة"، العمل، تعليم الأطفال ....إلخ.

3.تحليل البيانات المتعلقة بالسكن والتجهيزات المتوفرة به واستعمالاته:

مساحة المسكن :

إن المساحة الإجمالية للمسكن في عمارات حي 1020مسكن وحسب ما صرحت به عينة مجتمع البحث 60 م^2 دون حساب مساحة الشرف، وعند إضافة مساحتها تصبح مساحة السكن 70م^{2}هذا في المسكن من نوع ثلاث غرف، أما المساكن من نوع أربع غرف فمساحتها 70م^{2}وعند إضافة مساحة الشرف تصبح 80م^2، وإذا ما قورنت من الناحية النظرية فيما يخص إحتياج الفرد للمساحة السكنية فهي قليلة " أنظر الفصل الخامس ".

جدول رقم (37) يبين طبيعة السكن لدى أفراد العينة

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
ملك	11	25
إيجار	31	70.45
أخرى	02	4.55
المجموع	44	100

حي 1020 مسكن هو عبارة عن حي للسكن الإجتماعي الإيجاري أنجز للتخفيف من حدة أزمة السكن سكان هذا الحي مرتبطين بعقد إيجار حكومي مع ديوان الترقية والتسيير العقاري ومؤسسة ترقية السكن العائلي بمبلغ شهري يقدر بـ1200دج، ويصبح المسكن ملك لصاحبه بإنقضاء مدة زمنية معينة حسب ما اتفق عليه في العقد وهذا ما عبرت عنه النسبة 70.45%، وهناك من قام ببيع سكنه لأفراد آخرين وبذلك أصبح الشخص الجديد الذي إشترى السكن هو المالك الجديد له وذلك بنسبة 25% من الجدول، تبقى النسبة الأصغر 4.55% والتي تمثل الأفراد الذين يسكنون مجانا لدى ذويهم بحكم عدم إحتياجهم لهذا السكن ويقيمون فيه بصفة مؤقتة حتى وإن كانت طويلة .

جدول رقم (38) يبين عدد الغرف بالمسكن

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
ثلاث غرف	37	84.09
أربعة غرف	07	15.91
المجموع	44	100

أغلب مفردات عينة البحث أجابت بأن سكنها من نوع F3 أي بثلاث غرف وذلك بنسبة في حين بلغت نسبة الأفراد الذين سكنهم يتكون من أربعة غرف F4 أما فيما يخص المنازل التي حولت وظيفتها من محل تجاري إلى سكن فهناك من لديه غرفتين وهناك من لديه ثلاث غرف ومقارنة بعدد أفراد أسر مجتمع البحث فهي غير كافية .

جدول رقم(39) يبين مدى كفاية الغرف المستعملة من قبل أفراد عينة البحث وفي حالة عدم كفايتها كيفية مواجهة المشكلة:

الإحتمالات		التكرارات	النسب المئوية	
كافية		05	11.37	
نوعا ما		10	22.72	
غير كافية	بناء	04	9.09	65.91
	إجراء تعديلات	07	15.90	
	طلب سكن	06	13.64	
	أخرى	12	27.28	
المجموع		44	100	

بينت معطيات الجدول أن 65.91% من المبحوثين يعيشون في مجال غير كافي من الغرف، وذلك من خلال استعمال عدة أفراد لغرفة واحـدة وخاصة في مجال فصل الذكور عن الإناث حسب تعاليم ديننا الحنيف، مع الإستعمال المتعدد للغرف" النوم الدراسة

الإستقبال ..." زيـــادة على ضيقها خاصة في المساكن التي تضم أسرتين مع وجود الأبناء، أو الأسر ذات الحجم الكبير من 07 أفراد فأكثر وأغلب هذه الأسر أولادها في سن الشبـاب والمراهقة فهي تعاني كثيرا، حتى الأسر المتوسطة الحجم 5- 6 أفراد أجابوا بعدم كفايتها خاصة في حالة إستقبال للضيوف تليها نسبة الأفراد الذين أجابوا "بنوعا ما" بنسبة 22.72 % وتمثل كذلك الأسر ذات الحجم المتوسط كذلك وتبقى دائما تحت المعدل إذا ما قورنت بعدد أفراد الأسرة وباحتياجات أفرادها واستعمال المجال السكني، أما النسبة التي أجابت بأن عدد الغرف كافية فهي تمثل الأسر الحديثة والتي لديها أطفال صغار في السن وذلك بنسبة 11.37% .

وعند سؤالنا لمفرادات العينة المبحوثة عن كيفية تغلبهم على هذه المشكلة "عدم كفاية الغرف " وبطبيعة الحال كل حسب إمكانياته المادية، أجابت فئة بأنها قامت باجراء تعديلات وهي غلق الشرفة وإضافة غرفة وذلك بنسبة 15.90%، وأخرى ليس لها امكانية سوى وضع ملف لدى الهيئات المختصة بطلب سكن للأفراد المتزوجين من الأسرة للتخفيف من التكدس والضغط في حالة ما إذا لقي طلبهم قبولا، وفئة أخرى هي بصدد إنجاز سكنات مستقلة للإنتقال إليها في حين تبقى فئة أخرى هي بصدد الإدخار لشراء سكن، وأخرى تعايش الوضع الصعب دون وجود حل آخر وبهذا نستنتج عدم موافقة هذه المساكن للخصائص الإجتماعية والثقافية للأفراد الساكنين.

تجهيزات المسكن من غرف وربطه بالشبكات والمرافق المختلفة

مـن خـلال إجابـات المبحـوثين علـى أسـئلة الإسـتمارة والتـي هـي علـى التـوالي (20)،(21)،(22)،(24) فكانت كل الإجابات بنعم أي بنسبة 100%.

إن المساكن الجماعية أي مساكن العمارات كلها مجهزة بغرفة للنوم غرفة للأطفال وغرفة للإستقبال وتتوفر على مطبخ حمام ومرحاض ومتصلة بكل الشبكات شبكة المياه الصالحة للشرب شبكة الغاز والكهرباء وقنوات الصرف الصحي وذلك بنسبة 100%.

جدول رقم (40) يبين مدى كفاية المياه الصالحة للشرب لمفردات العينة

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	00	00
لا	10	22.72
إلى حد ما	34	77.28
المجموع	44	100

كل مفردات العينة المبحوثة لا تكفيها الكمية التي تصل إليها من المياه وخاصة في الطوابق العلوية بالرغم من استعمال المضخات الجماعية لذلك فكل المفردات تستعمل صهاريج وخزانات بالمنزل لتخزين الماء واستعماله في فترات لاحقة وهذا بينته النسب 22.72 %و 77.28 % من الجدول .

جدول رقم (41) يبين توزيع أفراد العينة حسب التجهيزات المتوفرة بمساكنهم

التجهيزات المتوفرة	التكرارات		المجموع	النسب المئوية		النسبة العامة
	نعم	لا				
تلفاز	43	01	44	97.73	2.27	100
ثلاجة	44	00	44	100	00	100
آلة طبخ	40	04	44	90.91	9.09	100
هاتف	06	38	44	13.64	86.36	100
مذياع	38	06	44	86.37	13.63	100
مقعر هوائي	43	01	44	97.72	2.28	100
مكيف	04	40	44	9.09	90.91	100

إن توفر التجهيزات المنزلية بالمسكن قد يشكل عاملا مؤثرا في تحديد وظائف المسكن واستعمالاته، على جانب ما يعبر عنه كذلك من تحديد المستوى المعيشي للأسرة وتطلع أفرادها لتحسين ظروفهم المعيشية، ومن الجدول أعلاه والذي يبين نوع التجهيزات التي تتوفر عليها مساكن المبحوثين ومنها التجهيزات ذات الإستعمال الواسع كالتلفاز الثلاجة آلة الطبخ فغض النظر عن نوعية هذه التجهيزات فإنها أصبحت في متناول الأغلبية، خاصة مع ظهور نظام البيع بالتقسيط و فيما يخص البعض التجهيزات الأخرى كالهاتف فأغلب الأسر مساكنها غير مرتبطة بشبكة الهاتف الثابت بنسبة 86.36 % وذلك نتيجة للإستعمال الواسع للهاتف المحمول واستعماله عند الضرورة فهم في غنى عن دفع الفاتورة خلال كل فترة، بالإضافة إلى عدم قدرة الأسر على توفير مكيف بمساكنها وهذا ما تمثله النسبة 90.91%، مما يعكس تدني الدخل لدى أفراد العينة المبحوثة من خلال إحتمال درجات الحرارة المرتفعة بالمساكن في فصل الصيف .

جدول رقم (42) يبين إمكانية وجود أولاد متزوجين ويسكنون مع أوليائهم في عينة البحث

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	06	13.64
لا	38	86.36
المجموع	44	100

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح أن 86.36% من عينة البحث محل الدراسة تعيش لوحدها في سكن مستقل وهذا لا يعني أنها تملك المجال الكافي والمناسب لحجمها، كما يوضح كذلك وجود أسرتين تعيش سويا في سكن واحد وبنسبة 13.64% نتيجة لعدم توفر الإمكانيات المادية لإقامة سكن آخر تقيم فيه الأسرة الحديثة وإزدحامهم في سكن بثلاث غرف هذا دليل على الأزمة السكنية وخاصة في هذا النوع من السكن وعودة بروز نظام العائلة الممتدة الآخذ في التلاشي في المساكن الجماعية، وهناك العديد من العائلات تشكي

كبر سن أولادها والذي تجاوز الثلاثين والسبب الرئيسي لعزوفهم عن الزواج هو استحالة توفير سكن ولو بالإيجار فارتفاع أثمانه من جهة وتدني مستواهم المادي من جهة أخرى أو بالأحرى عدم توفر غرفة شاغرة في سكنهم الحالي .

جدول رقم (43) يبين توزيع أفراد العينة حسب مشاهدتهم لبرامج التلفزيون

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
دائما	04	9.09
أبدا	01	2.28
أحيانا	39	88.63
المجموع	44	100

إن أغلبية أفراد العينة المبحوثة لديهم متسع من الوقت لمشاهدة البرامج التلفزيونية وذلك بنسبة 88.63 % بطبيعة الحال في أوقات الفراغ وخاصة للنساء الماكثات بالبيوت للترفيه وملء الفراغ، ومتابعة الأخبار والبرامج الرياضية بالنسبة للذكور في حين بلغت النسبة التي تداوم على متابعة البرامج التلفزيونية كهواية 9.09 %، أما الأفراد الذين لا يتابعون البرامج التلفزيونية مطلقا فبلغت نسبتهم 2.28 %وذلك لظروف عملهم التي تمنعهم من ذلك.

جدول رقم (44) يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان مشاهدتهم للبرامج التلفزيونية

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
البيت	34	77.27
المقهى	08	18.18
منزل الأصدقاء	02	4.55
المجموع	44	100

إن لأزمة السكن تأثير كبير على الحياة اليومية للسكان حيث نجد أن مشكلة ضيق السكن وعدم اتساعه لأفراد العائلة دور كبير في تحديد مكان مشاهدة التلفزيون، فنجد نسبة 22.73% من أفراد عينة البحث يشاهدون البرامج التلفزيونية خارج البيت وذلك يرجع إلى عدم توفر الراحة والحرية داخل المسكن وضيقه أو كبر حجم العائلة، كما ذكرت مفردات البحث أنه كثيرا ما يحدث شجار بين أفراد الأسرة حول نوعية البرامج المراد مشاهدتها بينما نجد نسبة 77.72% تشاهد البرامج التلفزيونية في البيت وهي موزعة بين الزوجات الماكثات بالبيوت وأرباب الأسر العمال .

جدول رقم (45) يبين إمكانية وجود أفراد مقيمين بالأسر المبحوثة من غير أفرادها

الإحتمالات		التكرارات	النسب المئوية
نعم	أقارب	12	27.27
	أصدقاء	00	
	أغراب	00	
لا		32	72.73
المجموع		44	100

من خلال معطيات الجدول فإن أغلبية الأسر المبحوثة لا يقيم بها أحد من غير أفرادها وذلك ما تؤكده النسبة 72.73%، إلا أنه توجد العديد من الأسر يقيم عندها أحد الأقارب سواء الوالدين أو الأحفاد أو الإخوة سواء للزوج أو للزوجة وذلك بنسبة 27.27 %ولا يقيم بداخلها أي من الأصدقاء أو الغرباء وهذا ما أكدته النسبة صفر من الجدول .

جدول رقم (46) يبين شعور أفراد العينة بالحرية والإستقلالية في المسكن

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	11	25
إلى حد ما	22	50
لا	11	25
المجموع	44	100

إن إحساس الأفراد بالحرية و الاستقلالية في السكن هو مفتاح العطاء لدى هؤلاء من خلال ما يوفره السكن من جو ملائم للدراسة والنوم والأكل ومشاهدة التلفاز واستقبال الأصدقاء....الخ

تبين دراستنا للجدول أن 25% من عينة البحث تشعر بالحرية والاستقلالية بمسكنها وهذا نتيجة لقلة عدد أفرادها وتوافق حجمها مع السكن الحالي وكفايته تليها نسبة 25%وهي النسبة المعبرة عن الإجابات "لا" ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها كثرة أفراد الأسرة وضيق السكن وما ينجر عنه من شجار وخلاف بين أفرادها، أما النسبة العالية في الدول والمتمثلة في 50 % والمعبرة عن الإجابات "إلى حد ما " هناك نوع من الإحساس بالحرية والاستقلالية في السكن مع وجود نوع من عدم الراحة بسب ضيق السكن.

4. تحليل لبيانات المتعلقة بالعلاقات الأسرية وعلاقات الجيرة والمجال الخارجي "الحي"

جدول رقم (47) يبين تناول الطعام مع كل أفراد العائلة لدى عينة البحث

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
دائما	21	47.73
أحيانا	21	47.73
أبدا	02	4.54
المجموع	44	100

إن مفردات عينة البحث التي أجابت بأنها تتناول الطعام أحيانا في غرفة الاستقبال في أغلب الأوقات في المطبخ و بنسبة 47.73 % بصفة دائمة لربات البيوت أو العمال الذين يعملون بالقرب من الحي، أما النسبة التي أجابت بأحيانا والتي قدرت بـ 43.73 % وهي تمثل أرباب الأسر الذين يعيلون عائلتهم حسب ما يسمح لهم به وقت الراحة في العمل وخصوصا طعام العشاء وهذا ما يبين أن الأسر تعيش في جو عائلي حميمي تتقاسم وجبات الطعام مع كل أفراد ها، في حين بلغت النسبة التي عبرت إجاباتها بأبدا 4.54 % وهي تمثل الأفراد الذين يعملون بعيدا عن ولاية إقامتهم أو يحبذون الإنفراد أثناء تناول وجبات الطعام.

جدول رقم (48) يبين إمكانية حدوث الشجار بين أفراد الأسرة في عينة البحث

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
دائما	28	63.63
أحيانا	05	11.37
أبدا	11	25
المجموع	44	100

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين إمكانية حدوث شجار وخلاف في الأسر المبحوثة وكانت أكبر نسبة هي 63.63% والتي أجابت بأن الشجار يحدث أحيانا وهذا أمر عادي فالطبيعة البشرية تستلزم ذلك، فلا يستطيع الفرد قبول كل شيئ من الطرف الآخر وحتى من قبل أفراد الأسرة فلا بد من سوء التفاهم والخلاف الذي يؤدي إلى حدوث شجار ربما يصبح في بعض الأحيان عراكا حادا، فالكثير فسر أن هذا الأمر عادي ويحدث في كل الأسر ولأسباب متعددة .

تليها مباشرة النسبة التي أجابت بديمومة حدوث الشجار بين أفرادها وذلك ما عبرت عنه النسبة 25% من الجدول وهي بدورها تمثل الأسر ذات الحجم الكبير والتي تعاني من ضيق السكن وتكدسه وازدحامه بالأفراد والنتيجة هي انفجاره بالشجار والخلافات، وأقل النسب 11.37 % وهي مثلت الأسر التي نفت حدوث الشجار بين أفرادها لقلة عددهم من جهة وتمتعها بالوضع المادي الجيد من جهة أخرى.

جدول رقم (49) يبين بين من يحدث الشجار داخل الأسر عينة البحث

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
الأطفال	12	27.28
الأطفال والأم	02	4.54
الأم والأب	04	9.09
بين الأسرة داخل المسكن	26	59.09
المجموع	44	100

من خلال معطيات الجدول أعلاه فإن الشجار في الأسر أمر عادي ويحدث بين كل أفرادها وها ما أبرزته النسبة 59.09 % ويرجع ذلك إلى عدة أسباب وهذا ما سنوضحه في الجدول اللاحق.

جدول رقم (50) يبين أسباب الشجار بين أفراد الأسرة في عينة البحث

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
ضيق السكن	09	20.45
أسباب مادية	03	6.82
مشاكل الأطفال	08	18.18
أخرى	24	54.55
المجموع	44	100

ترجع أسباب الشجار في الأسر عينة البحث إلى عدة أسباب منها ضيق السكن وعدم توافق مجاله مع حجم الأسرة بنسبة 20.45 %، تليها مشاكل الأطفال كالغيرة وسوء الطباع ...الخ بنسبة 18.18 % بالإضافة إلى الوضع المادي التدهور وضعف القدرة الشرائية للأفراد وزيادة متطلبات الأولاد بنسبة 6.82 %، وأكبر النسب هي التي أجابت على إحتمال "أخرى" بضم الإحتمالات السابقة بما فيها ضيق السكن ومشاكل الأطفال ولأسباب مادية زيادة على المشاكل مع الجيران وتسيير شؤون المنزل بالنسبة للزوجين كذلك الشجار حول من يقوم بأعمال البيت بالنسبة للفتيات وإقتناء المشتريات بالنسبة للذكور .....الخ .

جدول رقم (51) يبين طبيعة العلاقة الرابطة بين الجيران في مجتمع البحث

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
زمالـة	04	9.09
عمـل	01	2.28
قرابـة	02	4.54
علاقة نشأت في مكان السكن	28	63.63
لا توجد علاقة	08	18.18
أخـرى	01	2.28
المجموع	44	100

توضح بيانات الجدول أعلاه اختفاء علاقات الجيرة الحميمة القائمـة علـى التضامن والتـي تميز سكان المناطق الريفية والعلاقات الموجودة لا تتعدى إلقاء التحيـة، وكانت أكبر نسبة تمثل العلاقات الناشئة في مكان السكن بـ63.63% وهي علاقات سطحية، تليها نسبة 9.09 % وهي النسبة التي تعبر عن الزمـالة في الدراسـة وبقيت العلاقـة مستمرة بالإنتقال والسكن فـي الحـي بالإضـافة إلـى علاقـة العمـل بنسبة 2.28%، أمـا علاقـة القرابـة فهـي تكـاد تكـون منعدمـة فـي السكنات الجماعية فالسلطات لم تراعي علاقات القرابة والجوار أثناء توزيع هذه السكنات وهذا ما عبرت عنـه النسبة 4.54 %، فـي حين نجد النسبة التـي أجابـت عن إحتمـال أخـرى فبلغت 2.28 % وهـي تمثـل علاقـات جـوار قديمـة والفئـة التـي نفت وجـود علاقـة مـع جيرانـه فمثلت 18.18 % وذلـك لوجـود خـلاف بيـنهم بالإضـافة إلـى تفضيل عدم وجـود أي علاقـة لتجنـب المشاكل والتطفل .

ومن خلال الأسئلة المطروحة وحوارنا مع مفردا ت البحث وجدنا أن العلاقات سطحية لا وجـود للإتـصال أو المساعدة أو تبـادل الزيـارات إلا فـي حـالات إستثنائية كالمناسبات وعند بعض الأفراد فقط .

جدول رقم (52) يبين كيف يرى رب الأسرة للعلاقة التي تربطه بجيرانه

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
جيدة	06	13.63
حسنة	12	27.28
متوسطة	15	34.09
ليس لك معهم علاقة	11	25
المجموع	44	100

من خلال الجدول أعلاه فإن أغلب الإجابات عبرت بأن العلاقات متوسطة وذلك بنسبة 34.09 % وهي لا تتعدى التحية، تليها مباشرة عدم وجود أي علاقة بنسبة 25% في حين كانت الإجابات التي عبرت بحسنة وجيدة على التوالي 27.29 % و13.63 % وهذا لوجود علاقات سابقة كالقرابة أو علاقات الجيرة القديمة ...الخ .

جدول رقم (53) يبين إتجاه رب الأسرة للجيرة والخطورة التي تمارسها على الرباط الأسري

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	41	39.18
أحيانا	03	6.82
لا	00	00
المجموع	44	100

ترى معظم أفراد عينة البحث أن العلاقات الكثيفة والوطيدة وعلى حد تعبيرهم "الدخول و الخروج كثيرا" يجلب المشاكل ويهدد الإستقرار الأسري وذلك من خلال النسبة 93.18%، في حين عبرت نسبة قليلة بأن العلاقات قد تشكل في بعض الأحيان نوع من الخطورة وذلك

بنسبة 6.82 %، و لم تسجل أي إجابات للإحتمـال " لا " وهذا ما يؤكد التحـول الكلـي لعلاقـات الجيرة .

جدول رقم (54) يبين نوعية المساعدات التي تتلقاها الأسر من الجيران

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
الإستشارة	03	6.82
ترك المفاتيح	07	15.91
ترك الأطفال	07	15.91
أخرى	27	61.63
المجموع	44	100

من خـلال الجـدول أعـلاه فـإن علاقـات المـساعدات المألوفـة بـين الجيـران أخـذت تتلاشـى بمعنى لا وجود للإتصـال ولا للمساعدة و في وهذا مـا عبـرت عنـه النسبة 61.63 % ، إلا فـي بعض الأحيان كمناسبات الأعراس تقوم النسوة بإعارة الأفرشة وبعض مستلزمات المطبخ كمـا توجد العديد من العائلات تقوم بترك أطفالها ومفاتيح مساكنها للجـار المقابل لسكنهم فـي بعض الأحيان وذلك بنسبة 15.91% ويعود ذلك للثقـة المتبادلـة بينهم، فـي حين هنــاك مـن يستشير جـاره في بعض الأمور التي هو أحسن خبرة منه كشراء عقار أو سيارة وذلك بنسبة 6.82%.

جدول رقم (55) يبين مـدى تعرض الأسـرة للمضايقة والإنزعاج والتذمر من الجيران

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
دائما	09	20.46
أحيانا	29	65.90
أبدا	06	13.64
المجموع	44	100

المتعارف عليه في مجتمعنا أن السكن في العمارات كله إزعاج من خلال بعض التصرفات التي يغيب فيها إحترام راحة الطرف الآخر كارتفاع الأصوات أو تحريك الأثاث، أو رفع صوت التلفاز أو المذياع واستعمال الأدوات الكهربائية التي تحدث ضجة في أوقات الراحة والنوم، صب الماء و رمي النفايات والأوساخ عدم احترام مقاييس النظافة مما يسبب انفجار قنوات صرف المياه القذرة الرابطة بين الجيران ...الخ وهذا ما عبرت عنه النسبة 20.46 % وتمثل الفئة التي تعاني كثيرا من الإزعاجات المتكررة من جيرانهم تليها النسبة التي أجابت بأنها تتعرض من حين لآخر للإزعاج والكل مضطر للتحمل لأن الظروف قد تضطر أي أحد لإزعاج جاره وبغير تعمد أو قصد وذلك بنسبة 65.90 %، في حين بلغت النسبة التي لا تعاني من أي إزعاج من طرف جيرانها13.64 %.

جدول (56) يبين إذا كان الجواب بـ دائما أو أحيانا نسال عن أسباب الإنزعاج من الجيران

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
إرتفاع أصواتهم	09	23.69
إرتفاع صوت التلفاز أو أدوات كهربائية	04	10.52
قلة وانعدام النظافة	08	21.06
كسر مصابيح السلالم	02	5.26
تعرضك للسرقة	02	5.26
أخرى تذكر	13	34.21
المجموع	38	100

تعددت أسباب الإزعاج التي تخل براحة الأفراد الساكنين بالعمارات والتي تؤدي بدورها إلى إحداث القلق والتذمر وهي أسباب عديدة وما أكثرها ومن خلال الجدول تبرز هذه الأسباب وبنسب متفاوتة تأتي في مقدمتها إرتفاع الأصوات وإحداث الضجيج بنسبة 23.69 %، تليها نسبة إحتمال قلة وإنعدام النظافة للمجال المشترك بنسبة 21.06% فتقل النظافة في بعض العمارات وتنعدم في أخرى كذلك التعرض للسرقة والتكسير المستمر لمصابيح السلالم بنسب

متساوية 5.26%، زيادة على أسباب أخرى منها وجود شباب منحرف يحدث أصوات مزعجة من المساء إلى ساعات متأخرة من الليل وصب الماء الإستيلاء على بعض التجهيزات في المجال المشترك من قبل أشخاص مما يعرض آخرين للتذمر والخسارة كذلك التدخل في شؤون الغير ...الخ.

جدول رقم (57) يبين إذا ما كان الحي يعاني من ناحية تخطيطه وأسباب ذلك

الإحتمالات		التكرارات		النسب المئوية
نعم	عدم توفر المياه الصالحة للشرب	-	28	63.63
	عدم ايصال الحي بالشبكات المختلفة غاز كهرباء، هاتف	-		
	عدم توفر شبكات الصرف الصحي أو قدمها	01		
	الطرق غير معبدة	02		
	أخرى تذكر	25		
لا		16		36.37
المجموع		44		100

يعتبر حي 1020 مسكن من ناحية التخطيط الأحسن حسب المختصين في المجال لأنه أخذ الشكل الدائري أي مخطط الكتلة مما لا يسمح بكشف خصوصيات مساكن عمارة بالنسبة لأخرى لكن بالتدخلات العشوائية وعدم إحترام القوانين العمرانية فيما يخص إحترام المساحة الفاصلة بين عمارة وأخرى، حيث تمت عملية بناء ثلاث عمارات للسكن التساهمي بمحاذاة العمارات مما أدى إلى انتهاك خصوصيات الأفراد الساكنين بالنسبة للشقق المواجهة لبعضها فاضطر هؤلاء إلى غلق الشرفة والإستغناء عن ما توفره من تهوية إضاءة ...الخ كما حولت العديد من الطوابق الأرضية المعدة خصيصا كمحلات تجارية إلى سكنات وهذا ما يعكس وجود أزمة حادة فيما يخص السكن، لأن تصميمات المساكن ليست كتصميمات المحلات

التجارية من خلال التهوية الإضاءة الإرتفاع ....الخ كما صرح بعض الأفراد الساكنين عن قدم بعض العمارات بالرغم من حداثة إنجازها وذلك يرجع إلى وجود خلل في توصيل قنوات الصرف الصحي بالعمارات وتسرب الماء من المراحيض والحمامات مما يحدث رطوبة، بالإضافة إلى انعدام بعض المرافق كالحدائق والمساحات الخضراء وأماكن لعب الأطفال، زيادة على سوء تسيير النفايات المنزلية ووضعها في مكان مقابل للعمارات مما يسبب إنتشار الحشرات و تشويه المظهر المرفولوجي للحي هاته إجابات عينة البحث والتي أجابت بأن الحي يعاني من ناحية تخطيطه والتي حصرت في إحتمال أخرى تذكر وقدرت بـ63.63 %، وفيما يخص شبكة المياه الصالحة للشرب وعملية تعبيد الطرق فقد تمت إعادة تهيئتها مؤخرا ولم تكمل الأشغال بعد في عملية تعبيد الطرق بحيث لم تعبد منطقة مفترق الطرق لحد الآن مما يسبب وجود أوحال عند سقوط الأمطار، في حين عبرت فئة ثانية بأن الحي لا يعاني من ناحية تخطيطه وبنسبة 36.37%.

جدول رقم (58) يبين الخدمات التي يتوفر عليها الحي

الخدمات المتوفرة	التكرارات	النسب المئوية
تعليمية	44	100
صحية	-	-
رياضية	44	100
إدارية	44	100
سوق	-	-
ترفيهية	-	-
تسلية	-	-

يتوفر الحي على الخدمات التي تقدمها هذه المرافق مدرسة إبتدائية ملعب الجزائرية للمياه ومكتب للدراسات وبعض المحلات التجارية للمواد الغذائية و تتوفر بهذا الأخير الخدمة التعليمة والرياضية حيث يستخدم الملعب من قبل الشباب و يستخدم كذلك كموقف للسيارات

بالمساء، فضلا عن الخدمة التي تقدمها الجزائرية للمياه من توزيع المياه من جهة وتقديم الخدمة الإدارية "دفع المستحقات" وذلك بنسبة 100 %، في حين تبقى الخدمات الأخرى كالتعليم المتوسط والثانوي والسوق والخدمة الصحية والإدارية فيما يخص الحصول على الوثائق المختلفة يستفيد منها الأفراد من الأحياء المجاورة ووسط المدينة .

جدول رقم (59) يبين من أين يقضي رب الأسرة الإحتياجات اليومية

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
من الحي	20	45.46
وسط المدينة	21	47.72
الأحياء المجاورة	03	6.82
المجموع	44	100

من خلال الجدول فإن أغلبية مفردات العينة المدروسة تقتني إحتياجاتها اليومية من وسط المدينة وذلك بنسبة 47.72 % فأغلبية المفردات تقوم بإقتناء ما يلزمها لمدة شهر كامل من وسط المدينة وفي حالة إحتياجها لغرض ما تقوم بجلبه من الحي حيث تتوفر العديد من محلات المواد الغذائية، وهناك من يعتمد كليا على الحي في إقتناء ما يلزمه من إحتياجات بنسبة 45.46 %، كذلك تعتمد نسبة ضئيلة من مجتمع البحث في شراء ما تحتاجه على الأحياء المجاورة وذلك بنسبة 6.82% ومن خلال حديثنا مع أفراد عينة البحث فإن كل المفردات تقوم بإقتناء إحتياجاتها من وسط المدينة وحتى المفردات التي تعتمد كثيرا على الحي أو الأحياء المجاورة ويرجع ذلك إلى ما يتوفر عليه وسط المدينة من سوق فيها كل ما يلزم من حاجيات .

جدول رقم(60) يبين المشاكل التي يعاني منها رب الأسرة عند تنقله

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
دائما	07	15.91
أحيانا	22	50
أبدا	15	34.09
المجموع	44	100

باعتبار الحي مرتبط بشرايين النقل والمواصلات فإن أغلبية أفراد العينة المدروسة لا تعاني من مشاكل عند تنقلها وذلك بنسبة 34.09 % فهي تمثل الفئة المالكة لسيارات خاصة تتنقل فيها بالإضافة إلى الفئة التي لا تضطر لاستعمال وسائل النقل إلا في بعض الأوقات، كما عبرت نسبة 50% من أفراد العينة أنها تصادف في بعض الأحيان مشاكل في التنقل بسبب الازدحام وتدني المستوى المادي أما النسبة التي تعاني من مشاكل في النقل بصفة دائمة فبلغت 15.91% وهي تمثل الأفراد العاملين بالليل أوفي ساعات مبكرة حيث تنعدم وسائل النقل والمواصلات ، بالإضافة إلى بعد مكان العمل عن محل الإقامة مما يضطرهم للنهوض في ساعات مبكرة و الوصول في بعض الأحيان متأخرين إلى مقرات عملهم وكل فرد يجد حلول تتناسب مع وضعه المادي .

جدول (61) يبين الرضا عن الإقامة في الحي

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
راض	12	27.28
نوعا ما	13	29.54
غير راض	19	43.18
المجموع	44	100

من خلال الجدول والذي يبين الرضا عن الإقامة في الحي فقد مثلت النسبة التي عبرت برضاها عن الإقامة في الحي أقل النسب والتي قدرت بـ27.28 % تليها نسبة الأفراد التي عبرت بأنها راضية نوعا ما عن الإقامة في الحي وذلك بنسبة 29.54 %، في حين كانت نسبة الأفراد الغير راضين عن الإقامة بهذا الحي تمثل أكبر النسب والتي بلغت 43.18 %و يرجع ذلك إلى غياب مرافق لعب الأطفال، غياب المساحات الخضراء، غياب الأمن في الحي نتيجة لإنتشار مظاهر الإنحراف المختلفة كظاهرة السرقة التي مست العديد من الأفراد من سكان الحي، بالإضافة إلى تردد المنحرفين من الشباب على الحي وشرب الخمر وتعاطي المخدرات بجانب العمارات وإحداث ضجيج لا يطاق فيضطر سكان العمارات لحبس أولادهم، زيادة على السبب الجوهري هو ضيق المساكن وتكدسها بالأفراد والإنزعاج من الجيران فضلا عن حمل مجتمع البحث للخلفية الإجتماعية والثقافية المتمثلة في رفض السكن في العمارات وتفضيل العيش فرديا.

5. تحليل البيانات المتعلقة بواقع أزمة السكن والإسكان :

جدول رقم (62) يبين آراء المحوثين حول أسباب أزمة السكن

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
الزيادة الديمغرافية	15	34.09
المشاريع السكنية غير كافية	04	9.09
تغير شكل الأسرة	08	18.19
أسباب أخرى تذكر	17	38.63
المجموع	44	100

إن التطور الإقتصادي الذي حدث في بلادنا بعد الإستقلال أدى إلى إستقطاب نسبة كبيرة من سكان الأرياف إلى المدن ونتج عن هذه العملية زيادة كبيرة في الطلب على السكن والشيئ الذي زاد من تفاقم الأزمة السكنية عدم ونقص التكافؤ الإقتصادي والإجتماعي بين المناطق الحضرية والريفية سكان المدن .

وتناولنا في الجدول آراء المبحوثين حول أزمة السكن فأغلبية المبحوثين أجابوا بأن الأزمة تشكلت بفعل عوامل عديدة وفاعلة ومن ضمن هذه الأسباب الزيادة الديمغرافية وعدم كفاية المشاريع السكنية حيث الطلب يفوق بكثير العرض ووتيرة الإنجاز بطيئة، زيادة على عملية التحول الإجتماعي من نظام العائلة الممتدة إلى الأسرة النووية أو الصغيرة كما كان لعامل الهجرة الريفية نحو المدن دور كبير في تفاقم الأزمة بالإضافة إلى عامل غياب وإنعدام الأمن في العشرية الفارطة وخاصة في المناطق الريفية مما أدى إلى فرار سكانها من مناطق سكناهم بإتجاه المدن، كذلك إرتفاع أسعار العقار ومواد البناء والعجز المادي مع التوزيع الغير العادل للسكن فضلا عن إهمال قطاع السكن في السنوات الأولى للإستقلال حصرت هذه الإجابات كلها في إحتمال " أسباب أخرى تذكر " والتي مثلت أكبر النسب بـ 38.63 % باعتبارها عوامل متداخلة أفرزت الأزمة وأدت إلى تفاقمها، في حين كانت إجابات المبحوثين الذين أرجعوا سبب الأزمة إلى الزيادة الديمغرافية والمعبر عنها بنسبة 34.09 %، تليها نسبة 18.19 % والممثلة لتغير شكل الأسرة ثم نسبة 9.09 % والتي تمثل عدم كفاية المشاريع المسطرة من قبل الدولة ووتيرة الإنجاز غير كافية فالطلب أكثر من العرض.

جدول رقم (63) يبين الرضا بالإستقرار في المسكن:

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
راض	07	15.90
نوعا ما	11	25
غير راض	26	59.10
المجموع	44	100

عبرت النسبة 59.10 % من العينة المبحوثة أنها غير راضية إطلاقا عن الإستقرار في هذا النوع من السكن وهي تمثل العائلات الكبيرة الحجم معناه ضيق السكن وعدم توفر الراحة كذلك بسبب إزعاجات الجيران بالإضافة إلى بعد المسافة عن الطابق الأرضي وصعوبة صعود الدرج، والمستأجرين لدى المستأجرين الأصليين لدى الدولة والذين يشكون غلاء أسعار الإيجار والذي بلغ 8 آلاف دج، كذلك الأفراد الحاملين للأصول الريفية والذين لم يستطيعوا التأقلم والتكيف مع جو العمارات عامة، تليها مباشرة نسبة 25 % والتي عبرت إجاباتها بنوع ما في حين أن النسبة المتبقية 15.90 % أجابوا بالرضا عن الإستقرار في المسكن لتناسبه مع وضعهم الإجتماعي بالنسبة لهذه الفئة وتبقى أخرى ليس لها حل آخر.

جدول رقم (64) يبين في حالة الإجابة بنوعا ما وغير راض فالسبب يرجع إلى

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
ضيق المسكن	28	77.77
عدم توفر الراحة بسبب الجيران	08	22.23
المجموع	36	100

من خلال الجدول أعلاه فإن عدم رضا الأفراد الساكنين بالإستقرار في هذا النوع من السكن يرجع إلى سبب جوهري هو ضيق السكن وعدم توافقه مع حجم ومتطلبات الأسرة وذلك بنسبة 77.77% حيث ذكر بعض الأفراد أن ضيق السكن أدى إلى شعورهم بالقلق والتوتر، أما النسبة الباقية والتي تمثل 22.23 % فترجع سبب عدم رضاها عن هذا النوع من السكن إلى عدم توفر الراحة من خلال المضايقات والإزعاجات المتكررة من جيرانهم.

جدول (65) يبين الرغبة في إدخال تغييرات و تعديلات على المسكن للعينة المبحوثة وأسباب ذلك

الإحتمالات		التكرارات		النسب المئوية
نعم	المساحة المسكونة قليلة	05	24	54.55
	التصميم غير مناسب لحجم ومتطلبات الأسرة من الغرف	14		
	أخرى تذكر	05		
لا	المسكن ليس ملك لك	06	20	45.45
	خوفا من القانون	02		
	الحالة المالية لا تسمح بذلك	05		
	التصميم مناسب ويتوافق مع حجم الأسرة	02		
	أخرى تذكر	05		
المجموع		44		100

تبين معطيات الجدول أن مفردات عينة البحث قامت بإجراء تغييرات وتعديلات على سكنها هذه التعديلات والتغييرات تتوافق مع متطلباتها وحجم أسرها وذلك بنسبة54.55 % وتفسيرهم لذلك هو قلة المساحة المسكونة وتصميمات هذه المساكن لا تتوافق وإحتياجات ومتطلبات الأسرة من الغرف مما يدفعها إلى الإستعمال المتعدد للغرف، في حين أجرت فئة أخرى تعديلات على مساكنها بسبب العمارات المستحدثة والتي تكشف خصوصياتها بالإضافة إلى عامل الخوف من اللصوص، وهناك من قام بتحويل المسكن الذي أعد خصيصا للوظيفة التجارية إلى الوظيفة السكنية حيث قام بعض الأفراد بتحويل محل تجاري إلى سكن وذلك لتغير ظروف حياتهم والحاجة إلى سكن خاص، أما النسبة التي ليست لها رغبة في إجراء تغيير على مساكنها بلغت 45.54% ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها أن المجال المسكون ضيق ولا يسمح بإجراء أي تغيير فغلق الشرفة يعني الإستغناء عن التهوية الإضاءة تجفيف الألبسة ... الخ كذلك الوضع المادي المتدني للأسر فدخلهم لا يكف لسد

حاجيات أفرادها، وهناك من لا يتمتع بملكية السكن أي ليس من المستأجرين لدى القطاع العمومي وبالتالي لا يستطيع إدخال أي تعديل لسكن ليس له، إلى جانب الخوف من القانون فقد قامت أحد مفردات عينة البحث بتحويل أحد الغرف إلى مستودع لكي يقوم بتأجيره ليساعده في الإنفاق على الأسرة لكن خوفا من المصالح المختصة قام بغلقه، وهناك فئة أخرى تمثل الأسر الحديثة والتي يتناسب تصميم المجال السكني مع حجمها.

جدول رقم (66) يبين في حالة إجراء تغييرات ما طبيعتها

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
تعديل في المطبخ	04	16.66
غلق الشرفة إضافة مجال غرفة	10	41.67
أخرى تذكر	10	41.67
المجموع	24	100

إن إجراء التغيير والتعديل على هذه المساكن دليل قاطع على عدم توافقها مع إحتياجات الأفراد الساكنين وخصائصهم الإجتماعية وتتمثل التعديلات التي قامت بها مفردات العينة في غلق الشرفة والإستفادة من مساحتها وإضافتها إلى غرفة الإستقبال ليتسنى إضافة وتهيئة مجال غرفة أخرى وذلك بنسبة 41.67 %، وهناك من قام بإجراء تعديلات على المطبخ بتغيير كل ما يلزمه من إيصال الماء تغيير الخزف....الخ وبنسبة 16.66%، أما النسبة الباقية فتمثل الأفراد الذين قاموا بتغيير نوع السكن من محل تجاري إلى سكن بغرفتين أو ثلاث وهذا دليل على وجود أزمة السكن وهناك من قام بتغيير البلاط الأبواب النوافذ الطلاء ...الخ، إن مفردات عينة البحث التي قامت بإدخال تعديل على مسكنها أبرز أن هذا الأخير خفف قليلا مما تعانيه لكنه ليس حلا للمشاكل المطروحة خاصة مع كبر حجم العائلة.

جدول رقم (67) يبين الإستعداد للإنتقال إلى منطقة أخرى في حالة ضمان العمل والسكن:

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	40	90.09
لا	04	9.10
المجموع	44	100

من خلال المعطيات المتوفرة في الجدول فإن كل مفردات عينة البحث مستعدة للإنتقال إلى منطقة أخرى وبنسبة 90.09 % ويبقى ذلك مقيد بشرط إذا ما وفرت المساكن الجديدة لراحة التي يبحثون عنها وكماليات أحسن من الموجودة حاليا بالإضافة إلى المرافق المتوفرة والمحيطة بالسكن، أما النسبة التي أجابت بـ "لا" فهي نسبة ضئيلة 9.09 % إذا ما قورنت بالنسبة الأولى وهذا ما يبرز رضاها بالإستقرار في مسكنها .

جدول رقم (68) يبين السكن المناسب لوضعك

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
مسكن مستقل	36	81.82
مسكن في عمارة ومتعدد الغرف	06	13.64
أخرى تذكر	02	4.54
المجموع	44	100

من خلال الجدول يتضح لنا أن أغلبية المبحوثين يفضلون العيش في مساكن فردية مستقلة وبنسبة 82.82 %، وذلك نظرا للمشاكل التي يعاني منها السكان في العمارات بداخل الشقق وخارجها مثل صعوبة صعود الماء إلى الطوابق العلوية صعوبة صعود السلالم سيلان وتسرب الماء من الطوابق العلوية إلى السفلية والشجار بين أفرادها وبين الجيران، بالإضافة إلى الإزعاجات المختلفة لذلك فإن أغلب المبحوثين يفضلون المساكن الفردية لما توفره من

راحة وهدوء والبعد عن المشاكل، في حين نجد فئة قليلة تفضل العيش في العمارات بنسبة 13.6 % أما النسبة التي أجابت بأخرى فبلغت 4.54 % وهي تمثل الفئة التي لا تملك سكن وتدفع إيجار شهري لمالكيه فهي تسعى للحصول على سكن ولو بغرفة واحدة .

عدد الغرف المناسبة لحجم ووضع الأسرة :

كانت الإجابات بين 4-5 غرف أي بنسبة 100% وهذا يتناسب مع حجم الأسر شرط أن تكون بمساحة أكبر فيما يخص الشقق بأربعة غرف ومتطلباتهم ويكون في حدود المعقول من ناحية المساحة مع تسجيل الإرتفاع الهائل لأسعار العقار وتقلص مساحتة بسبب النمو الحضري سواء بالتوسع الأفقي أو العمودي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتوافق مع حجم الأسرة بتخفيف الضغط من حيث سكن الأفراد في الغرف وإستعمالهم لها .

المشاكل التي يعاني منها الحي مجال الدراسة :

يعاني الحي مجال الدراسة من العديد من المشاكل والمتمثلة في :

- تعيين مكان وضع النفايات المنزلية في واجهة العمارات 1-2...كما يقوم أصحاب المنازل الفردية بوضع نفايتهم المنزلية في هذا المكان مما يسبب إنتشار كثيف للحشرات.

- تعاني العديد من العمارات من الإهتراء حسب ما صرحت به بعض مفردات البحث بسب وجود خلل في توصيل قنوات المياه المستعملة مما يسمح بتسرب قطرات من الماء في جدران المنازل.

- عدم إهتمام بعض السكان بالنظافة الداخلية لمجاري المياه المستعملة مما يسمح بانسدادها وإنفجارها خاصة وأنها مرتبطة بين المساكن وبذلك تتسرب هذه المياه المستعملة إلى الطوابق السفلية وما تصدره من روائح كريهة وإزعاج للجيران حيث يتحول الشجار في كثير من الأحيان إلى مصارعة بالعضلات .

- تفشي ظاهرة السرقة لذلك فالعديد من سكان الحي لم يفتحوا لنا الأبواب وعند سؤال الجيران لماذا أجابوا بأن هذه الأسرة تعرضت للسرقة حديثا، ومن خلال ملاحظتنا للحي مجال الدراسة

فكل أبواب المنازل دعمت بأبواب خارجية مصنوعة من مادة الحديد وبأقفال محكمة، كذلك العديد من السكان قاموا بغلق الشرفات بصفائح حديدية لتفادي تسلل اللصوص.

- إقامة تجمعات مسائية من طرف شباب عاطل منحرف يأتي من الأحياء المجاورة كحي الرياض بمحاذاة العمارات وقيامهم بشرب الخمر وإصدار أصوات مزعجة مما يشكل إخلال براحة السكان فيضطر الكثيرين إلى إغلاق الشرفات والنوافذ بالرغم من إحتياج المنازل للتهوية وذلك لإرتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف حيث لجأ سكان الحي إلى إخطار قوات الأمن بذلك لكن سرعان ما يعود هؤلاء للإزعاج .

- وجود مقهى في أحد الطوابق الأرضية للعمارات الأمر الذي جعل بعض الأسر تعاني من عدم الخروج مساءا للترويح عن النفس والتخلص من درجات الحرارة المرتفعة بالمساكن خاصة وأنهم تعودا على ذلك.

6.تحليل البيانات المتعلقة بالإقتراحات:

إقتراحات عينة البحث عن كيفية القضاء على مشكلة السكن والإسكان:

قدمت عينة الدراسة العديد من الإقتراحات حسب آرائهم لتخفيف من حدة الأزمة والمتمثلة في :

- التعدد والتنويع في مصادر إنتاج السكن مع إعادة بعث عملية تحصيص الأراضي والإكثار منها .

- تدخل الدولة في مراجعة أسعار العقار "الأراضي" والتي تعدت المعقول حيث وصل المتر المربع الواحد بالمدينة 30000 دج .

- تقديم إعانات للسكان الريفيين الهاربين من مساكنهم بسبب غياب الأمن لإعادتهم إلى مقر سكنهم الأصلي، وبعث التنمية في الأرياف لتخفيف الضغط على المدينة.

- التخفيض من الأسعار الحالية للسكن في السياسات الإسكانية الحالية لكي تكون في متناول المواطن البسيط وتتناسب مع قدراته المادية.

- القضاء على المحسوبية والرشوة والجهوية بوضع لجنة رقابة مختصة في توزيع السكنات الإجتماعية ومراعاة الشرائح المعدومة.

- هناك من يرى أن الأزمة أزمة بطالة وتوفير الشغل للشباب يمكنهم من الحصول على السكن وخاصة في السياسات الحالية للإسكان والصيغ المختلفة للسكن.

جدول رقم (69) يبين الرضا عن السياسات المتبعة من طرف الدولة لحل أزمة السكن

الإحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	18	40.90
لا	26	59.10
المجموع	44	100

تبذل الأطراف الفاعلة في مجال السكن والإسكان مجهودات كبيرة في هذا الميدان للتخفيف من حدة الأزمة إذ تحولت الكثير من المناطق في مختلف أنحاء الوطن إلى ورشات كبيرة للبناء والتعمير، وذلك بإتباع سياسات مختلفة منها " المخططات التنموية المختلفة وما برمج فيها لقطاع السكن والإسكان، السكن الإيجاري، السكن الإجتماعي التساهمي، السكن الترقوي، السكن الريفي " مراعية لكل الظروف والمرافق المحيطة بهاته المساكن ومن كل النواحي إجتماعية، تربوية، إقتصادية ثقافية رياضية ...الخ، فقد بلغت النسبة المعبرة برضاها عن السياسات المتبعة من طرف الدولة 40.90 % وهي تمثل الشريحة التي سبق وأن إستفادت من السكن في إطار البرامج والسياسات السالفة الذكر بالإضافة إلي الفئة التي يتناسب دخلها ووضعها المادي مع الشروط المنصوص عليها للإستفادة من الأنواع السابقة، كذلك عامل إدخال القطاع الخاص في مجال إنتاج السكن بحيث لم يبق حكرا على الدولة كما في السابق فالسياسات الراهنة تتميز بالتعدد والتنوع في مصادر إنتاج السكنات وبالتالي التخفيف من العبء الواقع على عاتق الدولة، بالإضافة إلى الإجراء الأخير الذي أدخلته

السلطات في مجال الإستفادة من السكن حيث كان أصحاب النفوذ يستفيدون من السكن في أكثر من ولاية في شمال الوطن جنوبه، شرقه أو غربه مما أكسب هؤلاء ثروة ولما أخذته الظاهرة من أبعاد خطيرة استحدثت بطاقة تقنية معممة على كامل أنحاء التراب الوطني تحوي أسماء المستفيدين بحيث لا يسمح لهم الإستفادة مرة أخرى يعتبر هذا الأخير إجراء عادل يسمح لكل الشرائح للإستفادة ويقمع أطماع ذوي النفوذ.

في حين بلغت نسبة الذين عبروا عن عدم رضاهم عن هذه السياسات بـ 59.10 % وكان تفسيرهم لذلك هو عدم تناسب وضعهم الإقتصادي مع الشروط المنصوص عليها مثلا السكن التساهمي للإستفادة منه لا بد من توفر شرط العمل وخاصة مع تفاقم أزمة البطالة حاليا للشباب، فتعتبر شهادة العمل الدائم ووجود أجر شهري يعتبر شرطا معرقلا، فضلا عن سوء التسيير مع إستفحال ظاهرة الرشوة المحسوبية والجهوية خاصة في مجال السكن الإيجاري العمومي، زيادة على إعتبار السكن إستثمار فيسعى البعض للحصول عليه وهو في غنى عنه ثم يقوم ببيعه بأسعار مرتفعة في ظل السياسات المذكورة سابقا، مع إتساع الهوة بين الأشخاص في مجال ملكية المساكن هناك من يملك مساكن وفلل فاخرة وبطبيعة الأمر الأشخاص ذوى النفوذ في حين يعاني آخرين من التكدس والإزدحام .

ثانيا . عرض نتائج الدراسة :

إن عرض النتائج هو بالضرورة التحقق من صدق الفرضيات التي إنطلقت منها الدراسة والتي في حققتها زبدة تحليل الأرقام المستقاة من الواقع ومدى موافقتها لمنطلقات الدراسة النظرية .

ونحن في هذه الدراسة إنطلقنا من الفرضية الرئيسية التالية :

- يؤدي النمو الحضري السريع إلى مشكلة في السكن والإسكان .

والتي إنبثقت عنها الفرضيات الفرعية الآتية :

1- إرتفاع معدلات النمو الحضري الناتجة عن الزيادة السكانية والهجرة الريفية .

2- تكمن أزمة السكن بمدينة باتنة في عدم إستجابة مخططات السكن للخصائص الإجتماعية والثقافية للسكان من خلال عدم تجاوب مساكن المناطق الحضرية الجديدة في تصميماتها للخصائص المميزة للسكان المقيمين فيها .

3- الخلفية الإجتماعية والثقافية للسكان المقيمين بالمناطق الحضرية الجديدة هي السبب في الأزمة .

وقد حاولنا التحقق من صدق الفرضيات وفق الأهداف المسطرة للبحث وتوصلنا إلى جملة النتائج التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

من خلال دراستنا النظرية والميدانية توصلنا إلى جملة من النتائج الخاصة بالفرضية ومؤشراتها نرى بأن المؤشرات تأكدت وبالتالي تحققنا من صدق الفرضية المنطلق منها في البحث، حيث نجد أن النمو الحضري بمفهومه العام والمتمثل في التطور السريع في جميع الميادين سواء كان عمرانيا إجتماعيا ...الخ فمن هذا المنطلق نجد نموا ملحوظا وزيادة معتبرة في المنشأت العمرانية "العمارات" بوجه الخصوص والمرافق العامة والإجتماعية والتي نلاحظ نقصها من جهة.

إن النمو الحضري كان نتيجة للزيادة السكانية من جهة ولزيادة معدلات الهجرة الريفية من جهة أخرى باعتبارهما عاملان رئيسيان يزيدان من حدة مشكلات السكن والإسكان وهذا ما إتضح من خلال دراستنا الميدانية أن أغلب سكان الحي هم من الريف وذلك ما ورد في الجدول رقم (31) من خلال النسبة 56.81 % وتؤكده كذلك النسبة 50.91 % من الجدول رقم (33) باعتبار الحي محل إستقطاب وجذب للمهاجرين الريفيين الراغبين في تحسين

مستواهم المعيشي من جهة بفرص العمل المتوفرة في المدينة وللإستفادة من المرافق والخدمات التي تقدمها هذه الأخيرة من جهة أخرى، بالإضافة إلى عامل الأمن وما أفرزته العشرية السوداء من فرار المهاجرين الريفيين من مقرات سكنهم هروبا من إنعدام الأمن والخوف ...الخ تبقى هذه المسألة نسبية مست بعض مفردات عينة البحث وكانت عاملا مهما في هروبهم من أريافهم ومساكنهم والإستقرار بهذا الحي.

إن الزيادة السكانية تعتبر عاملا مهما في زيادة سكان المدن من خلال عدد أفراد الأسرة المرتفع والواضح من خلال الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى التأكد من أن مؤشر الهجرة الريفية يزيد من حدة الأزمة السكنية قد تحقق .

أن حي 1020 مسكن هو مشروع سكني برمج خصيصا ونفذ للتخفيف من حدة أزمة السكن والإسكان وفي حال الحصول على سكن في هذا الحي هو بمثابة حل وتخفيف للمعاناة التي تعيشها الكثير من الأسر من جراء الضيق والتكدس والمشاكل المتراكمة بين الكنه وأهل الزوج في ظل نظام العائلة الممتدة وإحتواء كل الأقارب من أصول وفروع وهذا من خلال الجدول رقم (33) وحسب النسبة 59.09 %، وتؤكده النسبة 40.91 % من الجدول رقم(35) من خلال إستفادتهم من هذا السكن لأن ظروفهم المادية لا تسمح بإنجاز وإقامة سكن.

الفرضية الفرعية الثانية :

إن الرغبة في الحصول على سكن خاص لأسرة واحدة ويكون ملائما ويتوافق مع حجم العائلة ويكون مخصص للذكور والإناث وإستقبال الضيوف في تصميمه، كذلك يشترط أن يكون سكن يحافظ على خدمة الأسرة وخصوصيتها وفقا للعادات والتقاليد هو أهم مطلب ويدخل ضمن الأولويات المسطرة لمجتمع البحث، هذه المميزات لا تكاد توفرها البرامج والمخططات السكنية لأنها لا تضع في عين الإعتبار حجم الأسرة والخصوصية المنفردة بها كأسرة مسلمة ومحافظة.

وما يؤكد ما ذهبت إليه الفرضية يبرز من خلال النتائج المتوصل إليها والمتمثلة في إدخال مجتمع البحث لتعديلات وتغييرات على مساكنهم نظرا لعدم تأديتها لوظائفها بصفة عامة وهذا حسب الجدول رقم (39) وما تؤكده النسبة 65.91 %، بالإضافة إلى رغبة أفراد العينة المبحوثة في تغيير محل إقامتهم ويظهر ذلك من خلال ما ورد في الجدول رقم (36) وبنسبة 72.73 % .

إن هذه المساكن الحديثة " سكنات العمارات" تصميماتها مستوردة وأعدت على مستوى المكاتب دون إجراء أي دراسات إجتماعية أو بالأحرى النزول إلى الميدان وأخذ آراء الأفراد في نوعية هذه النماذج ومدى توافقها وملاءمتها للخصائص الإجتماعية المميزة للفرد، فهذه النماذج أعدت خصيصا لأفراد لا ينتمون إلى ثقافة وعادات وتقاليد مجتمعنا المسلم، لذلك فهي تقريبا عاجزة عن تقديم الوظائف والخدمات المنتظرة منها وهذا ما جعل الأفراد الساكنين يحسون بعدم أو نوع من الحرية والإستقلالية وذلك بنسبة 75% من الجدول(46) وخاصة بالنسبة للأفراد الذين كانوا يقيمون في الأرياف وفي مساحات سكنية واسعة هذا ما جعل البعض يتأقلم ويتكيف مع الوضع لأنه ليس لديهم حل آخر حتى لو كانت الظروف ضاغطة، في حين هناك نسبة أخرى من مجتمع البحث إدخرت وقامت ببناء سكنات فردية هي بصدد الإنتقال إليها .

كما لاحظنا في مجال الدراسة بداية تلاشي علاقات الجيرة القائمة على تبادل المساعدة والألفة وعلاقات القرابة لأنه في عملية توزيع المساكن لم تراعي السلطات المختصة مسألة الجوار والقرابة، وبالتالي بروز علاقات تطغى عليها الإنقسامية والإنغلاق والتفكك في هذا المجتمع بالرغم من حمله للتركيبة الريفية التي تقدس علاقات الجوار فدخلت عليه هذه الخصائص الجديدة المنبثقة من المجتمع الحضري والتي تتنافى مع تعاليم ديننا والذي يوصي بالجار.

من منطلق وجود الخلفية الريفية لمجتمع البحث زيادة على عوامل أخرى منها كبر حجم الأسرة، عدم الألفة الأمر الذي جعل هذا الأخير يحس بعدم الراحة في هذا النوع من المساكن وعدم قدرته على التعامل بمستوى حضري في المجال المشترك مع كل الأفراد الساكنين في العمارة، وكنتيجة حتمية ظهور مشاكل تؤثر بطريقة مباشرة وبسبب اللامبالاة وإنعدام الثقافة الحضرية على المنشآت العمرانية للحي خاصة وعلى المدينة عامة وبذلك تكون هذه الخلفية قد أثرت بصورة سلبية على نظام تسيير الحي .

في ظل غياب الثقافة الحضرية لدى الأفراد الساكنين من جهة وسوء التسيير من جهة أخرى، زيادة على سوء التخطيط وتجاهل وإغفال للخصائص الإجتماعية والثقافية للأفراد الذين يسكنون في هذه العمارات معاناة داخل المجال السكني والمتمثل في المسكن ومعاناة خارجه الحي و بالنظر إلى أن الإسكان هو السكن والحي وما يحويه ويتوفر عليه من مرافق فيعتبر الحي مجال الدراسة مفتقرا لبعض المرافق خاصة المساحات الخضراء وأماكن لعب الأطفال، ضف إلى ذلك غياب المظهر الجمالي للحي وأماكن الراحة للكبار ونقص المياه الصالحة، التلوث، سوء تسيير النفايات المنزلية ونقص الأمن وإنتشار بعض الآفات الإجتماعية أبرزها السرقة والإزعاجات المتكررة للشباب المنحرف البطال الذي وجد من الحي مقرا لممارسة الإنحراف بتجمعاته المسائية والليلية، ونضيف كذلك العمارات المستحدثة للسكن التساهمي والتي أنجزت بدون إحترام للمسافة الفاصلة بين العمارات وما سببته من نزع لخصوصية المساكن المواجهة لها وهذا ما يؤكد خرق القوانين العمرانية وغياب الرقابة، من خلال هذه المشاكل الدالة على قلة إهتمام الأطراف المعنية من جهة ونقص الوعي لدى سكان الحي من جهة أخرى وهذا لا ينفي وجود فئة واعية مثقفة تحاول التعبير عن آرائها فيما يخص المشاكل التي تعاني منها المنطقة وذلك بتقديمها لبعض الإقتراحات للقضاء على المشاكل التي يعاني منها حيهم وعن الأزمة بصفة عامة .

الفرضية الفرعية الثالثة:

إن أهم ما أمكن تسجيله حول عينة البحث قد تجلى في الظروف السيئة في عائلتهم السابقة نتيجة الإكتظاظ والإزدحام فكان الحي باعتباره مشروع للسكن الإجتماعي يستفيد منه الأشخاص عن طريق الإيجار بمبالغ رمزية هو السبب الرئيسي في توطينهم في الحي إضافة إلى الظروف السيئة لمناطق الطرد وعوامل الجذب للمناطق المستقبلة الحي موجود بالمدينة وما تتوفر عليه من مرافق وبالرغم من ذلك فإن عدد أفراد الأسرة مرتفع في المنزل الواحد في مجتمع البحث ويبرز ذلك من خلال الجدول رقم (27) والنسبة 50 % تؤكد ذلك، فهناك العديد من الأسر عدد أفرادها يفوق طاقة إستيعاب المسكن فمثلا وجدنا أسرة بـ14 فرد في سكن عمارة وبثلاث غرف تخيلوا، إلى جانب إنخفاض المستوى التعليمي لدى كبار السن مع وجود فئة لا بأس بها تلقت تعليما جامعيا وهذا ما يعكس مستواها الثقافي من ناحية وعيهم بالتخطيط العائلي وتنظيم النسل لضمان حياة سهلة ومريحة، زيادة على ضعف الدخل لدى الأفراد عامة بما يفسر إنحدار وضعف المستوى المعيشي لديهم خاصة للفئة التي تعاني من البطالة .

إن كبر حجم الأسرة مرتبط أساسا بالخلفية الإجتماعية للأفراد ونقص وعيهم بضرورة تنظيم النسل فيعتبر هذا الأخير العامل الرئيسي الذي حال دون تلبية هذه المساكن للحاجات والوظائف المنتظرة منها لذلك فقد لجأت نسبة معتبرة في مجتمع البحث إلى إدخال تغييرات وتعديلات على مساكنها لكي تتوافق مع حجمها وذلك ما يوضحه الجدول(65) من خلال النسبة54.55 % فضلا عن الإستعمال المتعدد للغرف فبعض الأسر تستعمل المطبخ كغرفة للنوم نتيجة لعدم كفاية المجال السكني وهذا ما عبرت عنه النسبة 77.77 %من الجدول رقم (64).

كما لاحظنا عودة ظهور نظام العائلة في هذا النوع من المساكن الحديثة حيث قام بعض الأولياء بتزويج أبنائهم وإستقرارهم معهم وذلك من خلال الجدول رقم(42) والنسبة13.64 %، ضف إلى ذلك إستقبال الأسر لأحد الأقارب للسكن والإستقرار معهم وهذا ما يعكس الخلفية الإجتماعية والثقافية ذات الأصول الريفية بالإضافة إلى بروز معالم ديننا الإسلامي في صلة الأرحام، بالإضافة إلى الخصوصية الإجتماعية والثقافية للفرد الجزائري عموما والساكن بالحي خصوصا ورغبته في الإستقرار في سكن فردي ومستقل ويبرز ذلك من خلال الجدول رقم (68) والنسبة 81.82 % تؤكد أفضلية السكن الفردي المستقل.

بالرجوع إلى أن مجتمع البحث ذو أصول ريفية فذلك يعكس خلفياتهم الإجتماعية التي تستند إلى التركيبة الإجتماعية والبدوية التي نشأوا عليها مما يبرز إفتقار سكان هذا المجتمع للثقافة الحضرية أي للحس والوعي والسلوك الحضري، كذلك نقص إستيعابهم أن هذا المجال المشترك يحتاج للعناية وبمشاركة كل الأفراد وخاصة في مجال النظافة الداخلية للعمارات " الدرج ...الخ "، فهناك بعض العمارات تعاني من التلوث وخاصة العمارات المواجهة للمكان المخصص لتجميع النفايات المنزلية والروائح والحشرات الناجمة عنها.

وبذلك تكون مؤشرات الفرضية قد تحققت إلى حد ما مع بقاء عامل النسبية وبذلك نكون قد توصلنا إلى التحقق من صدق الفرضية والتي مؤداها أنه للنمو الحضري علاقة بمشكلة السكن والإسكان.

ثالثا. الإقتراحات والتوصيات :

1.الإقتراحات :

- وضع حد للهجرة الريفية بإحداث التنمية في الأرياف بإقامة مرافق و هياكل خدماتية ومساعدة الأفراد لبناء سكنات ريفية بتقديم الدعم المادي لهم ولتثبيتهم في الأرياف خاصة بعد عودة الأمن، لضمان عودتهم إلى خدمة الريف والزراعة وبالتالي التنمية في البلاد.

- القضاء على التلوث داخل العمارات التي تعاني منه بوضع منظفات تعمل بصفة دائمة على تنظيف المجال المشترك.

- وضع مكان حضري خاص بتجميع النفايات المنزلية.

- إعطاء لون أحادي لكل العمارات وذلك إعطاء مظهر حضري وجميل للحي.

- إكمال عملية تعبيد الطرق.

- توفير خلية أمن في الحي و ذلك للقضاء على آفة السرقة وتردد المنحرفين.

- وضع فضاءات ومساحات خضراء جانب العمارات وتخصيص مساحات صغيرة للعب الأطفال على سبيل المثال وضع مراجيح وأماكن خاصة لراحة العائلات.

- توفير المياه الصالحة للشرب وبصفة دائمة.

- توعية السكان بضرورة تنظيم النسل للحد من أزمة السكن.

- إقامة لجنة جمعية الحي مكونة من أفراد ذو خبرة وسيرة حسنة لتسيير شؤون الحي.

- إعادة تهيئة وصيانة قنوات الصرف الصحي الرابطة بين العمارات للحد من الرطوبة الناتجة عن الخلل في توصيلها من جهة، بالإضافة إلى تجنب التلوث الناجم في حالة إنفجارها وما ينجر ذلك من مشاكل من جهة أخرى.

- إقامة إكمالية بالحي وذلك لإرتفاع عدد السكان وزيادة عدد التلاميذ ليواصلوا تعليمهم بالحي.

- توفير فرص العمل في مجالات مختلفة إجتماعية ثقافية إقتصادية إدارية...الخ وتوفير فرع إداري بالحي لإفتقاره لذلك من جهة وللتخفيف من حدة البطالة وخاصة للشباب حامل الشهادات من جهة أخرى.

- نقترح وجود مكاتب دراسات متخصصة مراعية في ذلك خصوصيات الأسرة والعائلة الجزائرية المسلمة.

- تقديم تسهيلات للشباب للإندماج في مراكز التكوين المهني وتعزيز ذلك بعملية التشغيل لإحتواء الشباب وتجنب الفراغ الذي يؤدي إلى الإنحراف.

- تنظيم إجتماعات بين سكان الحي أمر ضروري تقوم به البلدية للمحافظة على العلاقات الإجتماعية بين السكان مع الحرص على توعيتهم وتوجيههم للإهتمام بنظافة العمارات والحي للتقليل ولتجنب الأمراض المعدية، كذلك العمل على القيام بحملات محاربة الحشرات "البعوض" بالمبيدات خلال فصل الصيف وتطهير الحي مهنا .

- ترميم وصيانة المساكن التي تعاني من الإهتراء.

1. **التوصيات:**

من خلال ما تقدم نخلص في النهاية إلى تقديم بعض التوصيات والتي تمثل خلاصة ما جاء ولذلك فإننا نوصي بما يلي:

- إعداد دراسات تقوم أساسا على الوضعية السكنية وحل كل إشكالاتها مسبقا مع توفير الإمكانيات اللازمة لذلك.

- مراعاة الخصوصيات الإجتماعية والثقافية أثناء عملية التخطيط والتصميم للمساكن وذلك بإجراء بحوث إجتماعية شاملة.

- تطبيق سياسة التوازن فيما يخص توزيع المرافق والهياكل الخدماتية والحد من سيطرة الوظيفة السكنية على بقية الأطراف.

- إعادة بعث عملية تحصيص الأراضي والإكثار منها ذلك تشجيعا لبناء مساكن فردية وتجنبا لمشاكل المساكن الجماعية.

- تشجيع عملية البناء الذاتي مع توفير المواد اللازمة للبناء بأسعار معقولة يؤدي ذلك بالحتمية إلى التخفيف من مشكلة التكدس بالمساكن.

- تدعيم البلديات ومؤسسات الدولة التابعة لقطاع السكن والإسكان للباحثين بالمعلومات اللازمة من أجل وضع دراسات مستقبلية.

- توعية المجتمع بضرورة حماية ممتلكات الحي العمرانية والحرص على نظافته لأنه ملك للجميع وكلما كان صحيا جميلا ونظيفا وبذلك يعكس ثقافة ووعي الأفراد القاطنين به.

- مراعاة عامل العدالة الإجتماعية في مجال توزيع السكنات بحيث يكون لكل عائلة مسكن بدلا من حصول بعض العائلات على أكثر من سكن وتستعمله لأغراض تجارية في حين تبقى أخرى لا تجد مأوى.

- وضع رقابة مختصة في مجال العمران.

- خلق مراكز سكنية جديدة مع توفير المرافق المختلفة للتخفيف من الضغط والإكتظاظ الحاصل والتخفيف من حدة الأزمة السكنية .

الخاتمة:

كان للنمو الحضري عوامل عديدة وفاعلة أدت إلى نمو المدن بسرعة هائلة ومن أهم هذه العوامل العوامل السكانية بما فيها الزيادة الديمغرافية والهجرة الريفية المتخذة لإتجاه واحد نحو المدن، وكان للسياسة الإستعمارية وسياسة التنمية للوطن القائمة على إرساء عمليات التصنيع عاملا فعالا في جلب واستقطاب المهاجرين وخاصة الريفين لذلك طرحت أزمة السكن والإسكان نفسها كواقع معاش وأزمة حادة تحتاج إلى التدخل وإلى حلول سريعة وناجعة، إضافة إلى عملية التحول الإجتماعي من العائلة الممتدة إلى العائلة الصغيرة كلها عوامل فاعلة أدت إلى تفاقم الأزمة.

وبالرغم من الجهود المبذولة في مجال التخطيط والعمران والمشاريع المنجزة والهائلة إلا أنها تهمل فيها خصوصية الأسرة الجزائرية الإجتماعية والثقافية، إضافة إلى بعض المشاكل التي يعاني منها الوسط الحضري في خضم نقص بعض المرافق والخدمات وخاصة الأساسية منها .

وبالرغم من الجهود المبذولة في الميدان من خلال دعم الدولة لكل أنواع وصيغ السكن بما فيها الإجتماعي الترقوي التساهمي بالإيجار الريفي، فضلا عن المجهودات المبذولة في مجال تحسين الوسط الحضري إلا أن السياسة بها نقائص وتحتاج إلى إصلاحات ومع مرور الزمن وخاصة من خلال مشروع المليون سكن والبرامج الحالية للسكن بصيغه المختلفة فالأزمة ستعرف تراجعا من حيث الكمية باعتبارها أكثر حدة وتبقى طارحة نفسها من حيث النوعية ومدى توافقها وتلاءمها مع الخصائص الإجتماعية والثقافية للأسرة الجزائرية المسلمة.

المراجع باللغة العربية:

1- إبراهيم التوهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي: التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

2- أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة، بدون سنة نشر.

3- أحمد بيومي، إسماعيل سعد: السياسة الإجتماعية بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1996.

4- تشارلز إبرمز: المدينة ومشاكل الإسكان : منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت 1964.

5- تشارلز كوريا، ترجمة محمد بن حسين إبراهيم: الشكل الجديد لمدن العالم الثالث النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية،1999.

6- تماضر حسون، حسين الرفاعي: المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1408 هـ .

7- توفيق محمد خيضر: الشامل في لصحة العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1992.

8- توفيق محمد خيضر: مبادئ في الصحة والسلامة العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001.

9- الجزائر غدا: وضعية التراب الوطني، ملفات التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

10- جيلاني بن عمران، ترجمة عبد الغني منصور: أزمة السكن، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، بدون ذكر سنة النشر .

11- حسين رشوان: المدينة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط6، 1998.

12- حسين رشوان: مشكلات المدينة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،2002.

13- حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة: الإشكالات النظرية والواقع، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1998.

14- خلف الله بوجمعة: العمران والمدينة ،دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة 2005.

15- رجاء مكي طبارة: مقاربة نفسية إجتماعية للمجال السكني، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1995.

16- سمير أمين، كيمل قاداغ: المغرب العربي الحديث، دار الحداثة، بيروت،1980 .

17- السيد الحسيني: المدينة، دراسة في علم الإجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1961.

18- السيد حنفي عوض: سكان المدينة بين الزمان والمكان، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

19- السيد عبد العاطي السيد: الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999.

20- السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ج2، 1987 .

21- السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،ج1، 2003 .

22- السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة، ج1، 1996.

23- صبحي محمد قنوص: دراسات حضرية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الجماهرية العظمى، 1994.

24- عبد الإله أبو العياش: أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1 1980.

25- عبد الباقي زيدان، علم الإجتماع الحضري والمدن المصرية، بدون ذكر دار النشر،القاهرة، بدون ذكر سنة النشر .

26- عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، عنابة الجزائر، بدون سنة نشر.

27- عبد الحميد دليمي :الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة قسنطينة، بدون ذكر سنة النشر.

28- عبد الحميد دليمي: السياسات الحضرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة 2004.

29- عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن والإسكان، مخبر الإنسان والمدينة دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة،2007 .

30- عبد الرؤوف عبد العزيز الجراودع: الإسكان في الكويت، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، بدون ذكر سنة النشر.

31- عبد الرحمان إبن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العجم والبربر ومن عاشرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2004.

32- عبد العزيز رأسمال: الحراك الإجتماعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983.

33- عبد العلي الخفاف: واقع السكان في لوطن العربي، دار الشروق للتوزيع والنشر العراق، ط1998،1.

34- عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية بالتعاون مع دار الطباعة والنشر، لبنان، ط3، 1993.

35- عبد القادر لقصير: أحياء الصفيح، دار النهضة العربية، بيروت، 1993 .

36- عبد اللطيف بن أشنهوا: تكوين التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1979.

37- عبد اللطيف بن أشنهوا، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

38- عبد اللطيف بن أشنهوا، ترجمة عبد الحميد آتاسي:الهجرة الريفية في الجزائر المطبعة التجارية، الجزائر، بدون ذكر سنة النشر.

39- عبد المنعم أنور: الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الإجتماع الحضري مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970.

40- عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة والإجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة، 1966.

41- عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة، دار النهضة العربية، ليبيا،1981.

42- فادية عمر الجولاني: علم الإجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، 1997.

43- فاروق زكي يونس: علم الإجتماع الأسس النظرية وأساليب التطبيق، دار علم الكتاب، القاهرة 1972 .

44- فاروق عباس حيدر: تخطيط المدن والقرى، بدون ذكر دار النشر، بدون ذكر مكان النشر،ط1، 1994.

45- فتحي أبو عيانة: دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ط1 2000.

46- لوجي صالح الزوي: علم الإجتماع الحضري، منشورات قازيونس، بنغازي، ط1، 2002.

47- متعب منان جاسم: الأسس التكنو إجتماعية للتخطيط، مطبعة الأمة، عمان 1974.

48- محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1990.

49- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة التخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ج1، 1999.

50- محمد عاطف غيث: علم الإجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

51- محمد قباري إسماعيل: علم الإجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون ذكر سنة النشر.

52- مربيعي السعيد: التغيرات السكانية في الجزائر 1954-1966، بدون ذكر دار النشر، الجزائر، بدون ذكر سنة النشر.

53- مصطفى الخشاب: الإجتماع الحضري، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1976.

54- وحيد حلمي حبيب: تخطيط المدن الجديدة، دار مكتبة المهندسين، القاهرة، ج1 1991.

55- وليد عبد الله المنيس: التخطيط الحضري والإقليمي، المطبوعات الجامعية، الكويت، 1985.

المراجع باللغة الأجنبية:

Ben Amarane: Crise de l'habitat, perspective de développement société en Algérie 1945 – 1980, Ed sned, 1980

المجلات والدوريات:

1- جويدة عمر: دراسات إقتصادية، دار الخليدونية للنشر والتوزيع، ع5، 5 مارس 2005.
2- خير الله عمار: تنظيم التنمية والبحث الإجتماعي، المنشورات الجامعية، مجلة الثقافة، الجزائر، ع130، أوت 1994.
3- سارة منينة: التكوين الوظيفي للمدينة الإسلامية، مجلة الفكر العربي، مسألة المدينة العربية، بيروت، ع19، 1997.
4- الطيب سنون الطيب: تحليل نقدي لبناء المصنع الجاهز كحل لأزمة السكن في الجزائر، بدون ذكر دار النشر، مجلة جامعة قسنطينة، ع1، جوان 1990.
5- عبد الحميد دليمي: الإتجاهات النظرية حول مشكلة الإسكان، مجلة الباحث الإجتماعي، بدون ذكر دار النشر، ع5، جانفي 2004.
6- فاتن مصطفى كمال: تأثيث المسكن، مجلة المودة، القاهرة، ع33، فيفري 2005.
7- : مدينة العربية، مجلة دورية متخصصة، منظمة ا لمدن العربية، الكويت، ع 95، مارس أفريل 2000.

مجلات باللغة الأجنبية:

Ishaq y Qutb: Urbanisation ternds in the arab word, journal of social science wait unversity wot, 1976.

المعاجم والقواميس:

1- إبراهيم مدكور: قاموس علم الإجتماع: الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1995.
2- أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات الإجتماعية، مكتبة البناء، القاهرة، بدون سنة نشر.
3- الموسوعة العربية العالمية.

الرسائل:

1- خليل عبد الله المطاوع: مدينة العلمة السكان والعمران تهيئة المجال الحضري، رسالة ماجيستير، تخصص تهيئة المجال، قسنطينة، 1994.
2- ديب بلقاسم: المجال العمراني والسلوك الإجتماعي، دراسة ميدانية مقارنة، تخصص تهيئة عمرانية، شهادة ماجيستير، جامعة قسنطينة، أفريل 1995.

3- ديب بلقاسم: أثر الخلل الإجتماعي على المجال العمراني دراسة مقارنة، دكتوراه دولة في الهندسة المعمارية، شعبة العمران، جامعة قسنطينة، 2001.

4- رابية نادية: المسكن والعائلة بعد زواج الأبناء، رسالة ماجيستير، علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 1990-1991.

5- قريش سارة، بعيرة أسيا، بن موسى إلهام: دور البرامج التنموية والاستثمار الخاص في تنظيم المجال الحضري، مهندس دولة في التهيئة الحضرية، علوم الأرض، سبتمبر 2008.

6- مقراني نادية، بوخرس عايدة، رواحنة عبلة، واقع الترقية العقارية في الجزائر، دراسة حالة السكن الترقوي في مدينة باتنة، مذكرة تخرج مهندس دولة في التهيئة الحضرية، سبتمبر 2005.

الجرائد:

1- جريدة الخبر اليومية، ع 5229، الصادرة بتاريخ 28 جانفي 2009.
2- جريدة الخبر اليومية، ع 5336، الصادرة بتاريخ 1 جوان 2008.
3- جريدة الخبر الأسبوعية، ع 5284.
4- جريدة الخبر اليومية، ع5282، الصادرة بتاريخ 30 ماس 2008.

الوثائق والسجلات:

1- وثائق وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية:
- المخطط الرباعي الأول: 1970-1973.
- المخطط الخماسي الأول: 1980-1984.

2- الميثاق الوطني 1964.
3- الميثاق الوطني 1976.
4- الميثاق الوطني 1986.
5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير الموارد البشرية لعام 1993، ترجمة مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.
6- وكالة ترقية السكن قسنطينة 1999.
7- مؤتمر البنك العالمي للسكن والإسكان، كندا 1992.

8- مديريـة البنـاء والتعميـر: مراجعـة المخطـط التـوجيهي للتهيئـة والتعميـر لمجموعـة بلديات باتنة، المرحلة الأولى، 2006.

9- مديريـة البنـاء والتعميـر: مراجعـة المخطـط التـوجيهي للتهيئـة والتعميـر لمجموعـة بلديات باتنة، المرحلة الثانية، 2007.

10- مديرية السكن والتجهيزات العمومية.

11- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.

12- ديوان الترقية والتسيير العقاري.

13- مكتب الدراسات التقنية والإقتصادية .

14- بلدية باتنة

المجلات وبالوثائق باللغة الأجنبية:

Avenature urbaine: Du recensement 1987, collections statistique N4, ONS Alger, 1998.

R.G.P.H 1966-1977-1987-1998: donnée statistiques N° 311 L'urbanisation en Algérie 2001.

مواقع الأنترنت:

www.Menistre de l'habitat.dz

www.Ulum/ h L'd 53. htmp

الحصص التلفزيونية:

ن. مرداوي برنـامج من واقعنـا: التلفزة الجزائريـة بتـاريخ: 2008/03/09 علـى التاسـعة مساءا.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجزائرية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر
- باتنة-

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية
قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا

الموضوع:

النمو الحضري
ومشكلة السكن والإسكان

دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي1020 مسكن

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة:
- وناسي سهام

إشراف الأستاذ:
د/ مصطفى عوفي

المعلومات المستعملة في هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي
الملحق رقم : (   )

السنة الجامعية:

1428-1429هـ/ 2007-2008م

14- لماذا إخترت السكن في هذا الحي ؟

لوجود أقارب ( ) أرض أو مسكن رخيص الثمن ( )

مسكن حكومي إجتماعي أو وظيفي ( ) قربه من العمل ( ) قربه من المدينة ( ) ؟

15- هل تفكر في الإنتقال من هذا الحي ؟

نعم ( ) لا ( )

إذا كان الجواب بنعم لماذا.......................... إلى أين تريد أن تنتقل

ثالثا : بيانات عن السكن و التجهيزات المتوفرة به واستعمالاته :

16- المساحة الإجمالية للسكن $م^2$؟

17- طبيعة السكن ؟ ملك ( )، بالإيجار ( )، أخرى تذكر ....

18- كم عدد الغرف بالمسكن: .... غرفة

19- مدى كفايتها: كافية ( )، نوعا ما ( )، غير كافية ( )

في حالة غير كافية: كيف يمكنك التغلب على هذه المشكلة؟

بنـــاء ( ) ، إضافة غرف أي إجراء تعديلات على السكن كاستغلال الشرفة ( )

طلب سكن ( )، أخرى ....

20- هل مسكنك مخصص إلى: غرفة للاستقبال ( )

غرفة للنـوم ( )

غرفة خاصة بالأطفال ( )

21- هل يتوفر المسكن على: مطبـخ ( )

حمـام ( )

مرحاض ( )

22- هل مسكنك متصل بشبكة المياه الصالحة للشرب؟ نعم ( ) ، لا ( )

23- هل كمية التزويد بالمياه الصالحة للشرب كافية؟ نعم ( )، لا( )، إلى حد ما ( )

24- هل مسكنك متصل بالمرافق التالية :

كهربـــاء نعم ( )، لا ( )

غـــاز نعم( )، لا ( )

صرف صحي نعم ( )، لا ( )

25- هل يتوفر مسكنك على التجهيزات التالية: تلفاز ( )، ثلاجة ( )، هاتف ( )

آلة طبخ ( )، مذياع ( )، مكيف ( )، مقعر هوائي ( )

26- هل لديك أولاد متزوجون ويسكنون معك؟ نعم ( ) ، لا ( )

27- هل تشاهد البرامج التلفزيونية؟ نعم ( ) ، لا ( )

28 - أين تشاهدها: البيت ( )، مقهى ( )، منزل للأصدقاء ( )

إذا كان خارج البيت لماذا؟ ....

29- هل يقيم بالمسكن أفراد آخرين من غير أفراد الأسرة؟ نعم ( ) ، لا ( )

في حالة الإجابة بنعم يسأل من هم؟ أهل ( )، أقارب ( )، أصدقاء ( )

30- هل تشعر بالحرية والاستقلالية بمسكنك؟ نعم ( )، إلى حد ما ( )، لا ( )

رابعا: بيانات حول العلاقات الأسرية وعلاقات الجيرة والمجال الخارجي (الحي):

31- هل تتناول الطعام مع كل أفراد العائلة ؟

دائما ( )، أحيانا ( )، أبدا ( )

32- هل يحدث شجار بينكم في المسكن؟

دائما ( )، أحيانا ( )، أبدا ( )

33- في حالة الإجابة بنعم بين من يحدث الشجار:

الأطفال ( )، الأطفال والأم ( )، الأم والأب( )، بين الأسرة داخل المسكن ( )

34- ما هي أسباب الشجار؟

ضيق السكن( )، أسباب مادية ( )

مشاكل الأطفال مع الجيران( )، أخـرى.....

35- ما طبيعة العلاقة التي تربطك بجيرانك؟

زمالة ( )، عمل( )، قرابة( )، علاقة نشأت في مكان السكن ( )

لا توجد علاقة ( ) أخرى تذكر.........................

36- كيف ترى هذه العلاقة؟

هل هي علاقة جيدة ( )، حسنة( )، متوسطة ( )، ليس لك معهم علاقة ( )

37- هل تعتقد أن حياة الجيرة المكثف خطرا على الألفة والرباط الأسري والحياة الخاصة ؟

نعم ( )، أحيانا ( )، لا ( )

38- المساعدات التي تتلقاها من جيرانك؟

الإستشارة ( )، ترك المفاتيح ( )، ترك الأطفال لديهم ( )، أخرى تذكر .....

39- هل تتعرض للمضايقة والإزعاج والتذمر من جيرانك؟

دائما ( )، أحيانا ( )، أبدا ( )

40- إذا كان الجواب نعم أسأل إنزعاجك من جيرانك بسبب:

ارتفاع أصواتهم ( ) ، ارتفاع صوت التلفاز أو ادوات كهربائية( )

قلة أو إنعدام النظافة للسلالم ( ) ، كسر المصابيح للسلالم ( )

تعرضك للسرقة ( )، أخرى تذكر ....

41- هل هنـاك معـاناة من نـاحية تخطيط الحـي؟ نعم ( ) ، لا ( )

في حالة نعم هل يعود ذلك إلـى:

عدم توفر المياه الصالحة للشرب ( )عدم توفر شبكات الصرف الصحي أو قدمها ( )

عدم إيصال الحي بالشبكات الأخرى غاز، كهرباء، هاتف ( )الطرق غير معبدة( )

أخرى تذكر ....

42 - هل يتوفر حيك على الخدمات الضرورية التالية :

تعليمية ( )، صحية ( )، رياضية ( )، إدارية ( )

سوق ( )، ترفيهية ( )، تسلية ( )

43- من أين تقضي حاجتك اليومية؟

من الحي ( )، وسط المدينة ( )، الأحياء المجاورة ( )

44- هل تعاني من مشاكل عند تنقلك؟

دائما ( )، أحيانا ( )، أبدا ( )

45- هل أنت راض بالإقامة في حيك؟

راض ( ) ، نوعا ما( )، غير راض ( )

خامسا: بيانات حول واقع أزمة السكن والإسكان في رأي ووضع المبحوثين

46- في نظرك ما هي أسباب أزمة السكن؟

الزيادة الديمغرافية ( ) ، المشاريع السكنية غير كافية ( )

تغير شكل الأسرة ( )، أسباب أخرى تذكر ....

47- هل أنت راض بالاستقرار في هذا المسكن؟

راض ( ) ، نوعا ما ( )، غير راض ( )

48- في حالة غير راض يسأل هل يرجع ذلك إلى:

ضيق المسكن ( ) عدم توفر الراحة بسبب الجيران ( )

49- هل ترغب في إدخال تغييرات وتعديلات على مسكنك؟ نعم ( )، لا ( )

في حالة الإجابة بنعم يسأل لماذا؟

المساحة المسكونة قليلة ( )، التصميم غير مناسب لحجم ومتطلبات الأسرة من الغرف( )، أخرى تذكر ....

في حالة الإجابة بـ لا لماذا؟

المسكن ليس ملك لك ( )، خوفا من القانون ( )، الحالة المالية لا تسمح بذلك ( )

التصميم مناسب ويتوافق مع حجم الأسرة ( )، أخرى تذكر ....

50- في حالة إجراء تغييرات ما طبيعتها؟

تعديل في المطبخ ( )، إضافة مجال غرفة ( )، تحويل وظيفة صالة إلى وظيفة أخرى ( ) غلق الشرفة ( )، أخرى تذكر ....

51- هل أنت مستعد للانتقال إلى منطقة أخرى في حالة ضمان العمل والسكن؟

نعم ( )، لا ( )

في حالة نعم لماذا؟ ....

في حالة لا لماذا؟ ....

52- ما نوع المسكن الذي تراه مناسب لوضعك؟

مسكن مستقل ( )، مسكن في عمارة ومتعدد الغرف ( )

أخرى ....

53- ما هو عدد الغرف الذي يناسبك؟ ....غرفة .

54- ما هي المشكلات التي يعاني منها الحي الذي تسكن فيه؟

....

سادسا: بيانات حول الاقتراحات

55- في رأيك كيف يمكن القضاء على مشكلة السكن والإسكان؟

ما هي اقتراحاتك ....

....

56- هل أنت راض عن السياسات المتبعة من طرف الدولة لحل الأزمة؟

نعم ( ) ، لا ( )

إذا كان الجواب لا يسأل لماذا؟